أثر التحالفات الدولية للقوى الإقليمية الكبرى وتواجد التدخلات العسكرية الأجنبية على النظام الإقليمي والأمن القومي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المؤلف

آمنة سلطان حميد الريسي

الناشر

أيمست جروب

رقم الإيداع : 2025/32548

الترقيم الدولي : 978-977-95-5025-1

جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف والناشر

لا يجوز نشر هذا الكتاب أو أى جزء منه أو تصويره أو تخزينه أو تسجيله بأي وسيلة علمية مستحدثة أو نشره عبر الإنترنت سواء أكان ذلك لأغراض تجارية أو غير ذلك دون موافقة خطية من المؤلف والناشر

الإهداء

أهدي بحثي هذا لكل معلم ولكل قائد يسعى بوحي الضمير لأحداث تغيير حقيقي يخرج به الناس من ظلمات التقليد الأعمى الى نور الفهم والبصيرة

شكر وتقدير

قام بالأشراف على هذه الدراسة مكتب البحث العلمي بأكاديمية جيت للتدريب، فلهم مني كل الشكر والتقدير على مجهودهم في تعليمنا وتوجيهنا. وكل الشكر لكل المعلمين الأفاضل من داخل الأكاديمية وخارجها على روح التعاون والمساعدة والإجابة على كل تساؤلاتي وعلى ومشاعر التقدير والاحترام.

والشكر موصول لأكاديمية جيت للتدريب على توفير الأدوات والموارد والخدمات المتنوعة من مناقشة علنية للدراسات البحثية وطباعة ونشر الأبحاث ككتاب وعلى استضافة مؤتمرات وتمويلها في سبيل أنجاح البرنامج التي تقدمها، ورفع مستوى جودة أبحاثنا العلمية.

ملخص

هدفت الدراسة لفهم تأثير كل من التحالفات بين القوى الإقليمية الكبرى والتواجد العسكري الأجنبي على النظام الإقليمي والأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي وبدء تواجد القوات العسكرية الأمريكية في المنطقة مروراً بالعقدين الأخيرين بالأخص بعد أحداث عام ٢٠٠١، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل طبيعة التحالفات الدولية بين القوى الإقليمية الكبرى وفهم طبيعة التنافس والتعاون بين هذه القوى وتأثيرها على النظام الإقليمي والأمن القومي والمنهج التاريخي لرصد تاريخ التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة.

توصلت الدراسة إلى نتائج عدة كان من أهمها أن الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والبعد الطائفي بالإضافة لتوازنات القوى الخارجية ساهم في تعقيد الصراعات في المنطقة ودفعت بها إلى حروب أهلية. وإن القوة العسكرية لم تعد وحدها كافية لحل الصراعات والأزمات في المنطقة، بل أصبحت الدبلوماسية والتفاوض قادرة على التأثير على المشهد السياسي في الإقليم بطريقة غير مباشرة والحد من زعزعة استقراره ونظامه.

وأهم ما أوصت به الدراسة ضرورة بناء شبكة واسعة من التحالفات الدولية، وتقديم بدائل اقتصادية ناجحة للمنطقة أكثر توازنا وجاذبية بالنسبة للحلفاء، وتنوع مجالات التعاون العسكري والأمني بين دول المنطقة، والحرص على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتعليمية. وعلى الدول العربية التعبير عن رفضها الكامل للاحتلال الإسرائيلي ودعمها الكامل لغزة من خلال مشاركتها في

الدعاوي القضائية التي رفعت ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، كون إسرائيل هي أكبر مهدد لأمن ونظام المنطقة.

المصطلحات الأساسية: التحالفات الدولية، القوى الإقليمية الكبرى، التواجد العسكري الأجنبي، منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، النظام الإقليمي، الأمن القومي

جدول المحتويات

الفصل الأول الإطار العام للدراسة 7

المقدمة.....8

مشكلة وتساؤلات الدراسة 12

أهمية الدراسة 14

أهداف البحث 15

منهجية البحث.....16

حدود الدراسة 17

مصطلحات الدراسة.....18

الفصل الثاني الدراسات السابقة والإطار النظري.....31

الفصل الثالث الإطار النظري 67

نظريات حول النظام الإقليمي والأمن القومي 88

نظريات تأثير التحالفات الدولية للقوى الإقليمية على النظام الإقليمي 91

النظريات المتعلقة بتأثير التدخلات العسكرية الأجنبية على النظام الإقليمي. 98

تحليل نتائج النظريات العلمية:..... 105

الفصل الرابع تحليل دراسة الحالة.....115

تحليل نتائج حالة الدراسة:..... 152

الفصل الخامس النتائج والتوصيات.....159

النتائج 160

التوصيات 170
قامة المراجع: 175
المراجع العربية 175
المراجع الأجنبية 198
الملاحق 203

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، حيث تعتبر قلب العالم وذلك نظرا لموقعها الجغرافي. جنباً إلى جنب مع موقعها الجغرافي الاستراتيجي، فإن المنطقة تمتلك موارد طاقة هائلة مما جعلها محور صراع بين القوى الإقليمية. فبعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ وذلك من خلال قيادة الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دوليا، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحولاً كبيراً (جاسم، ٢٠٢٥)، تبعها معاناة كبيرة في استقرار النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة عقب موجة أحداث الربيع العربي عام ٢٠١١ (كاظم، ٢٠١٨). منذ ذلك الوقت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد صراعات ومتغيرات متتالية تؤثر سلبا في أمنها القومي ونظامها الإقليمي، ويرجع السبب في ذلك كما تم ذكره سابقا للموقع الجغرافي الاستراتيجي للمنطقة، ولوجود موارد نفطية وغازية هائلة مما يجعلها ساحة للصراعات من قبل القوى الكبرى الإقليمية (الجرو والفلاق، ٢٠٢٤).

نتيجة هذه الصراعات، تكونت تحالفات دولية بين القوى الإقليمية الكبرى لاستغلال النزاعات الداخلية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والضغوطات الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والفساد وتدهور المعيشة وانتشار الجريمة والتعددية العرقية والدينية لتبسط نفوذها، مما أثر على النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة. كما كانت لثورات الربيع العربي أثر كبير على استقرار نظام وأمن المنطقة، كذلك وجود إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ساهم في زعزعة النظام وساهم في توتر استقرار المنطقة، بالإضافة للتحديات الأخرى التي

تواجهها المنطقة منذ عقود كأزمة اليمن والأزمة السورية والتدخلات الأجنبية الخارجية، وسعي إيران لامتلاك سلاح نووي، كل هذه القضايا أدت الى تصاعد الصراعات واختلال النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة (روق، ٢٠٢٤). التحالفات الدولية للقوى الإقليمية الكبرى المؤثرة في النظام الإقليمي والأمن القومي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منقسمة بين قوى إقليمية متمثلة في إيران، وتركيا، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية، وقوى كبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، كل منهما لعبت دورا رئيسا بالتغيرات في ثورات الربيع العربي (الحسن، ٢٠١٥). فبعد نهاية الحرب الباردة شهد العالم أجمع تحولات جوهرية أدت إلى ظهور تحالفات وعلاقات بين قوى إقليمية هدفت لإعادة تشكيل النظام الإقليمي والأمن القومي بما يتناسب مع مصالحها القومية واستراتيجياتها متحدية بذلك النظام الإقليمي والدولي القائم، تتنافس هذه القوى للنفوذ والهيمنة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سبيل تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واستراتيجية، أدت لتزايد توترات المنطقة وعدم استقرار نظامها وأمنها (الرماحي، ٢٠٢٥).

وفي مطلع عام ٢٠٢٥ شهد العالم العربي صعود لتحالف قوى إقليمية غير عربية مثل تركيا وإيران، بينما الدول العربية تحاول بناء تحالفات جديدة من أجل إصلاح اقتصادي وتنموي. الولايات المتحدة الأمريكية حاولت الاستفادة من هذه التوترات بالتدخل المحدود وإدارة هذه الأزمة دون تدخل عسكري منها وذلك عبر تأمين ممرات الملاحة الدولية وبالتحديد في البحر الأحمر، حيث قامت بضربات جوية ضد جماعة "الحوثي" في اليمن معلنه بذلك أنها لن تسمح

بتهديد أمن الطاقة العالمي واستغلال البحر الأحمر لساحة تهديد (الهاشمي، ٢٠٢٥). في المقابل، ما زالت إيران تحافظ على نفوذها الإقليمي خصوصاً في اليمن، والعراق، ولبنان بالرغم من الضغوطات الغربية والأمريكية عليها، وما زال برنامجها النووي نقطة توتر في المنطقة قابل للانفجار في أي لحظة. أما في سوريا فالوضع منذ بداية عام ٢٠٢٥ وهو متوتر ما بين عمليات عسكرية من قبل الجيش السوري ضد قوات سوريا الديمقراطية "قسد" في حلب (الجزيرة، ٢٠٢٦)، واستمرارية روسيا في تثبت قواعدها على الساحل السوري، وتواجد لتركيا في الشمال السوري لفرض نفوذها الأمني والاقتصادي وفرض وجودها في المنطقة وفي المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية. فاليوم أصبحت تركيا عنصر مهم كقوى إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تتوسع عسكريا في إفريقيا وسوريا، وتطور علاقاتها الاقتصادية في الوقت ذاته في منطقة الخليج وشرق أفريقيا (الهاشمي، ٢٠٢٥).

وفي لبنان يتواجد تحالف أمريكي–فرنسي–عربي لانتخاب رئيس جمهورية جديد في البلاد وإعادة هيكلة الدولة بالرغم من حجم الضغوط الاقتصادية التي يعاني منها الشعب اللبناني إلى إن هذا التحالف يمثل فرصة لإعادة إعمار لبنان. أما في العراق، فالنفوذ الإيراني العميق فيها يحاول المحافظة على قوته السياسية والعسكرية مع محاولة من الشعب لمكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح، ولكن تجدد الصراع الطائفي ووجود الميليشيات يجعل من العراق ساحة للتجاذب. أما فيما يختص بالصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، فما زالت إسرائيل مدعومة من قبل

الولايات المتحدة الأمريكية. والانقسام السياسي والتدهور الاقتصادي بالأخص في الضفة الغربية وقطاع غزة ما زال مستمر (الهاشمي، ٢٠٢٥).

أن مشكلة التدخل العسكري الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعتبر تهديدًا خطيرًا للاستقرار العالمي وليس على النظام الإقليمي والأمن القومي فقط، إذ تُديم دوامة العنف وتصعد الصراعات. ومع فرض الدول القوية هيمنتها بالقوة العسكرية في أراضٍ ذات سيادة، يشهد العالم تآكلًا خطيرًا للأعراف الدولية ومبدأ عدم التدخل. هذا العدوان الجامح لا يُفاقم التوترات القائمة فحسب، بل يُرسي أيضا سابقة خطيرة للنزاعات المستقبلية، مما قد يُغرق العالم في حقبة من الحروب الدائم (UIA, 2024).

يُشكل التدخل العسكري الأجنبي كذلك أزمة إنسانية مُريعة، حيث يتحمل المدنيون الأبرياء وطأة الأضرار الجانبية. لقد فُقدت أرواحٌ لا تُحصى، وتمزقت عائلات، ودُمّرت مجتمعات بسبب الهجوم الشرس للقوات الأجنبية التي تسعى لفرض إرادتها على الآخرين. لقد حوّل الاستخدام العشوائي للغارات الجوية وهجمات الطائرات المُسيّرة والهجمات البرية مدنًا كانت مزدهرة في السابق إلى ساحات من الأنقاض واليأس، مُخلّفًا وراءه دمارًا وصدمات ستبقى لأجيال قادمة. فالتدخل العسكري الأجنبي انتهاكا صارخًا للسيادة الوطنية وتدمير قسري للنظام الإقليمي والأمن القومي (UIA, 2024).

مشكلة وتساؤلات الدراسة

تسعى هذه الدراسة للكشف عن طبيعة التحالفات الدولية بين القوى الإقليمية وفهم طبيعة تأثير التدخلات الأجنبية العسكرية على النظام الإقليمي والأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتحليل الصراع الحالي متعدد الجبهات الذي أتسع بشكل غير مسبوق، وفي الوقت ذاته تحاول هذه الدراسة فهم ما أذا استطاع تحالف هذه القوى والتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة تحقيق التوازن وإيجاد نظام إقليمي يعمل على حفظ السلم والأمن في المنطقة وبناء شرق أوسط جديد تتمتع فيه بعض القوى الدولية الفاعلة في المنطقة بنفوذ أكبر بالتحالف مع قوى دولية للعمل على حفظ سلامة وأمن المنطقة، مع إضعاف لنفوذ قوى منافسة تسعى للعنف وقتل المدنيين بحصار مشاريعها.

فمنذ طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م ومنطقة الشرق الأوسط تشهد صراعا عميقا من الصعب التنبؤ بكيف سيصبح المشهد الإقليمي في المستقبل حيث تداخلات أطراف دولية وإقليمية في هذا النزاع، فإسرائيل وإيران تحاولان بناء واقع جديد للمنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية تحاول أعادة ترتيب أوراقها واستمرار فرض هيمنتها أيضا وهذا ما تحاول الدراسة التنقيب فيه.

فوفقاً لبيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، فقد وقعت ٣٤٥ حالة تدخل عسكري أجنبي في جميع أنحاء العالم بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠، شملت ٨٩ دولة مختلفة. وتفاوتت هذه التدخلات تفاوتًا كبيرًا في نطاقها وهدفها، حيث استهدف بعضها عمليات مكافحة الإرهاب، والبعض الآخر المساعدات الإنسانية، والبعض الآخر تغيير الأنظمة أو التوسع الإقليمي.

ورغم اختلاف الدوافع، كانت التكلفة البشرية لهذه التدخلات كبيرة. أسفرت التدخلات العسكرية الأجنبية، وخاصة تلك التي قادتها الولايات المتحدة، عن أكثر من ٨٠١ ألف حالة وفاة مباشرة في أفغانستان والعراق، وسوريا، وباكستان. بالإضافة إلى ذلك، نزح ملايين آخرون، مما أدى إلى أزمات إنسانية عميقة وزعزعة استقرار طويلة الأمد في المناطق المتضررة. علاوة على ذلك، فإن العبء الاقتصادي للتدخلات العسكرية الأجنبية كبير، حيث أنفقت الولايات المتحدة وحدها أكثر من ٦،٤ تريليون دولار على حروب ما بعد ١١ سبتمبر، بما في ذلك العمليات العسكرية ورعاية المحاربين القدامى وفوائد الديون المتعلقة بالحرب (UIA, 2024)

وهنا نجد سؤال رئيسي يطرح نفسه تحاول هذه الدراسة الإجابة عليه، وهو:

- ما تأثير كل من التحالفات الدولية للقوى الإقليمية الكبرى وتواجد التدخلات العسكرية الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النظام الإقليمي والأمن القومي للمنطقة؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

- ما هي العوامل التي تساعد في تشكيل التحالفات الدولية بين القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟
- كيف أثرت التدخلات العسكرية الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على النظام الإقليمي والأمن القومي؟
- ما طبيعة النظام الإقليمي والأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

- كيف أثرت التحالفات الدولية للقوى الإقليمية الكبرى على النظام الإقليمي والأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
- ما تأثير التدخلات العسكرية الأجنبية على النظام الإقليمي والأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟

أهمية الدراسة

الأهمية العملية: تأتي الأهمية العلمية للدراسة لتركز على تنامي القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فالجغرافيا السياسية للشرق الأوسط مستمرة في التطور، لذلك فإن فهم أدوار القوى الإقليمية الكبرى الفعالة وطبيعة تحالفها مع بعضها البعض مهم لفهم مستقبل النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة بالأخص مع تزايد التدخلات الأجنبية العسكرية. من خلال هذه الدراسة تهدف الباحثة لتقدم لصانع القرار السياسي والمهتمين والباحثين السياسيين معرفة شاملة للصراعات والتهديدات التي تعاني منها المنطقة والتي تؤثر على نظامها الإقليمي وأمنها القومي في سبيل تحالف القوى الإقليمية الكبرى وتحقيق مصالحها، وتوضح الخلل الذي تحدثه هذه الصراعات في النظام الإقليمي والدولي والذي يضفي أهمية بالغة للدراسة.

تركز الدراسة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي عانت كثيرا من الثورات العربية وتداعياتها من حروب بالوكالة والمنافسة على السلطة والهيمنة والمناورات الجيوسياسية بين القوى الإقليمية، فالولايات المتحدة الأمريكية تطمح لأن يكون لها دور رئيسي في الشرق الأوسط، وروسيا والصين تواصلان لفرض نفوذ أكبر في المنطقة، فكل هذه العوامل تجعل التنبؤ بالأحداث صعب للغاية

واستحالة تحديد العوامل التي ستسهم في تغيير النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة، ولكن من خلال هذه الدراسة نحاول تقديم فهم شامل لتحالفات القوى الإقليمية ولنفوذ وهيمنة القوى الكبرى في المنطقة والذي جعلها أقل أماناً وأثر بشكل كبير على مسار الصراعات.

الأهمية العلمية: تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً كونها استكمال لما توصلت له العديد من الدراسات السابقة، حيث إن أغلبية الدراسات السابقة تناولت فترة محددة وقصيرة للتحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كالتنافس الأمريكي الروسي أو التحالف الأمريكي الفرنسي العربي أو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ولكنها لم تتناول التغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي والأمن القومي للمنطقة ككل. كما أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على فهم الصراع القائم في المنطقة دون التطرق للنظر في الأثر المترتب على هذه الصراعات من ضياع للأنظمة الإقليمية وغياب للأمن القومي والتي سيتم استكماله من قبل هذه الدراسة.

أهداف البحث

المكانة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما تمتلكه من موارد وثروات جعلتها على مر عقود عديدة مطمع لكثير من الدول الكبرى، لذلك فالغزوات والاستعمارات لا تزال تستنزف المنطقة، إذ بعد انتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ظهرت قوة وحيدة هيمنت على العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية خالقة بذلك نظام أحادي القطبية وساعية لتعزيز تواجدها في العديد من مناطق العالم وبالأخص الشرق الأوسط

وذلك لما له من أهمية جغرافية واقتصادية واستراتيجية. ومن هنا يمكن بيان أهداف الدراسة على النحو التالي:

- التعرف على القوة الجغرافية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- محاولة فهم كيفية تشكيل التحالفات الدولية للقوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- ذكر تاريخ التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- التعرف على تأثير التحالفات الإقليمية على النظام الإقليمي والأمن القومي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- إبراز تأثير التدخلات العسكرية الأجنبية على نظام وأمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- عرض نماذج لتحالفات دولية لقوى إقليمية كبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

منهجية البحث

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، كونه أكثر المناهج ملائمة بطبيعة الدراسة بحسب رأي الباحثة، حيث ساعد هذا المنهج في دراسة ظاهرة التحالفات التي تتم بين القوى الإقليمية الكبرى وظاهرة التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفهم تأثيرهما على النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة. المنهج الوصفي التحليلي ساعد الباحثة

في جمع معلومات وبيانات عن هذه الظواهر من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة سواء أكانت دولية أو إقليمه، والاطلاع على النظريات المختلفة المتصلة بموضوع الدراسة ومن ثم وصفها وصفاً دقيقاً بهدف استخلاص نتائج وآراء ذات معاني ودلالات. المصدر الأساسي للمعلومات في هذه الدراسة هي الدراسات السابقة والأدبيات ذات الصلة والأبحاث والمراجع العربية والأجنبية والمواقع الموثوقة عبر الأنترنت، هذا المصدر ساهم في وصف ظاهرة الدراسة وساعد في تحليل البيانات وطرح النتائج.

كما تم استخدام المنهج التاريخي الذي أستدل على التواجد العسكري الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتتبع مسار التحالفات الدولية للقوى الإقليمية والتواجد العسكري الأجنبي في المنطقة خاصة بعد الحرب الباردة وتحليل تطور هذه التحالفات والتدخلات في السياقين الإقليمي والدولي

حدود الدراسة

الحدود المكانية: الحدود المكانية للدراسة هي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يتمركز فيها نحو ٣٠ ألف من جنود القوات العسكرية الأمريكية في العشرات من القواعد العسكرية المنتشرة في أكثر من ١٥ دولة في الإقليم، مع وجود قوات عسكرية أخرى تقدر بعشرات آلاف تتغير بتغير الظروف.

الحدود الزمانية: تبدأ الحدود الزمانية لهذه الدراسة منذ فترة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي وبدء تواجد القوات العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي وجمهورية مصر العربية بهدف تحقيق مصالحها الاستراتيجية وتأمين موارد الطاقة. مروراً بالعقدين الأخيرين بالأخص بعد أحداث عام

٢٠٠١، حيث زادت التدخلات العسكرية الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة في أفغانستان والعراق وليبيا وسوريا التي أدت إلى نتائج كارثية في كثير من الأحيان.

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على دراسة الأثر الذي ترتب على التحالفات الدولية للقوى الإقليمية الكبرى والتواجد العسكري الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على النظام الإقليمي في المنطقة وأمنها القومي.

مصطلحات الدراسة

الشرق الأوسط: مفهوم الشرق الأوسط ظهر مع بداية القرن العشرين على يد الجنرال توماس جوردن عام ١٩٠٠ وهو رجل استخبارات بريطاني، حيث كتب هذا المصطلح في مراسلاته للحكومة البريطانية في الوقت التي كانت فيه روسيا تشكل تهديد على مصالحها في الهند، هذا المصطلح كذلك ظهر في مخاطبات الجنرال الأمريكي الفرد ماهان للحكومة البريطانية عام ١٩٠٢ حين تم اكتشاف الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي، بعد ذلك تم استخدام هذا المصطلح من قبل الاستعمار الغربي للتعبير عن هذه المنطقة، فقد صدرت عدة مقالات في جريدة التايمز البريطانية مستخدمين فيه هذا المصطلح (علوان، ٢٠٢٤). وفي الحرب العالمية الثانية، تم استخدام مسمى الشرق الأوسط للتعبير عن المنطقة الواقعة بين الشرق الأدنى والشرق الأقصى ومركزه الخليج. وفي الأدبيات الفرنسية كانت تسمى المشرق وفي السياسة البريطانية كانت تسمى الشرق الأوسط، وهو دلالة على المنطقة الجيوسياسية والاستراتيجية التي تخطط أوروبا لاستعمارها وتسعى لتقسيم نفوذها في جغرافيتها خصوصا وأنها تتمتع

بموارد طبيعية ضخمة كالبترول في كل من أيران والعراق وشبه الجزيرة العربية (الوتري، ٢٠١٢). مصطلح الشرق الأوسط كان في البداية لا يشير الى أي حيز جغرافي ولا لشعب معين، بل كان يستخدم للدلالة على منطقة كانت هدفا للاستعمار فهو مصطلح سياسي يستخدم للتعبير عن منطقة جيوسياسية كبيرة جداً تتمتع بمزايا اقتصادية وبشرية، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية أصبح يستخدم لدلاله على المنطقة الجغرافية الواقعة بين جنوب أسيا وشمال أفريقيا (الكوراني، ٢٠١٨).

مع قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ أستخدم مصطلح الشرق الأوسط للتضليل الحضاري والثقافي على المنطقة. فالشرق أوسط يمتد لمناطق خارج الشرق الأوسط وهي أوروبا ومن ثم إلى الغرب، والآن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر قطبه الأكبر. فالشرق أوسط على مر التاريخ لم يكن تعبير دقيق لمنطقة جغرافية، بل تتكمش وتتمدد وتتوسع مع تغيرات المشاريع الغربية الأمريكية في العالم الإسلامي العربي (علوان، ٢٠٢٤).

ولكن وعلى الرغم من صعوبة معرفة الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط، إلا أن الأهمية الجيوسياسية لها باتت واضحة للولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٠٢، فالشرق أوسط وبغض النظر عن ماذا يعني كمفهوم جغرافي أو حدودي، فقد أصبح مكان حيوي لمواجهات القوى الكبرى عليه وللتصارع الاستراتيجي الأمريكي بدء بالإطاحة بنظام مصدق وتثبيت نظام الشاه في أيران ومن ثم أخذ مكان الاستعمارين البريطاني والفرنسي (علوان، ٢٠٢٤).

البيئة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط تواجه الكثير من الأزمات أدت لعدم استقرارها السياسي وتوالي السيطرة عليها واستعمارها، ومن أهم هذه التحديات التي تعاني منها المنطقة الأنظمة السياسية المستبدة والتي ولدت نزاعات وعدم استقرار مع غياب العمل الديمقراطي (الجمل، ٢٠١٥). كذلك فالمنطقة تضم تنوع عرقي وديني يؤدي الى الاختلاف ونشوء الكثير من النزاعات والصراعات مما انعكس سلبا على استقرارها المجتمعي والأمني (رأفت، ٢٠١٣).

ومن أصعب التحديات التي توتر المنطقة الملف النووي الإيراني، هذا الملف الذي سمح للولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل العسكري في المنطقة لمواجهة برنامج إيران النووي والذي انعكس بشكل واضح على استقرار المنطقة (منصور، ٢٠٢٢). بالإضافة لقضية المياه التي تواجه منطقة الشرق الأوسط لاسيما مع التغير المناخي والجفاف، فكل من العرب وتركيا واثيوبيا وإسرائيل تسعى الى استخدام ملف المياه كأداة ضغط وتأثير على السياسات الدولية ولتحقيق مكاسبها الخاصة (العباسي، ٢٠٢٠).

وبالأخير، القضية الفلسطينية، هي من أكثر قضايا المنطقة حساسية، فمنذ عام ١٩٤٨ وليومنا هذا ما زالت القضية الفلسطينية السبب الرئيسي لعدم استقرار المنطقة، بالأخص مع وجود دعم أمريكي لإسرائيل، فالإدارة الأمريكية المتعاقبة تؤكد على مبدأ وجود الدولتين (علوان، ٢٠٢٤).

شمال أفريقيا: شمال إفريقيا منطقة مميزة تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، وتضم ثماني دول مقسمة إلى منطقتين رئيسيتين: المغرب العربي والصحراء الكبرى. يضم المغرب العربي الجزائر التي تعتبر أكبر دولة في

أفريقيا مساحةً، وليبيا التي موقعها على الساحل الشمالي لأفريقي، والمغرب التي تقع في الجزء الشمالي الغربي من أفريقيا، وتونس على الساحل الشمالي الشرقي لأفريقيا، والصحراء الغربية. بينما تغطي منطقة الصحراء الكبرى مصر التي تقع على شمال شبه الجزيرة العربية وتعتبر أكبر دولة من حيث عدد السكان في العالم العربي، والسودان التي موقعها في الجزء الشمالي من أفريقيا وجنوب السودان.

يحد هذه المنطقة البحر الأبيض المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب، حيث تشكل الصحراء الكبرى الشاسعة حاجزًا جغرافيًا مهمًا لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. تتميز المنطقة بمناظر طبيعية متنوعة، بما في ذلك جبال الأطلس والمناطق الخصبة على طول نهر النيل، على الرغم من أن معظمها يشهد مناخًا صحراويًا جافًا، وتشترك هذه الدول في العديد من الروابط الاقتصادية والثقافية والتاريخية (Mia, 2025).

يغلب الطابع العربي على شمال إفريقيا، مع تأثير إسلامي قوي، وهي جزء من جامعة الدول العربية، باستثناء الصحراء الغربية وجنوب السودان. وقد شهدت شمال إفريقيا، الغنية تاريخيًا بحضارات قديمة مثل الفينيقيين والرومان، تحولات سياسية كبيرة، لا سيما خلال ثورات ٢٠١٠-٢٠١١.

إن الثورات العربية في عام ٢٠١١ أطاحت بعدة أنظمة حاكمة في شمال أفريقيا، ومنذ ذلك التاريخ والمنطقة تعاني من زعزعة النظام وانعدام الأمن وظروف معيشية متدنية (Mia, 2025). تعتمد المنطقة اعتمادًا كبيرًا على إنتاج الغاز الطبيعي والنفط، حيث تُعدّ ليبيا والجزائر مساهمتين كبيرتين. ويشهد

معظم دولها توسعًا عمرانيًا ملحوظًا، حيث تُعدّ اللغة العربية اللغة الرئيسية، مع وجود محدود للغات وديانات أخرى، بما في ذلك البربرية والمسيحية. وبشكل عام، تُمثّل منطقة شمال أفريقيا نسيجًا غنيًا بالثقافة والتاريخ والتحديات الاقتصادية (Mia, 2025).

التحالفات الدولية: التحالفات الدولية هي التفاعلات العالمية بين الدول والمجتمعات والشعوب بما في ذلك حكوماتها ومؤسساتها ومجتمعاتها، على نطاق عالمي. يتعمق هذا المجال متعدد الأوجه في كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض، والتفاوض على الاتفاقيات، وإدارة النزاعات، والتصدي التعاوني للتحديات العالمية المُلحة. يكمن جوهر التحالفات الدولية في فهم الروابط الدبلوماسية الرسمية بين الدول والشبكات غير الرسمية التي تؤثر على الديناميكيات الدولية (Pratt, 2025). بما أن العالم يتكون من مجتمعات عديدة، يجب على كل منها مراعاة المجتمعات الأخرى عند اتخاذ القرارات. وإن طريقة عمل المجتمعات معًا تُشكل نتائج عالمية حاسمة، مثل التعايش السلمي، والنمو الاقتصادي، وحلول التحديات العالمية كتغير المناخ وحقوق الإنسان (Radulovic, 2025).

التحالفات الدولية تساهم في حل مواضيع مثل الحرب والسلام والتجارة والبيئة والهجرة، مما يجعله مجالًا واسعًا وديناميكيًا. وكثيرًا ما تُعيد القضايا المعاصرة، كتلك التي نراها في الأخبار اليومية، تشكيل مجال التحالفات الدولية، مما يُظهر أهمية فهم هذه التفاعلات العالمية. كما تؤثر التحالفات الدولية بشكل مباشر على الحياة اليومية. فعلى سبيل المثال، تؤثر التجارة الدولية على ما يُمكننا

شراؤه، بينما تؤثر السياسات الدولية على السفر وفرص العمل. وغالباً ما تبدأ هذه القرارات العالمية بالحكومات، لكنها تؤثر على الأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم (Radulovic, 2025).

يُشكل المفهوم الأساسي للدبلوماسية جوهر التحالفات الدولية، حيث يعمل كآلية حاسمة تتفاوض من خلالها الدول على الاتفاقيات، وتدير النزاعات، وتواجه التحديات العالمية بشكل تعاوني. وقد تطورت الدبلوماسية بشكل ملحوظ مع مرور الوقت، متكيّفةً مع التغيرات في النظام الدولي. فالدبلوماسية ليست مجرد عملية تفاوض؛ بل تُجسّد فن التواصل. مع استكشافنا للعلاقات الدولية والدبلوماسية، يتضح أن شبكة معقدة من العوامل التاريخية والثقافية والسياسية تحكم هذه التفاعلات. فكل دولة تُقدّم وجهات نظرها ومصالحها الفريدة، مما قد يؤدي إلى تفاعلات تعاونية وتنافسية (شليغم، ٢٠٢٢).

القوى الإقليمية: هي مجموعة من الدول تتمتع بنفوذ وهيمنة ضمن منطقة جغرافية معينة، تمتلك هذه الدول قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية تجعلها تتحكم في نظام المنطقة واستقراره. غالبا ما تتحالف هذه الدول مع بعضها البعض لتصل لدرجة الهيمنة والسيطرة التامة على الإقليم. ويمكن للقوى الإقليمية أن تكون دولة ذات سيادة تتمتع بنفوذ كبير على الدول المجاورة لها، مما يؤثر على سياساتها واقتصادها وأمنها الإقليمي. ويستند هذا النفوذ إلى مزيج من القدرات العسكرية والاقتصادية والسياسية والأيديولوجية، مع أن هذه القوة قد تُنافسها دول أخرى أو حتى جهات فاعلة غير حكومية داخل المنطقة.

فإذا كانت قوة الدولة لا مثيل لها في منطقتها، يُمكن اعتبارها قوة مهيمنة إقليمية (Flemes, 2007).

يمكن تمييز القوى الإقليمية بأربعة معايير محورية: ادعاء القيادة، وموارد القوة، وتوظيف أدوات السياسة الخارجية، وقبول القيادة. فمنذ أواخر القرن العشرين، استُخدم مصطلح "القوة الإقليمية" في العلاقات الدولية للإشارة إلى دولة ذات سيادة تمارس نفوذًا كبيرًا داخل منطقة جغرافية معينة. وهناك إجماع واسع على أن الشرط الضروري لخلق القوة الإقليمية هو أن تكون هذه الدول قوية من حيث الموارد القيّمة مقارنةً بالدول الأخرى داخل منطقة جغرافية معينة.

في مطلع القرن، كان هناك توقع بتحول وشيك في القوة العالمية من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب. وكانت الديناميكية المركزية المتعلقة بتحولات القوة المتوقعة هي انسحاب الولايات المتحدة من العديد من مناطق العالم، مما خلق مساحة جديدة للجهات الفاعلة الإقليمية. وفي حين أن نهاية الحرب الباردة حررت المناطق من النفوذ الساحق للقوتين العظميين وبالتالي منحت القوى الإقليمية مساحة أكبر للمناورة (Army and Ehtisham, 2023).

التدخلات العسكرية الأجنبية: هو نشر قوات مسلحة تابعة لدولة ما في دولة أخرى للتأثير على وضعها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي. وتتراوح هذه التدخلات بين تقديم المساعدات الإنسانية وحفظ السلام، وغزو شامل لتغيير النظام. وبينما يجادل المؤيدون بإمكانية منع انتهاكات حقوق الإنسان وتحقيق الاستقرار في النزاعات، يشير المنتقدون إلى احتمال انتهاك السيادة، ووقوع

خسائر في صفوف المدنيين، وعدم استقرار طويل الأمد (Abu-Bader and Ianchovichina, 2019).

في حين أن هناك العديد من الأمثلة على الحروب الأهلية التي اتسمت بمشاركة الحكومات الأجنبية في دعم أحد أطراف الصراع، حتى قبل وبعد نهاية الحرب الباردة، فإن تحديد تأثير النفوذ الأجنبي على النزاعات الأهلية مهمة صعبة. غالبًا ما تكون التدخلات في النزاعات الأجنبية سرية وغير مباشرة، وبالتالي من غير المرجح أن تنعكس بالكامل في البيانات المتاحة. وكصعوبة إضافية، هناك العديد من الطرق التي تتدخل بها الحكومات الأجنبية في الحروب الأهلية المحلية. يمكنها تقديم التشجيع السري، والسماح والترويج لصفقات الأسلحة، وتوفير معلومات استخباراتية وموارد حربية، وتوفير ملاذ للمتمردين أو دعم دولة ثالثة متورطة أيضًا في الحرب الأهلية. ولكن، حتى لو توفر المقياس الصحيح للنفوذ الأجنبي، فسيكون من الصعب تحديد السببية (Albornoz and Hauk, 2014).

ترتبط التدخلات العسكرية الأجنبية بحروب أهلية أطول أمدًا، إلا أن التفسيرات الحالية لهذا الارتباط لا تزال غير كافية. تزعم إحدى الحجج المؤثرة أن الدول الخارجية تُطيل أمد الحرب الداخلية من خلال إدخال أهداف خارجية عن الصراع الدائر. وهناك امتداد أكثر إقناعًا لهذه الحجة، وهو أن الدول المتدخلة تُقيم تحالفات مع المقاتلين المحليين، وأن الخلاف بين هؤلاء المقاتلين المحليين يُنشئ احتكاكًا بين الدول المتدخلة ويفتح الباب أمام مقاتلين إضافيين. وقد أدت هذه الديناميكيات إلى إطالة أمد الحرب الأهلية في اليمن التي اندلعت بين

عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. إن استكشاف أنماط العداء والتحالف المتغيرة التي رافقت التدخل في هذه الحالة تحديدًا يُحسّن فهمنا العام للآليات التي تُطيل أمد الحرب الداخلية (Lawson, 2022).

يشير التدخل العسكري الأجنبي إلى نشر دولة ما قواتها المسلحة في أراضي دولة أخرى، غالبًا بهدف التأثير على الديناميكيات السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية في الدولة المستهدفة. ويمكن أن يتخذ هذا التدخل أشكالًا مختلفة، تتراوح بين البعثات الإنسانية الرامية إلى تقديم المساعدة وتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، ووصولًا إلى الغزو الشامل بهدف تغيير النظام أو السيطرة على الأراضي. وبينما يجادل المؤيدون بأن التدخل العسكري الأجنبي يمكن أن يمنع انتهاكات حقوق الإنسان، ويعيد السلام، ويدعم الأمن الدولي، يثير المنتقدون مخاوف بشأن انتهاكات السيادة، وسقوط ضحايا مدنيين، وزعزعة الاستقرار على المدى الطويل. إضافةً إلى ذلك، غالبًا ما ارتبطت التدخلات العسكرية الأجنبية بمصالح جيوسياسية، ودوافع اقتصادية، وصراعات على النفوذ بين الدول، مما أدى إلى معضلات أخلاقية معقدة وعواقب لا يمكن التنبؤ بها. وبالتالي، فإن قرار التدخل عسكريًا في دولة أخرى محفوف باعتبارات أخلاقية وقانونية واستراتيجية، مما يتطلب تقييمًا دقيقًا للأهداف قصيرة المدى والآثار طويلة المدى على الاستقرار العالمي ورفاهية السكان المتضررين (UIA, 2024).

النظام الإقليمي: في عالم مترابط، تتجاوز المصالح الاقتصادية والسياسية الحدود الوطنية حتمًا. ولأن الخيارات السياسية تُولّد تكاليف اقتصادية وسياسية

خارجية، فإن للجهات الفاعلة الأجنبية، الحكومية وغير الحكومية، مصلحة في التأثير على الإجراءات السياسية في الدول ذات السيادة الأخرى بما يخدم مصالحها. يُعدّ النفوذ الأجنبي خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى استيعاب هذه التأثيرات الخارجية، ويتخذ ثلاثة أشكال رئيسية: الاتفاقيات الطوعية، التدخلات السياسية القائمة على مكافأة الدولة المستهدفة أو معاقبتها لتحقيق تغيير محدد في سياستها، والتدخلات المؤسسية التي تهدف إلى التأثير على المؤسسات السياسية في الدولة المستهدفة (Aidt et al., 2021).

لقد خضع انتعاش النمو الاقتصادي على مدى العقدين الماضيين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مؤخرًا لتدقيق من قبل الباحثين، وكان الانتقاد الرئيسي هو الافتقار إلى الشمولية. في حين أن الدراسات حول عدم المساواة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أصبحت كثيرة، فقد تم تكريس اهتمام أقل حتى الآن للاستقطاب المتزايد الذي تمر به المنطقة. يشير الاستقطاب، على عكس عدم المساواة، إلى ميل التحول بعيدًا عن مركز التوزيع إلى ذيوله، مما يخلق وسطًا أجوفًا. زاد هذا الأخير بشكل مطرد طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وكان نموه مدفوعًا بشكل رئيسي بزيادة الاستقطاب بين البلدان، مما يعني أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تميل إلى الاستقطاب مكانيًا، مع أداء دول المخروط الجنوبي وبعض دول غرب إفريقيا فوق المتوسط، وتخلف بقية المنطقة عن الركب (Clementi et al., 2021).

الأمن القومي: أُنشئت منظومة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية لمساعدة الأمم المتحدة على بناء سلام وأمن مستدامين

ومنع نشوب صراعات مستقبلية. وكما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن "الاعتراف بالكرامة المتأصلة والحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع أعضاء الأسرة البشرية هو أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم". وتُعدّ حقوق الإنسان وبناء السلام هدفين متكاملين للأمم المتحدة (Parlevliet, 2019).

تأسست الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، عقب الحرب العالمية الثانية مباشرةً. وقد كشفت الآثار المدمرة للحرب العالمية الثانية، من حيث الخسائر والفظائع والدمار، والطبيعة غير المقبولة واللاإنسانية للنزاعات المسلحة واسعة النطاق. بعد التجربة الناجحة جزئيًا لعصبة الأمم – وهي منظمة فشلت في نهاية المطاف في تحقيق هدفها المتمثل في الحفاظ على السلام العالمي – حاول المجتمع الدولي إنشاء منظمة أخرى للأمن الجماعي، وهذه المرة بالتزامات سياسية وقانونية أقوى (Castellan, 2012).

يدعو ميثاق الأمم المتحدة جميع الدول الأعضاء إلى إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وإعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي، والارتقاء بالرقي الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في جو من الحرية. ويمثل ميثاق الأمم المتحدة وسيلة للتغيير السياسي والقانوني، حيث يُعدّ الحفاظ على السلام والأمن واحترام حقوق الإنسان الهدفين الرئيسيين للأمم المتحدة. وللحفاظ على السلام والأمن، وافقت الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير جماعية لمنع وإزالة التهديدات للسلام، وقمع أعمال

العدوان، وغيرها من انتهاكات السلام، ولإجراء التعديلات اللازمة بالوسائل السلمية وبما يتوافق مع مبادئ العدل والقانون الدولي (Hillert, 2023).

أنشأ ميثاق الأمم المتحدة الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة: الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، ومحكمة العدل الدولية، والأمانة العامة. كما يوفر ميثاق الأمم المتحدة مخططًا مفصلاً للوظائف والصلاحيات لضمان اتخاذ الأمم المتحدة إجراءات سريعة وفعالة. ويعهد أعضاؤه إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويحدد ميثاق الأمم المتحدة الإطار اللازم لتهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية اللازمة للعلاقات السلمية والودية بين الدول، بما في ذلك تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية دون تمييز على أساس العرق، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين (Kantowitz, 2020).

جاء تشكيل الأمم المتحدة في أعقاب تطورات ملحوظة في مجال المساءلة الجنائية الدولية، مثل محكمة الحرب الدولية التي عُقدت في نورمبرغ بألمانيا، والتي نظرت في الجرائم ضد السلام. في النظام العالمي الجديد، الذي يقوده ميثاق الأمم المتحدة، يُفحص بدقة كلٌّ من طريقة إدارة الحرب والأساس المنطقي وراء إعلانها. في حين نجحت الأمم المتحدة في منع نشوب حرب عالمية أخرى، إلا أنها لم تنجح في القضاء على النزاعات المسلحة تمامًا. واستمرت الحروب بدرجات متفاوتة من الشدة. واستمرت المواجهات خلال فترة الحرب الباردة، وكذلك خلال عملية إنهاء الاستعمار التي حررت الشعوب من الإدارات الأجنبية وظروف المعيشة غير الكريمة سياسيًا (Kantowitz, 2020).

يمكن للتدخل العسكري الأجنبي، عندما يُنفذ بموافقة الدولة المضيفة أو بدعوة منها، أن يكون أداةً حاسمةً لتحقيق الاستقرار في مناطق الصراع وتعزيز السلام. في كثير من الحالات، نجحت هذه التدخلات في إحباط تهديدات المتطرفين، وحماية الفئات السكانية الضعيفة، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية. وبدلاً من تفاقم التوترات، غالبًا ما كانت هذه التدخلات فعّالة في استعادة النظام وتعزيز سيادة القانون، مما ساهم في الأمن والاستقرار الإقليميين. ورغم وقوع حالات تدخل عسكري أجنبي، إلا أنها لا تُمثل سوى نسبة ضئيلة من التدخلات العسكرية العالمية.

تُعطي معظم الدول الأولوية للوسائل الدبلوماسية والاقتصادية وغيرها من الوسائل غير العسكرية لمعالجة النزاعات الدولية وتعزيز التعاون. علاوةً على ذلك، أنشأ المجتمع الدولي آلياتٍ مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لتنظيم التدخلات العسكرية وإضفاء الشرعية عليها، بما يضمن التزامها بمبادئ الشرعية والتناسب. يمكن للتدخل العسكري الأجنبي، عندما يُنفذ بمسؤولية ووفقًا للقانون الدولي، أن يُساعد في منع الأزمات الإنسانية والتخفيف من حدتها. بالتدخل لوقف الفظائع الجماعية، وحماية المدنيين، وتسهيل حل النزاعات، يمكن للقوى الأجنبية أن تلعب دورًا بنّاءً في تخفيف المعاناة وتعزيز حقوق الإنسان. ورغم وجود التحديات والتعقيدات، فإن تجاهل التدخل العسكري الأجنبي باعتباره إشكاليًا في جوهره يتجاهل قدرته على إنقاذ الأرواح وتعزيز الأمن العالمي (UIA, 2024).

الفصل الثاني
الدراسات السابقة والإطار النظري

تنقسم الأدبيات والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث إلى أربع اتجاهات رئيسية. أولا: الدراسات المرتبطة بالتحالفات الدولية للقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثانيا: الدراسات المرتبطة بالتدخلات العسكرية الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ثالثا: الدراسات المرتبطة بالنظام الإقليمي والأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، رابعاً: الدراسات المرتبطة بتأثير التحالفات الدولية للقوى الإقليمية الكبرى على النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة، خامساً: الدراسات المرتبطة بتأثير التدخلات العسكرية الأجنبية على النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة. في هذا الجزء من الدراسة سيتم عرض الدراسات ذات الصلة وفقا لاتجاه كل دراسة.

- **١. الدراسات المتعلقة بالتحالفات الدولية للقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:**

دراسة **(الميموني، ٢٠٢٥)** بعنوان **الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية**

هدفت الدراسة إلى للنظر في إشكالية الإطار المفاهيمي لمفهوم القوى الصاعدة في الساحة الدولية. تم استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الإشكالية بدقة عالية من خلال الالمام بالتعريفات الخاصة بالموضوع وبيان أسباب ظهور مشكلة الدراسة والتحديات التي تواجهها. توصلت الدراسة إلى إن القوى الصاعدة هي الدول التي تمتلك المقومات التي تجعلها قوة ثابته ومتطورة في مختلف جوانب القوة ولها مكانتها البارزة في المجتمع الدولي. وهذه القوى الصاعدة وبالرغم مما

تحققه من نجاحات، إلا أنها تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية سواء على المستوى الداخلي أو على الصعيد الخارجي، وهذه الأزمات تضعف أحيانا تطورها وتقدمها. وقد خلصت هذه الدراسة أيضا إلى أن القوى الصاعدة تتبنى استراتيجيات متعددة لتحافظ على مكانتها أهمها عدم الدخول في صراعات مع قوى أخرى من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في إدارة الأزمات الدولية وتطوير الاستراتيجيات ومصادر الطاقة.

دراسة **(محمد، ٢٠٢٥)** بعنوان **الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد** هدفت الدراسة إلى فهم الدور المحوري للصراع الدولي القائم في بناء نظام دولي جديد مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية لهذه الصراعات ودراسة كيفية تأثيرها على توازن القوى العالمي. أعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي للجمع بين دراسة تاريخ الصراعات الدولية وتحليل الاتجاهات الحديثة في النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الصراعات الدولية هي أحد العوامل الرئيسية في بناء المشهد السياسي والاقتصادي العالمي للأقطاب الدولية وتساهم هذه الصراعات في إعادة تشكيل العلاقات السياسية للدول إقليميا ودوليا. تشير نتائج هذه الدراسة أيضا إلى إن فهم الصراعات الدولية وفهم كيفية تطورها هو أسس لوضع استراتيجيات دولية استباقية، تساعد في التخفيف من آثار الصراعات وتحقيق الاستقرار العالمي بطريقة تضمن تكيف النظام الدولي الجديد مع المتغيرات المستمرة في العالم.

دراسة **(حسن،٢٠٢٤)** بعنوان **مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ضوء التنافس الأمريكي الصيني**

إشكالية الدراسة تدور حول مستقبل منطقة الشرق الأوسط بوجود التنافس الأمريكي الصيني. وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل هذه الإشكالية. وكان من أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة إن منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين هي منطقة استراتيجية وتشكل نقطة ارتكاز أساسية لسياسة الدولتين الخارجية، لذلك فهي منطقة تنافس تحاول كل من الدولتين السيطرة عليها بطرق استراتيجية متنوعة كالسيطرة على أمن الطاقة ودعم التواجد الإسرائيلي والتصدي لأي قوى أو نظام إقليمي مخالف. توصلت الدراسة كذلك إلى إن القوة الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط هي التي تعزز من التواجد الصيني فيها. وقد أوصى البحث بضرورة تعزيز الأمن القومي للمنطقة من خلال تحالف دول المنطقة والتصدي من خلال هذا التحالف للتنافس الأمريكي الصيني الذي يقود لإشعال العديد من الحروب والصراعات.

دراسة **(نفاد وآخرون، ٢٠٢٥)** بعنوان **تأثير صعود اليمين الشعبوي في السياسة الخارجية دراسة لحالتي: الولايات المتحدة الأمريكية وإيطالية**

هدفت هذه الدراسة لتسليط الضوء على التحولات التي طرأت على بنية النسق الدولي بسبب صعود اليمين الشعبوي وذلك من خلال معرفة الأولويات والمحددات التي توجه سلوك الدول خارجيا وفهم طبيعة العلاقة بين التحولات السياسية الداخلية وصناعة القرار السياسي بالأخص مع وجود تصعيد للتيارات

ذات التوجه القومي. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لرصد الظاهرة وتحليل أبعادها بالإضافة لدراسة الحالة لفهم السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا خلال الفترة المستهدفة. توصلت الدراسة إلى إن صعود اليمين الشعبوي يساهم في تشكيل السياسة الخارجية. إذا إنه من خلال تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا في الفترة ما بين ٢٠١٧ و٢٠٢٥، تبين أن السياسيات الانعزالية القومية، وتفضيل العلاقات الثنائية بدل من التعددية، واتساع الفجوة بين التوجهات السياسية للدول وبين المبادئ التي تدعو اليها النظرية الليبرالية بعد الحرب الباردة، وإعادة تعريف المصلحة الوطنية بصورة ضيقة ساهم في تراجع الالتزام من قبل الدول بالاتفاقيات البيئية وسياسيات الهجرة والشؤون الأمنية العابرة للحدود.

الدراسة توصلت إلى إن السياسة الخارجية لم تعد تبنى وفقا للمصالح التقليدية، وإنما أصبحت تتأثر بالتحولات الداخلية التي من بينها صعود تيارات ذات نزعة شعبوية قومية وأن فهم هذا الصعود لهذه التيارات يستوجب متابعة مستمرة للأطر النظري الذي يفسر العلاقة بين الداخل والخارج في السياسات المعاصرة.

دراسة **(العمري والقطاطشة،٢٠٢٤)** بعنوان **الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الروسي بعد العام ٢٠١١**

هدفت الدراسة إلى تحليل دوافع روسيا الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، ودراسة أبعاد الدور الروسي في الشرق الأوسط بعد عام ٢٠١١، وفهم تأثير دورها على توازن القوى والتحالفات الإقليمية. أعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل أنماط العلاقات وجمع البيانات والتوصل

للنتائج. خلصت نتائج الدراسة إلى إن الجغرافيا السياسية هي الدافع الأساسي لروسيا، حيث إن نفوذها يتزايد من خلال استغلال موقعها الجيوسياسي والمشاريع الاقتصادية والاستراتيجية للبنى التحتية، كما توصلت الدراسة إلى أن تحالف روسيا مع تركيا وإيران يخلق توازن عالمي جديد يركز على التكامل الاقتصادي والأمني في المنطقة، فروسيا تدعم حلفائها من أجل تعزيز وجودها في الشرق الأوسط، الأمر الذي عزز مكانتها الإقليمية المؤثرة. أوصت الدراسة بضرورة توسيع الحوار مع روسيا لتعزيز التوازن في العلاقات الدولية. كما أوصت بضرورة بناء شراكات مستدامة ومشاريع مشتركة في الطاقة والنقل لتحقيق توازن يخدم الاستقرار الإقليمي.

دراسة **(صايم،٢٠٢٤)** بعنوان **التنافس الصيني الأمريكي وتداعياته على النظام العالمي**

هدفت الدراسة لتحليل طبيعة العلاقة التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بالاعتماد على المنهج المقارن للمقارنة بين الفترات التي شكلت العلاقات الصينية الأمريكية ومقارنة استراتيجية البلدين لإدارة الأزمات والقضايا العالمية، كما تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل طبيعة التنافس بين البلدين المتسمة بالتعقيد والتناقض ولفهم جوانب التعاون بينهما. خلصت نتائج الدراسة إلى إن العلاقة بين البلدين مليئة بالقلق والتوتر، فمن جهة الولايات المتحدة الأمريكية هي في حالة حذر وتخوف من فقد سيطرتها وهيمنها على النظام العالمي، أما من جهة الصين فطموحها دائما يزيد للتوسع في المنطقة والعمل على الحد من التواجد الأمريكي، معتمده على موقعها الاستراتيجي والقوة

الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها. كما خلصت الدراسة إلى إن طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية ستحول النظام العالمي من نظام أحادي القطب إلى نظام ثنائي القطب.

- **٢. الدراسات الخاصة بالتدخلات العسكرية الأجنبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:**

دراسة **(حسن،٢٠٢٤)** بعنوان **النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية**

إشكالية الدراسة تدور حول فهم أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. أهم النتائج التي توصل لها البحث أن النفوذ الأمريكي في المنطقة في تراجع ملحوظ بالأخص بعد الانسحاب من العراق وأفغانستان والفشل في إسقاط الدولة السورية، بالإضافة لعدم مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء إيران ومعالجة الملف اليمني، وفي المقابل توصل البحث إلى إن كل من الصين وروسيا ستعملان مع الانسحاب الأمريكي على فرض نفوذهما في العراق ومنطقة الشرق الأوسط ككل، وستحاولان إجراء تغييرات إقليمية تحقق مصالحهما الشخصية.

دراسة **(عواد،٢٠٢٢)** بعنوان **الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه منطقة شرق اسيا ٢٠٢١-٢٠٢٥**

هدفت الدراسة للتعرف على الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة شرق أسيا خلال فترة رئاسة جو بايدن في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية وتصاعد سيطرة الصين في المنطقة وتزايد الصراعات العالمية بعد الحرب الروسية الأوكرانية. أعتمد البحث على المنهج الوصفي لتشخيص ووضع البيانات المستخدمة للدراسة. أهم ما توصلت له نتائج الدراسة إن الصراعات مستمرة في المنطقة وقد تؤدي الى عدم استقرار أمني وأن التواجد العسكري ودعم التحالفات حاضر في المنطقة، كما أن المنطقة في حالة تهيئ لأي صراع محتمل بين الصين وتايوان.

دراسة **(محمد وآخرون،٢٠٢١)** بعنوان **الوجود العسكري الأجنبي وتأثيره على الأمن الإقليمي القرن الأفريقي نموذجا**

سعت الدراسة لفهم مدى ارتباط أمن منطقة القرن الأفريقي بأمن البحر الأحمر، حيث أن الصراعات التي تحدث في القرن الأفريقي لها تداعيات مباشرة على الدول المشاطئة للبحر الأحمر، بالإضافة إلى إن التحالفات الداخلية بين دول المنطقة تتأثر بالوجود العسكري الأجنبي وإن أي تفاعلات دولية بين الدول الأجنبية الموجودة في المنطقة تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي للمنطقة، وعليه فأن النظام الإقليمي في المنطقة يتأثر بالتفاعلات السياسية والتفاعلات الديناميكية الدولية والإقليمية، فنمط الترابط هذا يشكل مصدر تهديد مستمر للدول المطلة على البحر الأحمر بالإضافة إلى إن أمن هذه الدول مرتبط

بالوجود العسكري في البحر الأحمر والصراعات الدولية التي ليست لها علاقة مباشرة بها.

دراسة **(ضبيش،٢٠٢٢)** بعنوان **التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية**

هدفت الدراسة لدراسة ظاهرة الإرهاب المتولدة من التدخل الدولي في الشئون الداخلية للدول ذاتية السيادة، خارقة من خلال تدخلها مبدئ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول ذاتية السيادة الذي جاء به ميثاق الأمم المتحدة. اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي للوقوف على المعلومات والدلالات المتعلقة بالموضوع، كما تم الاستعانة بدراسة الحالة للنموذج الليبي من أجل التدقيق المعرفي. توصلت نتائج الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية بأجندتها التي تراعي مصالحها الشخصية زادت من تعقيد الموقف الأمني الليبي، وإن التحالفات الدولية التي تدخلت في السياسة الداخلية لليبيا لم يكن لها أي رؤية واضحة لمرحلة ما بعد القذافي مما أدى الى نمو الجماعات الإرهابية المسلحة كجماعة داعش وأنصار الشريعة والتي أصبحت تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي الليبية والمؤسسات التابعة للدولة.

دراسة **(التميمي،٢٠٢٥)** بعنوان **انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في دول العالم وآثارها المستقبلية على الأوضاع في الشرق الأوسط**

هدفت الدراسة لتحليل الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وفهم أثر هذه الاستراتيجية على المستقبل السياسي والأمن القومي في المنطقة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات

الصلة. توصلت نتائج الدراسة إلى إن الانتشار العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط مرتبط بأمن الطاقة وبمحاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على القوة العالمية، وإن أدواتها للهيمنة تطورت لتشمل المجال الثقافي والسياسي تحت مسمى الديمقراطية والإصلاح. أوصت الدراسة بتعاون عربي يعمل على بناء الأمن القومي للمنطقة، ويحاول تنوع شراكات الطاقة، والعمل على ردع الغزو المعرفي والثقافي الأجنبي، وتطور سياسات إدارة الأزمات لمنع أي محاولة لاختراق الأقليم.

- **٣. الدراسات المتعلقة بالنظام الإقليمي والأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:**

دراسة **(المعايطة،٢٠٢٢)** بعنوان **الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي**

هدفت الدراسة للتعرف على طبيعة الصراع السياسي وفهم تداعياته في دول الربيع العربي ومحاولة التنقيب عن أسباب انتشاره سواء أكانت بسب الطائفية والطبقية والفساد المنتشر في دول الربيع العربي أو بسبب محاولة للسيطرة على الموارد الطبيعية وتدخل الفواعل غير الحكومية في المشهد السياسي متمثلة في المليشيات والأحزاب السياسية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الصراع السياسي في هذ الدول بالإضافة للمنهج التاريخي لرصد ما مضى من وقائع وأحداث في تاريخ هذه الدول. كان من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة إن الصراع السياسي في دول الربيع العربي عمق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. وعليه فقط أوصت الدراسة بضرورة

اللجوء لجامعة الدول العربية لتكون مرجعية شرعية لهذه الدول في إعادة استقرارها.

دراسة **(قادر وفتحي،٢٠٢٥)** بعنوان **الشرق الأوسط والمتغيرات المؤثرة في معادلات توازنه الاستراتيجي منذ عام ٢٠٠١**

هدفت الدراسة لمعرفة المصادر المؤثرة على التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠١ وتسليط الضوء على المتغيرات المختلفة التي تؤثر على معادلات التوازن الاستراتيجي في المنطقة. خرج البحث باستنتاج مفاده إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني منذ عام ٢٠٠١ من تغيرات في معادلات التوازن الاستراتيجي بسبب الأحداث المتتالية التي ساهمت في تشكيل سياسات استراتيجية للقوى الإقليمية والدولية التي هدفت لتوسيع نفوذها في المنطقة على حساب قوى أخرى.

دراسة **(عدوان،٢٠٢٤)** بعنوان **الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط**

هدف البحث لفهم التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل تنقيد مخططاتها واستراتيجياتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتحليل مكونات هذه الاستراتيجية ومعرفة الدوافع التي تحرك الولايات المتحدة الأمريكية للسعي لتنفيذ استراتيجيتها، مستخدما المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها. توصلت نتائج الدراسة إلى إن الأهداف التي تكمن خلف استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال عديدة أهمها تأمين مصادر الطاقة التي تتمتع بها المنطقة، حماية التواجد الإسرائيلي في المنطقة،

مكافحة الجماعات الإرهابية، منع انتشار السلاح والدمار الشامل، والعمل على دعم استقرار أمن المنطقة واستقرار اقتصادها.

دراسة **(كمر وحميد،٢٠٢٥)** بعنوان **تأثير التحالفات الأمنية على ديناميات الصراع في منطقة الخليج العربي بعد ٢٠٠٣**

بحثت الدراسة عن أثر التحالفات الأمنية في منطقة الخليج العربي منذ عام ٢٠٠٣ في إعادة تشكيل ديناميات الصراع في المنطقة، حاولت الدراسة استكشاف الطريقة التي تحولت من خلالها هذه التحالفات من أدوات لاحتواء الأزمات إلى مثيرات لتصعيد الصراعات في المنطقة خاصة بعد عام ٢٠١١ حيث برزت تحالفات أمنية من دول وفواعل خارج دول الخليج العربي أسهمت في تصعيد حروب الوكالة بتفعيل شبكات وجماعات داخلية عززت من نفوذها. هدفت الدراسة للبحث عن التناقض بين الأهداف المعلنة لهذه التحالفات والتي تدعو لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي وبين التأثير الفعلي الذي يعمل على تأجيج وتفاقم الأزمات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتفكيك وفهم دوافع التحالفات الأمنية وتفسير تأثيرها في منطقة الخليج العربي وعلى المنهج التاريخي لتتبع مسار التحالفات الخليجية خاصة بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣. توصلت نتائج الدراسة إلى إن التحالفات الدولية الأمنية زادت من انقسامات دول مجلس التعاون وعملت على تزايد الحروب بالوكالة في المنطقة، كما ساهمت في فسح المجال لقوى إقليمية ودولية للتدخل في المنطقة وإعادة تشكيل موازين القوى. لذلك أوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم الأسس الأمنية للإقليم.

دراسة **(العكيلي،٢٠٢٥)** بعنوان **مبدأ السيادة الوطنية بين النصوص القانونية والممارسات الدولية**

سلطت الدراسة الضوء على مدى تأثير اختصاصات الهيئات الدولية والإجراءات المتبعة فيها والسلطة الممنوحة لها على سيادة الدول الأعضاء. فالدراسة حاولت استكشاف كيف إن المحاكم الدولية والمنظمات الدولية العالمية تؤثر على تنفيذ أحكام المحاكم الوطنية وبالتالي تتدخل في سيادتها، وحاولت التعرف كذلك على مفهوم السيادة عند الدول في ظل التنازلات عن معظم الأمور السيادية لصالح المنظمات الدولية والتحالفات الدولية.

فالبحث حاول فهم ما إذا كانت الدول في عصرنا الحالي هي المسؤولة عن سيادتها وإدارة شؤونها الداخلية والخارجية وهي صاحبة القرار أم أنها أصبحت مقيدة بضوابط وحدود لا يمكن للدول تخطيها. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج المقارن لتحليل القرارات الدولية المتبعة من قبل المنظمات العالمية والمحاكم الدولية ومعرفة كيف تؤثر هذه القرارات سلبا وإيجابا على الدول. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن التحولات الجيوسياسية في النظام العالمي المعاصر أدى إلى تأكل الشرعية الدولية، وباتت هذه الشرعية الدولية تعبر عن نفسها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعتمدة من قبل الدول وتلتزم على تطبيقها، ولكن هذه الشرعية الدولية غالبا ما تكون طريقة تستخدمها القوى الكبرى لاكتساب صورة أخلاقية تخدم من خلالها أجندتها وطموحاتها.

دراسة **(أبو زيد،٢٠٢٣)** بعنوان **دراسة نظرية مقارنة لديناميات البنية الأمنية في النظام الإقليمي الخليجي بعد الربيع العربي**

هدفت الدراسة لفهم ديناميكيات العلاقات في منطقة الخليج العربي عقب أحداث الربيع العربي، مستخدمة المنهج المقارن للمساهمة في توضيح التحولات الإقليمية وتحليلها بشكل نقدي ومقارنتها مع كل النظريات المتخصصة في العلاقات الدولية لفهم سلوك الدول الصغرى ومنطقة الخليج العربي. أظهرت نتائج الدراسة أن نظرية الواقعية الجديدة هي الأقدر على شرح وتوضيح الديناميكيات المعقدة الأمنية والسياسية في دول الخليج العربي ولفهم طبيعة العلاقات الدولية لدول الخليج بشكل عام. خلصت الدراسة إلى إن النهج الواقعي الجديد هو الملائم لفهم العلاقات الخليجية بالأخص في فترة ما بعد ثورات الخليج العربي.

دراسة **(الزعبي،٢٠٢٥)** بعنوان **هيئة تحرير الشام ودورها في التغيير السياسي في سوريا عام ٢٠٢٤: نموذجاً في أدوار الفاعلين من غير الدول**

هدفت الدراسة لتحليل دور هيئة تحرير الشام في تغيير النظام الداخلي السوري عام ٢٠٢٤، كمجموعة مسلحة من ضمن المجموعات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط غير الحكومية والتي كانت تعتبر في يوما ما تهديدا لأمن المنطقة. تم استخدام منهج تحليل النظم والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الدراسة. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الجماعات المسلحة غير الحكومية مرتبط بالضعف المتزايد لدور الدولة الرسمي في المنطقة، وأن ظهورها نتج بسبب القمع والظلم الذي يعاني منه سكان المنطقة، فهيئة تحرير الشام استطاعت

اسقاط نظام بشار الأسد الذي ولد العديد من الجرائم في الداخل السوري. أوصت الدراسة بضرورة دراسة العوامل التي تسهم في تفعيل الفاعلين من غير الدول ومحاولة الحد من تهديداتها للأنظمة السياسية العربية.

دراسة **(الحجاج،٢٠٢٤)** بعنوان **حماية المدنيين في النزاعات المسلحة دراسة تحليلية في دور مجلس الأمن في الصراع المسلح في سوريا**

هدفت الدراسة لتحليل واقع المدنيين في سوريا في ظل النزاعات المسلحة وفهم دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في هذا الصراع. اعتمدت الدراسة على المنهج القانوني والمنهج التحليلي لجمع المعلومات والتوصل لنتائج. توصلت نتائج الدراسة إلى أن مجلس الأمن عجز عن حماية المدنيين السوريين وأن تدخلاته لم تتعد المساعدات المادية، كما أوضحت نتائج الدراسة فشل مجلس الأمن عن اصدار قرار فعلي لحماية الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان السوري والسبب هو وجود أطراف دولية كبرى متداخلة في الشأن السوري تتصارع من أجل مصالحها، مما أدى إلى عدم التوافق حول قرار موحد فيما يتعلق بالأزمة السورية. أوصت الدراسة بضرورة حماية حقوق الإنسان السوري من الانتهاكات بعيدا عن الاعتبارات السياسية ومصالح الدول الشخصية.

- **٤. الدراسات المتعلقة بتأثير التحالفات الدولية للقوى الإقليمية الكبرى على النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة:**

دراسة **(عزيز ومنذر،٢٠٢٥)** بعنوان **الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي**

يستهدف البحث لدراسة تأثير الاستراتيجية الإيرانية على دول الخليج العربي باعتبار إيران قوة إقليمية لها اعتباراتها الجيوسياسية وطموحها الأيديولوجي. الدراسة تحاول تفكيك مرتكزات إيران الجيوسياسية من موقع بحري ومحاولة للتحكم بممرات الطاقة وتكوين شبكة من الحلفاء الإقليميين كسوريا وحزب الله. خلصت نتائج الدراسة إلى إن الاستراتيجية الإيرانية في الخليج هي مزيج من أدوات ضغط صلبة ومناورات بحرية لإغلاق مضيق هرمز وتوظيف الملف النووي، هذه الاستراتيجية تهدف لتعزيز هيمنتها في المنطقة ويجعلها في طليعة الدول من حيث القوة العسكرية. أوصت الدراسة بضرورة وجود آلية لبناء أمن إقليمي وخلق مسار قانوني واضح لنزاع الجزر وخفض التصعيد البحري ووجود شفافية بخصوص الملف النووي الإيراني من أجل حفظ واستقرار المنطقة والحد من التحالفات الدولية ضد المنطقة.

دراسة **(محمد،٢٠٢١)** بعنوان **سيادة الدول في ظل التحولات الدولية**

تستهدف الدراسة لمعرفة مفهوم السيادة وتأثير التحولات الدولية على هذا المفهوم، ومحاولة فهم كيفية تقليص سيادة الدول في النظام الدولي الجديد والعولمة. أتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي مع استخدام أسلوب الملاحظة والتحليل. أهم ما توصلت له نتائج هذه الدراسة إن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المستقلة ما هو إلا مبدأ نظري، لا يطبق في أغلب الأحيان على أرض الواقع، وأن المجالات التي تتمتع بها الدول ذاتية السيادية تتقلص باستمرار كلما تحالفت مع دول أخرى تحت مظلة قانونية. أوصت الدراسة بضرورة تعزيز احترام سيادة الدول وتعزيز الانتماء الوطني ببناء

المواطنة السليمة الواعية، وضرورة توسع النظام الداخلي للدول ذاتية السيادة ليشمل كافة أطياف المجتمع والعمل على نظام حكم واحد لجميع طوائف المجتمع.

دراسة **(بدوي والسيد،٢٠٢٥)** بعنوان **الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على حلف شمال الأطلسي**

تمحورت الدراسة حول تحليل تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية على حلف شمال الأطلسي (الناتو) وما تخلخلها من أحداث ساهمت في تغييرات الاستراتيجيات كان أهمها موقف الإدارة الأمريكية المتعاقبة. سلطت الدراسة الضوء على تأثير الحرب الروسية–الأوكرانية وعودة الرئاسة الأمريكية لدونالد ترامب وما صاحبه من تحول للإدارة الأمريكية في تشكيل السياسات الأمنية لدول حلف شمال الأطلسي وفهم مستقبله. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات وتحليلها لخدمة البحث، والمنهج المؤسسي لرصد ديناميكيات حلف شمال الأطلسي وفهم خلفية الصراع وأسبابه وتطوراته. نتائج الدراسة أوضحت أن الدعم الغربي بقيادة الناتو أيد أوكرانيا ومكنها من الصمود أمام روسيا، غير إن الإدارة الأمريكية الجديدة تعمل على تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا مستقبلا والذي بالتأكيد سينعكس سلباً على وحدة الناتو وقدرته على مواجهة التهديدات الأمنية.

دراسة **(هاشم،٢٠٢٥)** بعنوان **الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية تجاه ساحات التنافس الجيوبوليتيكية (منطقة جنوب شرق آسيا نموذجاً)**

بحثت الدراسة عن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة جنوب شرق آسيا مع الأخذ بعين الاعتبار المحددات الحاكمة للتوجهات الروسية تجاه المنطقة وبالأخص بعد دخول البعد الجغرافي والأراضي الحيوية في تشكيل استراتيجيات قادة الدول. تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لفهم المقاربات التي اعتمدتها السياسة الخارجية لروسيا تجاه دول جنوب شرق آسيا. نتائج الدراسة أوضحت أن ديناميكيات التغيرات الدولية وما صاحبها من تفاعلات معقدة جعلتها تهتم بالنطاقات الجغرافية كقيمة استراتيجية والذي ساهم بالتالي في خلق مجالات جديدة للصراعات بين القوى الدولية الكبرى والإقليمية الصاعدة.

دراسة **(العبيدان،٢٠٢٥)** بعنوان **تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها**

هدفت الدراسة لمعرفة السمات والشروط للعمل الدبلوماسي، وتسليط الضوء على تطور هذا المفهوم وأهميته خلال العصور التاريخية المختلفة وذلك بهدف مواكبة التغييرات الذي يشهده العالم اليوم من صراعات وحروب تفرض على القادة والسياسيين أعادة النظر في ماهية هذا المفهوم واستخدامه وفقا صورا واشكالا مختلفة حاولت الدراسة معالجتها. توصلت نتائج الدراسة إلى إن الدبلوماسية عبر العصور مرت بعدد من المتغيرات واكبت من خلال تغيرها التطور الحضاري الذي شهده العالم مر بالعصور القديمة إلى عصرنا الحالي. توصلت

الدراسة كذلك إلى إن الدبلوماسية توسعت عن مفهومها القديم حيث واكبيت عصر الدولة الوطنية لتأخذ الدبلوماسية طابع شمولي متعدد المهام مختلف عما كانت علية قديما. أهم ما أوصى به البحث ضرورة اهتمام الدول بتشكيل بعثات دبلوماسية متناسبة مع نوع الأزمات المحلية والإقليمية والدولية وملمة المام كامل بكافة الصراعات والأزمات التي يعيشه العالم مع توافر المهارات والحنكة والشجاعة لمواجهة الأزمات والتحديات. كذلك أوصت الدراسة بضرورة تشكيل نظام إقليمي دبلوماسي قائم على النظام العربي الإسلامي وله تأثيره على القانون الدولي الدبلوماسي.

دراسة **(الدرمكي،٢٠٢٣)** بعنوان **أثر توازن القوى على الأمن والاستقرار الإقليمي – الخليج العربي نموذجا**

هدفت الدراسة لفهم مفهوم توازن القوى في العلاقات الدولية وذلك في سبيل فهم أنماط السلوك في المجتمع الدولي المتسم بالفوضى، كما حاولت الدراسة مناقشة القدرات التي تمتلكها دول الخليج العربي من أجل حماية الأمن القومي الخليجي من التهديدات الداخلية والخارجية وذلك بسعيها لتحقيق توازن القوى في المجتمع الخليجي. توصلت نتائج الدراسة إلى إن الخليج العربي واقع تحت صراع القوى الكبرى منذ زمن بعيد وأن أمن الخليج يتطلب التحول من التعاون إلى التكامل، كما أكدت نتائج الدراسة أن هناك خللا في توزيع القوة بين دول الخليج العربي والذي تسبب في دخول الولايات المتحدة الأمريكية ليهيمن على التوازن العسكري في الخليج ويلعب دوراً محورياً في التوازن الإقليمي

دراسة **(السواعير،٢٠٢٥)** بعنوان **التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه سوريا بعد عام ٢٠٢٤ قراءة في المصالح والصراع على النفوذ**

هدفت الدراسة للتعرف على النظام السياسي الجديد في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، وتحليل توجهات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه سوريا بعد سقوط النظام السابق، وعرض أهم السيناريوات المحتملة والدور الروسي الأمريكي وصراعهما على النفوذ. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج صنع القرار للتوصل لنتائج. خلصت نتائج الدراسة لاستنتاج عودة العلاقات الأمريكية السورية وفتح السفارة الأمريكية في سوريا، وتمثيل سوريا من قبل الشخصيات المهمة السورية في الولايات المتحدة الأمريكية. في الوقت ذاته روسيا تحاول إبقاء قواعدها العسكرية في سوريا. توصي الدراسة بوضع نظام استراتيجي واضح لضمان نجاح المرحلة الانتقالية في الداخل السوري والسماح للولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع أطراف دولية أخرى لإعادة بناء الدولة السورية وفقا نظام ديمقراطي حقيقي.

دراسة **(ليهوا وهواوي،٢٠٢٥)** بعنوان **منطلق الممارسة في دبلوماسية الوساطة القطرية وفعالية الحوكمة الإقليمية: دراسة تجريبية على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة**

هدفت الدراسة لدراسة دور دولة قطر في تشكيل نفوذ جيوسياسي من خلال ممارسات الوساطة التي تقوم بها والتي كان أبرزها الوساطة لوقف إطلاق النار في غزة عام ٢٠٢٤. توصلت نتائج الدراسة إلى إن قطر صاغت لنفسها هوية

في هيكل القوة غير المتكافئ عبر قدرات قناة الجزيرة الإعلامية، والمساعدات الإنسانية، ودبلوماسية الوساطة. إلا أن هذا النموذج الذي كونته قطر لنفسها يواجه تحديات أهمها معضلات الوكالة وضعف العرض المؤسسي، وأن فاعلية هذا النموذج يعتمد على التسامح الاستراتيجي التي تسمح به الدول الكبرى في المنطقة.

- **٥. الدراسات الخاصة بتأثير التدخلات العسكرية الأجنبية على النظام الإقليمي والأمن القومي في المنطقة:**

دراسة **(جابر،٢٠٢٣)** بعنوان **أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (٢٠١١-٢٠٢٣)**

تمحور هدف الدراسة حول فهم أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي وتوضيح دوافعها وتداعيات هذه التدخلات على الأمن القومي في الداخل الليبي. لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي بجمع البيانات والمعلومات حول تدخلات الدول المؤثرة في ليبيا وفهم الفترة التي شهدت تدخلات خارجية مختلفة الصور والأشكال في السياسية الليبية. أهم ما توصلت له نتائج الدراسة إنه كان للتدخلات الخارجية في ليبيا مصالح اقتصادية وسياسية وأيديولوجية تسببت في توليد تداعيات سلبية على المجتمع الليبي وعلى اقتصاده وفاقمت تعقيد الأزمة السياسية الليبية، فكانت لهذه التدخلات تهديدات خطيرة على استقلال القرار السياسي الليبي وخرق لسيادة الدولة، كما ساهم هذا التدخل في تعرض الاقتصاد الليبي للسلب والفساد. توصلت الدراسة كذلك إلى إن مع انتهاك الأمن القومي الليبي من خلال

التدخلات الخارجية وفي ظل غياب النخب السياسية تفاقمت التهديدات. ومن هنا أوصت الدراسة بضرورة نهوض النخب السياسية، وضرورة توعية المجتمع الليبي بتداعيات التدخلات الخارجية الخطيرة على الأمن الليبي القومي وضرورة وضع استراتيجيات قومية فعالة للتعامل مع التهديدات الخارجية.

دراسة **(الحراحشة،٢٠٢٥)** بعنوان **تحليل تأثيرات الصراع الإيراني–الإسرائيلي في إعادة تشكيل نظام إقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط**

هدفت الدراسة لتقديم خلفية عن طبيعة الصراع الإيراني–الإسرائيلي كمحاولة من قبل الطرفين لبناء نظام إقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي للكشف عن طبيعة الصراعات العميقة في الشرق الأوسط. أهم ما توصلت له الدراسة ضرورة التعاون الإقليمي بين دول الإقليم لتحقيق الاستقرار في المنطقة وأن التعاون والتكامل الإقليمي ضروري لمنع منطقة الشرق الأوسط من التوسع في الفوضى.

دراسة **(بوزيدي،٢٠٢٢)** بعنوان **أبعاد التدخل الخارجي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا**

هدفت الدراسة لتوضيح طبيعة النزاع القائم في المنطقة العربية ودوافعه بالأخص مع وجود أحلاف سرية وعلنية ظهرت بسبب دخول دول جديدة للصراع العربي، بالإضافة إلى أن الدراسة حاولت إبراز مهام منظمة الأمم المتحدة لترسيخ الأمن والسلام الدوليين والحد من تفاقم الحروب. أبرز ما استخلصت له الدراسة أن عامل التدخل الأجنبي الخارجي ساهم في تفاقم الصراعات لاسيما عندما تدخل

عن طريق القوة المسلحة والذي أثر سلبا على الوحدة الليبية وساهم في انقسامها وإقامة مناطق منزوعة السلاح تشرف عليها الأمم المتحدة.

دراسة **(الخفاجي،٢٠٢١)** بعنوان **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس دونالد ترامب**

هدفت الدراسة لفهم توجهات السياسية الخارجية الأمريكية في ظل رئاسة دونالد ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التغييرات في النظام الإقليمي والدولي، كما حاولت الدراسة فهم الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط وفهم العوامل الرسمية والغير رسمية المؤثرة على السياسية الخارجية الأمريكية في ظل رئاسة دونالد ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها إن هناك مجموعة من العوامل التي ترتكز عليها السياسة الأمريكية في ظل رئاسة دونالد ترامب للتعامل مع المنطقة تتمثل في الحفاظ على أمن إسرائيل، محاربة التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ضمان أمن الطاقة والحفاظ على تدفق النفط. كما توصلت الدراسة إلى إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتبنى مبدأ "أمريكا أولا" لسياسته الخارجية وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تضع مصالح غيرها فوق مصالحها واعتباراتها الشخصية.

دراسة **(اسكندر،٢٠٢٥)** بعنوان **التجربة الروسية في مقاومة العقوبات الأمريكية والغربية وانعكاساتها على الجنوب العالمي**

تتمثل إشكالية الدراسة في تحليل ما إذا كانت تجربة روسيا في النجاح في مقاومة العقوبات الأمريكية وتخفيف آثارها ومنع هذه العقوبات في تغيير موقف

روسيا من الحرب أو نظرتها لأوكرانيا بالإمكان تطبيقها من قبل دول الجنوب العالمي لمواجهة ومقاومة هذه العقوبات، كما تحاول هذه الدراسة فهم ماذا إذا كان تكرار تجربة روسيا من قبل دول الجنوب العالمي سينجحها أو أن هذه الأداة ستتراجع ولن تعمل في هذه الدول كوسيلة ضغط استراتيجي. اعتمدت الدراسة على المنهج النقدي لتحليل الأزمة الروسية–الأوكرانية. وقد خلصت الدراسة إلى إن روسيا وضعت مسارات واضحة للتعامل مع العقوبات بإمكان دول الجنوب العالمي استخدامها في حال تعرضت لذات العقوبات الأمريكية والغربية.

دراسة **(أبو الخليل،٢٠٢٤)** بعنوان **الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٢٣ وانعكاساتها على احتمالات التهجير في ضوء القانون الدولي**

هدفت الدراسة الى تحليل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في عام ٢٠٢٣ ودراسة انعكاس هذه الحرب على تهجير الفلسطينيين في ضوء القانون الدولي. تم استخدام المنهج القانوني ومنهج دراسة الحالة لتحليل البيانات وللتوصل لنتائج. توصلت نتائج الدراسة إلى أن نزوح الفلسطينيين والتدمير الشامل للبنى الأساسية في قطاع غزة يسلط الضوء على تاريخ إسرائيل في تهجير الفلسطينيين، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أن الحرب تسببت في حصار كامل لقطاع غزة وقصف مستمر وإخلاء للمناطق الآمنة وخلفت كارثة إنسانية تسببت في زيادة مستويات النزوح والقتل الجماعي. أوصت الدراسة بضرورة فرض عقوبات صارمة على إسرائيل وقطع كافة الدعم السياسي والمالي والعسكري لها، وضرورة وجود تكاتف دولي لفرض وقف إطلاق النار في غزة.

دراسة **(الصباغ،٢٠٢٤)** بعنوان **سياسة إيران تجاه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في ضوء استراتيجية الخطوة الثانية ٢٠١٩-٢٠٢٣م**

هدفت الدراسة لتحليل سياسة إيران تجاه منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا في ضوء سعيها لأن يكون لها دور إقليمي ومكانة دولية ومحاولة منها لتوسع نفوذها وهيمنتها الاستراتيجية في منطقة غرب آسيا واستحواذها على نقاط ارتكاز أساسية بالمنطقة بالاعتماد على القوى الناعمة وعلى التحالف مع مليشيات وجماعات مسلحة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لتحليل المعلومات والبيانات المطروحة حول الظاهرة، وعلى المنهج الاستقرائي لرصد المشكلة وتحليلها بشكل دقيق يمنح النتائج موضوعية أكثر. توصلت نتائج الدراسة لجملة من النتائج والتقديرات كان من أهمها إن من المرجح أن تلتجئ إيران لمفاوضات متعلقة بخطة العمل الشاملة المشتركة لتقليل الضغوط الأمريكية وبالتالي مواصلة مساعيها لفرض هيمنتها الإقليمية والدولية ومتابعة سياستها تجاه إفريقيا باستخدام أدواتها الناعمة.

دراسة **(بوغازي،٢٠٢٤)** بعنوان **التدخل الإنساني والتحول في مفهوم السيادة: انتقال المفهوم من التقديس إلى الوظيفة**

هدفت الدراسة لفهم مدى تأثير التدخل في سيادة الدول الأخرى لأهداف إنسانية وفهم نظرة القانون الدولي لهذه التدخلات، وتفسير كيف تطور مفهوم التدخل الدولي في ظل المتغيرات الدولية المتسارعة، وتحول وانتقال لمفهوم جديد يهدف لحماية حقوق الإنسان، وكيف أثر هذا التدخل الإنساني على مبدئ سيادة الدول. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية

والاتحاد الأوروبي يحاولان تبرير تدخلهم في سيادة دول العالم الثالث لأهداف إنسانية، إلا أن هذا المبرر يواجه الكثير من العراقيل على أهمها انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين واستخدام الأسلحة المحرمة ضدهم. لذلك فهذه النظرة الإنسانية للتدخلات الدولية تخوف الكثير من الدول من محاولة القوى الكبرى للتدخل في شؤونها الداخلية والتعدي على سيادتها. خلصت الدراسة إلى أن حالات التدخل الإنساني للدول الكبرى لم تطور للآن إجراءات نظرية وعملية جاهزة، بالرغم من هدفها إلى إنشاء بيئة آمنة لتقديم المساعدات الإنسانية بدال اللجوء للقوة العسكرية.

- **٦. تحليل نتائج الدراسات السابقة:**

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة إن القوى الصاعدة هي الدول التي تمتلك المقومات التي تجعلها قوة ثابته ومتطورة في مختلف جوانب القوة ولها مكانتها البارزة في المجتمع الدولي، وهذه القوى الصاعدة وبالرغم مما تحققه من نجاحات، إلا أنها تعاني من أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية سواء على المستوى الداخلي أو على الصعيد الخارجي، وهذه الأزمات تضعف أحيانا تطورها وتقدمها. كما أوضحت نتائج هذه الدراسات أن الصراعات الدولية هي أحد العوامل الرئيسية في بناء المشهد السياسي والاقتصادي العالمي للأقطاب الدولية وتساهم هذه الصراعات في إعادة تشكيل العلاقات السياسية للدول إقليميا ودوليا. تشير نتائج هذه الدراسات أيضا إلى إن فهم الصراعات الدولية وفهم كيفية تطورها هو أسس لوضع استراتيجيات دولية استباقية، تساعد

في التخفيف من آثار الصراعات وتحقيق الاستقرار العالمي بطريقة تضمن تكيف النظام الدولي الجديد مع المتغيرات المستمرة في العالم.

أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسات كذلك إن منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والصين هي منطقة استراتيجية وتشكل نقطة ارتكاز أساسية لسياسة الدولتين الخارجية، لذلك فهي منطقة تنافس تحاول كل من الدولتين السيطرة عليها بطرق استراتيجية متنوعة كالسيطرة على أمن الطاقة ودعم التواجد الإسرائيلي والتصدي لأي قوى أو نظام إقليمي مخالف. توصلت الدراسات كذلك إلى إن القوى الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط هي التي تعزز من التواجد الصيني فيها.

ومن خلال تحليل السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا في الفترة ما بين ٢٠١٧ و٢٠٢٥، تبين أن السياسيات الانعزالية القومية، وتفضيل العلاقات الثنائية بدل من التعددية، واتساع الفجوة بين التوجهات السياسية للدول وبين المبادئ التي تدعو اليها النظرية الليبرالية بعد الحرب الباردة، وإعادة تعريف المصلحة الوطنية بصورة ضيقة ساهم في تراجع الالتزام من قبل الدول بالاتفاقيات البيئية وسياسيات الهجرة والشؤون الأمنية العابرة للحدود.

الدراسات توصلت كذلك إلى إن السياسة الخارجية لم تعد تبنى وفقا للمصالح التقليدية، وإنما أصبحت تتأثر بالتحولات الداخلية التي من بينها صعود تيارات ذات نزعة شعبوية قومية وأن فهم هذا الصعود لهذه التيارات يستوجب متابعة مستمرة للأطر النظري الذي يفسر العلاقة بين الداخل والخارج في السياسات المعاصرة. خلصت نتائج الدراسات أيضا إلى إن العلاقة بين الولايات المتحدة

الأمريكية والصين مليئة بالقلق والتوتر، فمن جهة الولايات المتحدة الأمريكية هي في حالة حذر وتخوف من فقد سيطرتها وهيمنها على النظام العالمي، أما من جهة الصين فطموحها دائما يزيد للتوسع في المنطقة والعمل على الحد من التواجد الأمريكي، معتمده على موقعها الاستراتيجي والقوة الاقتصادية والعسكرية التي تمتلكها. كما خلصت الدراسات إلى إن طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية ستحول النظام العالمي من نظام أحادي القطب إلى نظام ثنائي القطب.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسات كذلك أن النفوذ الأمريكي في المنطقة في تراجع ملحوظ بالأخص بعد الانسحاب من العراق وأفغانستان والفشل في إسقاط الدولة السورية، بالإضافة لعدم مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء إيران ومعالجة الملف اليمني، وفي المقابل توصلت الدراسات إلى إن كل من الصين وروسيا ستعملان مع الانسحاب الأمريكي على فرض نفوذهما في العراق ومنطقة الشرق الأوسط ككل، وستحاولان إجراء تغييرات إقليمية تحقق مصالحهما الشخصية.

أهم ما توصلت له نتائج الدراسات كذلك إن الصراعات مستمرة في المنطقة وقد تؤدي الى عدم استقرار أمني وأن التواجد العسكري ودعم التحالفات حاضر في المنطقة، كما أن المنطقة في حالة تهيئ لأي صراع محتمل بين الصين وتايوان. وأن الصراعات التي تحدث في القرن الأفريقي لها تداعيات مباشرة على الدول المشاطئة للبحر الأحمر، بالإضافة إلى إن التحالفات الداخلية بين دول المنطقة تتأثر بالوجود العسكري الأجنبي وإن أي تفاعلات دولية بين الدول الأجنبية الموجودة في المنطقة تؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي للمنطقة، وعليه

فأن النظام الإقليمي في المنطقة يتأثر بالتفاعلات السياسية والتفاعلات الديناميكية الدولية والإقليمية، فنمط الترابط هذا يشكل مصدر تهديد مستمر للدول المطلة على البحر الأحمر بالإضافة إلى إن أمن هذه الدول مرتبط بالوجود العسكري في البحر الأحمر والصراعات الدولية التي ليست لها علاقة مباشرة بها. توصلت نتائج الدراسات أيضا إلى أن التدخلات الخارجية بأجندتها التي تراعي مصالحها الشخصية زادت من تعقيد الموقف الأمني الليبي، وإن التحالفات الدولية التي تدخلت في السياسة الداخلية لليبيا لم يكن لها أي رؤية واضحة لمرحلة ما بعد القذافي مما أدى الى نمو الجماعات الإرهابية المسلحة كجماعة داعش وأنصار الشريعة والتي أصبحت تسيطر على مساحات واسعة من الأراضي الليبية والمؤسسات التابعة للدولة.

توصلت نتائج الدراسات كذلك إلى إن الانتشار العسكري الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط مرتبط بأمن الطاقة وبمحاولة من الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على القوة العالمية، وإن أدواتها للهيمنة تطورت لتشمل المجال الثقافي والسياسي تحت مسمى الديمقراطية والإصلاح. أيضا فإن أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسات إن الصراع السياسي في دول الربيع العربي عمق الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، خرجت الدراسات باستنتاج مفاده إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني منذ عام ٢٠٠١ من تغيرات في معادلات التوازن الاستراتيجي بسبب الأحداث المتتالية التي ساهمت في تشكيل سياسات استراتيجية للقوى الإقليمية والدولية التي هدفت لتوسيع نفوذها في المنطقة على حساب قوى أخرى. إلى إن الأهداف التي تكمن خلف

استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال عديدة أهمها تأمين مصادر الطاقة التي تتمتع بها المنطقة، حماية التواجد الإسرائيلي في المنطقة، مكافحة الجماعات الإرهابية، منع انتشار السلاح والدمار الشامل، والعمل على دعم استقرار أمن المنطقة واستقرار اقتصادها.

توصلت نتائج الدراسات أيضا إلى إن التحالفات الدولية الأمنية زادت من انقسامات دول مجلس التعاون وعملت على تزايد الحروب بالوكالة في المنطقة، كما ساهمت في فسح المجال لقوى إقليمية ودولية للتدخل في المنطقة وإعادة تشكيل موازين القوى. وقد توصلت نتائج الدراسات كذلك إلى أن التحولات الجيوسياسية في النظام العالمي المعاصر أدى إلى تأكل الشرعية الدولية، وباتت هذه الشرعية الدولية تعبر عن نفسها في المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعتمدة من قبل الدول وتلتزم على تطبيقها، ولكن هذه الشرعية الدولية غالبا ما تكون طريقة تستخدمها القوى الكبرى لاكتساب صورة أخلاقية تخدم من خلالها أجندتها وطموحاتها.

أظهرت نتائج الدراسات كذلك أن نظرية الواقعية الجديدة هي الأقدر على شرح وتوضيح الديناميكيات المعقدة الأمنية والسياسية في دول الخليج العربي ولفهم طبيعة العلاقات الدولية لدول الخليج بشكل عام. وأن الجماعات المسلحة غير الحكومية مرتبط بالضعف المتزايد لدور الدولة الرسمي في المنطقة، وأن ظهورها نتج بسبب القمع والظلم الذي يعاني منه سكان المنطقة، فهيئة تحرير الشام استطاعت اسقاط نظام بشار الأسد الذي ولد العديد من الجرائم في الداخل السوري. النتائج التي توصلت لها الدراسات كذلك إن الاستراتيجية الإيرانية في

الخليج هي مزيج من أدوات ضغط صلبة ومناورات بحرية لإغلاق مضيق هرمز وتوظيف الملف النووي، هذه الاستراتيجية تهدف لتعزيز هيمنتها في المنطقة ويجعلها في طليعة الدول من حيث القوة العسكرية.

أهم ما توصلت له نتائج هذه الدراسات كذلك إن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المستقلة ما هو إلا مبدأ نظري، لا يطبق في أغلب الأحيان على أرض الواقع، وأن المجالات التي تتمتع بها الدول ذاتية السيادية تتقلص باستمرار كلما تحالفت مع دول أخرى تحت مظلة قانونية. نتائج الدراسات أيضا أوضحت أن الدعم الغربي بقيادة الناتو أيد أوكرانيا ومكنها من الصمود أمام روسيا، غير إن الإدارة الأمريكية الجديدة تعمل على تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا مستقبلا والذي بالتأكيد سينعكس سلباً على وحدة الناتو وقدرته على مواجهة التهديدات الأمنية. نتائج الدراسات أيضا أوضحت أن ديناميكيات التغيرات الدولية وما صاحبها من تفاعلات معقدة جعلتها تهتم بالنطاقات الجغرافية كقيمة استراتيجية والذي ساهم بالتالي في خلق مجالات جديدة للصراعات بين القوى الدولية الكبرى والإقليمية الصاعدة.

توصلت نتائج الدراسات أيضا إلى إن الدبلوماسية عبر العصور مرت بعدد من المتغيرات واكبت من خلال تغيرها التطور الحضاري الذي شهده العالم مر بالعصور القديمة إلى عصرنا الحالي. وإن الدبلوماسية توسعت عن مفهومها القديم حيث واكبيت عصر الدولة الوطنية لتأخذ الدبلوماسية طابع شمولي متعدد المهام مختلف عما كانت علية قديما.

توصلت نتائج الدراسات أيضا إلى إن الخليج العربي واقع تحت صراع القوى الكبرى منذ زمن بعيد وأن أمن الخليج يتطلب التحول من التعاون إلى التكامل، كما أكدت نتائج الدراسات أن هناك خللا في توزيع القوة بين دول الخليج العربي والذي تسبب في دخول الولايات المتحدة الأمريكية لتهيمن على التوازن العسكري في الخليج ولعب دوراً محورياً في التوازن الإقليمي.

خلصت نتائج الدراسات لاستنتاج عودة العلاقات الأمريكية السورية وفتح السفارة الأمريكية في سوريا، وتمثيل سوريا من قبل الشخصيات المهمة السورية في الولايات المتحدة الأمريكية، في الوقت ذاته روسيا تحاول إبقاء قواعدها العسكرية في سوريا. توصلت نتائج الدراسات أيضا إلى إن قطر صاغت لنفسها هوية في هيكل القوة غير المتكافئ عبر قدرات قناة الجزيرة الإعلامية، والمساعدات الإنسانية، ودبلوماسية الوساطة، إلا أن هذا النموذج الذي كونته قطر لنفسها يواجه تحديات أهمها معضلات الوكالة وضعف العرض المؤسسي، وأن فاعلية هذا النموذج يعتمد على التسامح الاستراتيجي التي تسمح به الدول الكبرى في المنطقة.

أهم ما توصلت له نتائج الدراسات أيضا إنه كان للتدخلات الخارجية في ليبيا مصالح اقتصادية وسياسية وأيديولوجية تسببت في توليد تداعيات سلبية على المجتمع الليبي وعلى اقتصاده وفاقمت تعقيد الأزمة السياسية الليبية، فكانت لهذه التدخلات تهديدات خطيرة على استقلال القرار السياسي الليبي وخرق لسيادة الدولة، كما ساهم هذا التدخل في تعرض الاقتصاد الليبي للسلب والفساد.

وإن مع انتهاك الأمن القومي الليبي من خلال التدخلات الخارجية وفي ظل غياب النخب السياسية تفاقمت التهديدات.

أهم ما توصلت له الدراسة ضرورة التعاون الإقليمي بين دول الإقليم لتحقيق الاستقرار في المنطقة وأن التعاون والتكامل الإقليمي ضروري لمنع منطقة الشرق الأوسط من التوسع في الفوضى. توصلت الدراسات أيضاً إلى أن عامل التدخل الأجنبي الخارجي ساهم في تفاقم الصراعات لاسيما عندما تدخل عن طريق القوة المسلحة والذي أثر سلبا على الوحدة العربية وساهم في انقسامها وإقامة مناطق منزوعة السلاح تشرف عليها الأمم المتحدة في مختلف دول العالم العربي.

توصلت نتائج الدراسات أيضا إلى إن هناك مجموعة من العوامل التي ترتكز عليها السياسة الأمريكية في ظل رئاسة دونالد ترامب للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتمثل في الحفاظ على أمن إسرائيل، محاربة التنظيمات الإرهابية والمتطرفة، إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ضمان أمن الطاقة والحفاظ على تدفق النفط.

كما توصلت الدراسات إلى إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتبنى مبدأ "أمريكا أولا" لسياسته الخارجية وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تضع مصالح غيرها فوق مصالحها واعتباراتها الشخصية. وقد خلصت الدراسات أيضا إلى إن روسيا وضعت مسارات واضحة للتعامل مع العقوبات بإمكان دول الجنوب العالمي استخدامها في حال تعرضت لذات العقوبات الأمريكية والغربية. كما توصلت نتائج الدراسات إلى إنه من المرجح أن تلتجئ إيران لمفاوضات متعلقة

بخطة العمل الشاملة المشتركة لتقليل الضغوط الأمريكية وبالتالي مواصلة مساعيها لفرض هيمنتها الإقليمية والدولية ومتابعة سياستها تجاه إفريقيا باستخدام أدواتها الناعمة. توصلت نتائج الدراسات كذلك إلى أن الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يحاولان تبرير تدخلهم في سيادة دول العالم الثالث لأهداف إنسانية، إلا أن هذا المبرر يواجه الكثير من العراقيل على أهمها انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين واستخدام الأسلحة المحرمة ضدهم. لذلك فهذه النظرة الإنسانية للتدخلات الدولية تخوف الكثير من الدول من محاولة القوى الكبرى للتدخل في شؤونها الداخلية والتعدي على سيادتها.

أما أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسات فهي أن القوى الصاعدة تتبنى استراتيجيات متعددة لتحافظ على مكانتها أهمها عدم الدخول في صراعات مع قوى أخرى من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في إدارة الأزمات الدولية وتطوير الاستراتيجيات ومصادر الطاقة. وقد أوصت الدراسات كذلك بضرورة تعزيز الأمن القومي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تحالف دول المنطقة والتصدي من خلال هذا التحالف للتنافس الأمريكي الصيني الذي يقود لإشعال العديد من الحروب والصراعات. أوصت الدراسات أيضا بضرورة تعاون عربي يعمل على بناء الأمن القومي للمنطقة، ويحاول تنوع شراكات الطاقة، والعمل على ردع الغزو المعرفي والثقافي الأجنبي، وتطور سياسات إدارة الأزمات لمنع أي محاولة لاختراق الإقليم.

وعليه فقط أوصت الدراسات المتعلقة بالنظام الإقليمي والأمن القومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بضرورة اللجوء لجامعة الدول العربية لتكون

مرجعية شرعية لهذه الدول في إعادة استقرارها. وإن النهج الواقعي الجديد هو الملائم لفهم العلاقات الخليجية بالأخص في فترة ما بعد ثورات الخليج العربي. أوصت الدراسات كذلك بضرورة دراسة العوامل التي تسهم في تفعيل الفاعلين من غير الدول ومحاولة الحد من تهديداتها للأنظمة السياسية العربية، وبضرورة إعادة تقييم الأسس الأمنية للإقليم. وقد أوصت الدراسات كذلك بضرورة وجود آلية لبناء أمن إقليمي وخلق مسار قانوني واضح لنزاع الجزر وخفض التصعيد البحري ووجود شفافية بخصوص الملف النووي الإيراني من أجل حفظ واستقرار المنطقة والحد من التحالفات الدولية ضد المنطقة. كما أوصت الدراسات بضرورة تعزيز احترام سيادة الدول وتعزيز الانتماء الوطني ببناء المواطنة السليمة الواعية، وضرورة توسع النظام الداخلي للدول ذاتية السيادة ليشمل كافة أطياف المجتمع والعمل على نظام حكم واحد لجميع طوائف المجتمع.

أيضا أوصت الدراسات بضرورة اهتمام الدول بتشكيل بعثات دبلوماسية متناسبة مع نوع الأزمات المحلية والإقليمية والدولية وملمة المام كامل بكافة الصراعات والأزمات التي يعيشه العالم مع توافر المهارات والحنكة والشجاعة لمواجهة الأزمات والتحديات. كذلك أوصت الدراسات بضرورة تشكيل نظام إقليمي دبلوماسي قائم على النظام العربي الإسلامي وله تأثيره على القانون الدولي الدبلوماسي. ووضع نظام استراتيجي واضح لضمان نجاح المرحلة الانتقالية في الداخل السوري والسماح للولايات المتحدة الأمريكية بالتنسيق مع أطراف دولية أخرى لإعادة بناء الدولة السورية وفقا نظام ديمقراطي حقيقي. كذلك أوصت الدراسات بضرورة نهوض النخب السياسية، وضرورة توعية المجتمع الليبي

بتداعيات التدخلات الخارجية الخطيرة على الأمن الليبي القومي وضرورة وضع استراتيجيات قومية فعالة للتعامل مع التهديدات الخارجية. خلصت الدراسات أيضا إلى أن حالات التدخل الإنساني للدول الكبرى لم تطور للآن إجراءات نظرية وعملية جاهزة، بالرغم من هدفها إلى إنشاء بيئة آمنة لتقديم المساعدات الإنسانية بدال اللجوء للقوة العسكرية.

الفصل الثالث
الإطار النظري

لقد تعددت التعريفات والآراء حول طبيعة العلاقات الدولية بين القوى الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحول موضوع التدخل العسكري الأجنبي، فكل رأي من هذه الآراء يحاول تقديم مفهوم دقيق ومفصل يتوافق مع طبيعة هذه العلاقات والتدخلات العسكرية الأجنبية في المنطقة. خلال هذا الفصل سنقوم بطرح نظريات مختلفة ركزت على مفهوم التحالفات الدولية ومفهوم القوى الإقليمية والتدخلات العسكرية الأجنبية والنظام الإقليمي والأمن القومي في سبيل الوصول لتعريف واضح متوافق مع كل الآراء المطروحة يساهم في أثراء هذه الدراسة.

- ١. نظريات حول التحالفات الدولية:

تحليل وفهم التحالفات والعلاقات بين الدول بعضها البعض وفهم تفاعلاتها وسلوكياتها على الساحة الدولية هو الذي جاءت به النظريات التي اهتمت بالعلاقات الدولية وأبرز ثلاث نظريات في العلاقات الدولية هي **النظرية الواقعية، النظرية الليبرالية، النظرية البنائية**. لكنها ليست الوحيدة أو الأكثر أهمية. **فالنظرية الماركسية، والنظرية النسوية** تنظران إلى العلاقات والتحالفات الدولية من منظور له أهميته في تشكيل هذه التحالفات، لذلك لأبد للتطرق أليهما أيضا في هذه الدراسة.

فالنظرية الواقعية Realism Theory ترى أن الفاعل الأساسي في بناء التحالفات بين الدول هو الدولة ذاتها ويحكم بناء علاقاتها مع الدول الأخرى المصلحة الذاتية للدولة وتمنح اهتمام عالي بقواها العسكرية. فالواقعية هي نظريةٌ ترى أن الدول تُحركها مصالحها الوطنية، وأن الحكومات تعمل في المقام الأول

للحفاظ على أمنها ونفوذها على الدول الأخرى. تُركز هذه النظرية على القوة والتفاعل بين الدول، وترى أن السياسة الدولية صراعٌ على النفوذ بين الدول. النظرية الواقعية في العلاقات الدولية هي نظرية تُقرّ بأن الدولة وأمنها هما العامل الأهم في التحالفات الدولية. وقد وُجّهت إليها انتقاداتٌ لتبسيطها المفرط وعدم تفسيرها لعوامل مُعينة كالثقافة والدين والتغير الاجتماعي. وقد استُخدمت نظرية الواقعية لتبرير العديد من السياسات المختلفة من قِبَل مؤيدي ومعارضي هذه النظرية. وقد أثّرت على بعض قرارات السياسة الخارجية في الماضي، بما في ذلك الحرب الباردة (Williams and Sullivan, 2023) .طُبّقت نظرية الواقعية في دول مختلفة، مثل ألمانيا، والصين، وروسيا، وإيران. إلا أنها لم تُطبّق بالكامل في هذه الدول لانشغالها المفرط بمصالحها الوطنية. روسيا مثال على دولة تتبنى هذه النظرية، إذ لطالما أولت مصالحها الوطنية الأولوية على مصالح الآخرين. ويتجلى ذلك في قراراتها المتعلقة بالسياسة الخارجية، حيث تختار عادة إقامة علاقات ثنائية مع الدول الأخرى بدلاً من العلاقات متعددة الأطراف. كما تتبنى الصين هذه النظرية لتركيزها على التنمية المحلية بدلاً من الشؤون الدولية .ومع ذلك، لا تخلو الولايات المتحدة من مؤيدي هذه النظرية. ويُعتبر جورج ف. كينان، السفير الأمريكي خلال فترة الحرب الباردة، واقعيًا (Williams and Sullivan, 2023).

تقترح الواقعية أن على الدول أن تهتم بمصالحها أولاً، وهي تفعل ذلك بالفعل. تفترض الواقعية أن الدول تهتم بمصالحها أولاً وقبل كل شيء. لذا، فالعالم مكان محفوف بالمخاطر؛ على الدولة أن تحذر من الخطر وتستعد للأسوأ. عندما

أقنع جورج دبليو بوش الكونغرس الأمريكي بإرسال جنود أمريكيين إلى العراق عام ٢٠٠٣ والقضاء على صدام حسين، كان ذلك تجسيدًا عمليًا للواقعية. تشير الواقعية إلى أن التحالفات الدولية مدفوعة بالتنافس بين الدول، ولذلك تسعى الدول، بل ينبغي عليها، إلى تعزيز مصالحها الخاصة. المهم إذن هو مقدار القوة الاقتصادية، وخاصةً العسكرية، التي تمتلكها الدولة. يقول الواقعيون الكلاسيكيون إن هذه مجرد طبيعة بشرية، فالناس، بطبيعتهم، جشعون وغير آمنين إلى حد ما، ويتصرفون بناءً على ذلك. لذا، حتى لو لم تكن جشعًا وغير آمن، فعليك أن تتصرف على هذا النحو، لأن هذه هي اللعبة. يقول الواقعيون البنيويون إن الأمر يتعلق أكثر بكيفية تنظيم العالم.

فالنظام الفوضوي يخلق حالة الطبيعة الفوضوية، في إشارة إلى الفيلسوف الإنجليزي في القرن السادس عشر الذي برر وجود الدولة بمقارنتها بـ"حالة الطبيعة" الافتراضية نوعًا ما، وهي حرب الجميع ضد الجميع. لذا، ينبغي على الدول السعي إلى السلام، ولكن الاستعداد للحرب. هذا يجعل الأمن القومي يبدو وكأنه لعبة محصلتها صفر: أي شيء أفعله لأجعل نفسي أكثر أمانًا يميل إلى جعلك تشعر بأنك أقل أمانًا، والعكس صحيح. قد يرد الواقعي بأن توازن القوى بين الدول يحافظ في الواقع على السلام، من خلال رفع تكلفة أي عدوان إلى مستوى غير مقبول. يجادل الواقعيون بأن الحرب، في مرحلة ما، أمر لا مفر منه. الفوضى مستمرة، ولن تختفي في أي وقت قريب (Sell, 2025).

في المقابل النظرية الليبرالية Liberalism Theory تهتم بالتعاون بين الدول على المستوى الاقتصادي والتجاري وعلى مستوى المؤسسات لدعم الأمن والسلام العالميين. فالدولة في هذه النظرية ليست هي الفاعل الأساسي لبناء العلاقات الدولية، أنما تأتي المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات لتلعب دور هاما في تطوير هذه العلاقات. تُعدّ الليبرالية من أكثر النظريات تأثيرًا في التحالفات الدولية، إذ تُؤكّد على أهمية الحقوق والحريات الفردية، بالإضافة إلى الديمقراطية.

وتُركّز هذه النظرية على كيفية تعاون الدول فيما بينها لبناء مجتمع دولي يُعزز السلام والازدهار لجميع الأفراد، بغض النظر عن جنسياتهم أو مكانتهم. الليبرالية فلسفة سياسية واجتماعية ذات تعريفات متنوعة. ترتبط عادةً بدعم الحرية الفردية والأسواق الحرة والديمقراطية. ظهرت الليبرالية لأول مرة في القرن السابع عشر كرد فعل فلسفي على الحكم المطلق في أوروبا. تعود جذورها إلى الليبرالية الكلاسيكية، التي تشمل نظرية جون لوك في الحقوق الطبيعية ونظرية توماس هوبز في العقد الاجتماعي.

تهدف الليبرالية إلى تهيئة ظروف مواتية للسلام والوئام على المدى الطويل من خلال تشجيع فلسفات سياسية محددة. أما النظرية الليبرالية في التحالفات الدولية فتقوم على فكرة السيادة الفردية، وتسعى إلى حماية حقوق الأفراد ووضع قوانين لجميع الدول بغض النظر عن حجمها أو قوتها. لا تفترض النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية وجود أي قيم عالمية يمكن تطبيقها عالميًا على جميع الدول .في التحالفات الدولية، غالبًا ما تُقارن الليبرالية بالواقعية لأنها تعتقد أن

العلاقات الدولية يجب أن تقوم على مبدأ المصلحة الذاتية بدلًا من المبادئ الأخلاقية أو سياسات القوة. اكتسبت الليبرالية زخمًا في العالم الغربي الحديث بعد الحرب العالمية الأولى .الويلسونية هي نظرية ليبرالية في العلاقات الدولية، وضعها الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية، وودرو ويلسون. تُعرف أيضًا باسم الأممية الليبرالية.

تجادل هذه النظرية بأن النظام الدولي يجب أن يُنظّمه مبدأ المصلحة الذاتية وحق تقرير المصير لكل دولة. وقد وُجّهت انتقادات لهذه النظرية لعدم قابليتها للتطبيق العملي، إذ قد تؤدي إلى سلام قسري تُجبر فيه الدول على الموافقة على معاهدة أو اتفاقية غير مواتية .تتبنى العديد من الدول حول العالم هذه النظرية في التحالفات الدولية، ومن الأمثلة عليها الولايات المتحدة، وكندا وأستراليا ونيوزيلندا (Williams and Sullivan, 2023).

تشير الليبرالية في الواقع إلى أن الدول يمكن أن تتعايش سلميًا، وأن الدول ليست دائمًا على شفا الحرب. وتجادل الليبرالية بأن العلاقات بين الدول ليست دائمًا لعبة محصلتها صفر، يكون فيها أي مكسب للاعب واحد هو خسارة تلقائية للاعب آخر. فمكاسبي في الأمن، على سبيل المثال، لا تجعلك أسوأ حالًا، ومكاسبك في أي شيء لا تجعلني أسوأ حالًا. كما تشير النظرية الليبرالية إلى أنه على الرغم من حالة الفوضى في العالم، فإن معظم الدول ليست في حالة حرب في معظم الأحيان. لذا، فإن فكرة إدارة التحالفات الدولية كما لو كان المرء دائمًا تحت تهديد الهجوم ليست بالضرورة مؤشرًا على الواقع، لليبرالية أشكال مختلفة. تضع المؤسساتية الليبرالية بعض الثقة في قدرة المؤسسات

العالمية على إقناع الناس في نهاية المطاف بالتوافق بدلًا من اللجوء إلى الحرب. فاستخدام الأمم المتحدة، على سبيل المثال، كمنتدى للوساطة وتسوية النزاعات، سيعزز في نهاية المطاف احترام سيادة القانون الدولي بطريقة تُضاهي احترام القانون الشائع في الديمقراطيات المتقدمة.

ترى الليبرالية التجارية أن تقدم التجارة العالمية يُقلل من احتمالية نشوب الحرب. فالحرب في الواقع ليست مربحة جدًا لمعظم الناس، وهي في الواقع ليست جيدة للاقتصاد. وتستغل الليبرالية الدولية فكرة أن الديمقراطيات أقل ميلًا إلى شن الحرب من الديكتاتوريات، ولو لمجرد أن الناس يستطيعون الرفض، سواء في المجالس التشريعية أو في الانتخابات. ولنأخذ على سبيل المثال الاحتجاج الشعبي في الولايات المتحدة الذي ساعد في إنهاء التدخل الأمريكي في فيتنام – فهذا النوع من الأمور لا يحدث دائمًا في الدول غير الديمقراطية، مع أنه ممكن. أدت مغامرات الأرجنتين الفاشلة في جزر فوكلاند إلى احتجاجات أطاحت بدكتاتورية عسكرية طال أمدها وأعادت الديمقراطية إلى البلاد عام ١٩٨٢. تُسمى هذه الأشكال الثلاثة مجتمعةً أحيانًا بالمثلث الكانطي، نسبةً إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط (١٧٢٤–١٨٠٤)، الذي لخصها في مقال نُشر عام ١٧٩٥ بعنوان "السلام الدائم" (Sell, 2025).

يدعم عمل روبرت أكسلرود "تطور التعاون"، الحجة الليبرالية القائلة بأن الدول تستطيع تعلم التعاون. الذي استخدم تجربة فعلية شملت العديد من اللاعبين ولعبة معضلة السجين لإظهار كيف يمكن للأفراد، وربما الدول، تعلم التعاون. معضلة السجين لعبة بسيطة نسبيًا، تُفيد في فهم جوانب مختلفة من السلوك

البشري. في هذه اللعبة، لديك لاعبان، كلاهما سجين. لكل لاعب خياران: إما أن ينشق للسلطات ويخبر باللاعب الآخر مقابل تخفيف عقوبته، أو أن يتعاون مع اللاعب الآخر ويطلق سراحه. إذا انشق اللاعبان، يحصل كل منهما على نقطة واحدة؛ وإذا تعاونا، يحصل كل منهما على ثلاث نقاط. أما إذا تعاون أحد اللاعبين وانشق الآخر، يحصل المنشق على خمس نقاط ولا يحصل المتعاون على أي نقطة. بناءً على هذه القيود، في عالم واقعي، ينشق اللاعبان ويسجل كل منهما نقطة واحدة فقط. أفضل نتيجة هي أن يتعاونا ويطلقا سراحهما ويحققا أكبر عدد من النقاط بينهما.

في تجربة أكسلرود، تكررت اللعبة، بحيث لعب كل لاعب ضد اللاعب الآخر عدة مرات في دورة تضم عشرات اللاعبين. كان جميع اللاعبين من أبرز علماء نظرية الألعاب، وقد وضع كل منهم استراتيجية محددة في محاولة للفوز باللعبة. ما وجده أكسلرود هو أن اللاعب في تجربته الذي استخدم استراتيجية "العين بالعين" فاز. بدأت استراتيجية العين بالعين ببساطة بالتعاون، ثم فعل ما فعله اللاعب الآخر في المرة الأخيرة في الجولة التالية. في لعبة متكررة، تصف بلا شك العلاقات بين الدول، تعلم اللاعبون في النهاية التعاون.

يستشهد أكسلرود بأمثلة واقعية لحالات حدوث هذا النوع من السلوك، مثل الجنود الألمان وجنود الحلفاء في خنادق الحرب العالمية الأولى، الذين اتفقوا بشكل أساسي في أوقات مختلفة على عدم إطلاق النار على بعضهم البعض، أو قصف شحنات الطعام الواردة. عندما أدرك الجنود أنهم سيواجهون بعضهم

البعض لبعض الوقت، فإن امتناعهم عن قتل بعضهم البعض يعني أنهم جميعًا سيعيشون (Sell, 2025).

أما النظرية البنائية Constructivism Theory فتتناول موضوع الأفكار والمعتقدات المشتركة التي تربط الدول بين بعضها البعض وتشكل التحالفات الدولية. وأن هذ التحالفات تبنى وفق التفاهم الاجتماعي والثقافة المشتركة وليس فقط وفقا للقوة المادية. النظرية البنائية هي نظرية تنص على أن التحالفات الدولية تُبنى من خلال التفاعلات المتبادلة بين الدول. البنائية طريقة أخرى ومثيرة للاهتمام للنظر في العلاقات الدولية. قد تُخبرنا أكثر عن أسباب حدوث الأمور على هذا النحو، لكنها لا تُخبرنا بما يجب علينا فعله حيالها. تُجادل البنائية بأهمية الثقافة والهياكل الاجتماعية والأطر المؤسسية البشرية. تعتمد البنائية جزئيًا على نظرية البناء الاجتماعي للواقع، التي تنص على أن أي واقع يُدرك، في الغالب، هو من صنع البشر.

بالطبع، لو كانت هذه النظرية صحيحة تمامًا، لكانت فكرة البناء الاجتماعي للواقع هي نفسها مبنية اجتماعيًا، وبالتالي قد تكون غير صحيحة. بقدر ما يكون الواقع مبنيًا اجتماعيًا، يمكن للناس اتخاذ خيارات. ومن هنا، فإن حجة البنائية، جزئيًا، هي أنه على الرغم من أن النظام العالمي هو في الواقع شكل من أشكال الفوضى، إلا أن ذلك لا يتطلب استجابة واقعية للسياسة الخارجية. يمكن للناس اختيار غير ذلك. لذا، قد يُجادل البنائيون بأن نهاية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانت، جزئيًا على الأقل، قرارًا اتخذه

الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف بتغيير تفكيره. حاول حينها تهدئة التوترات مع الولايات المتحدة، وتحرير المجتمع السوفيتي (Sell, 2025).

النظرية الماركسية Marxism Theory تنظر للتحالفات الدولية من منظور الصراع الطبقي بين فئات المجتمعات واللامساواة الاقتصادية والمالية. الماركسية فلسفة فكرية تدعو إلى الصراع الطبقي كمحرك للتاريخ. يعتقد الماركسيون أن الرأسمالية تُهيئ الظروف للصراع بين الدول من خلال خلق تفاوتات اقتصادية بينها، وإجبار بعض الدول على التنافس على الموارد مع دول أخرى. تُطبق النظرية الماركسية على التحالفات الدولية، وتميل إلى القول بأن الرأسمالية تدفع الدول إلى التنافس ومحاولة الهيمنة على بعضها البعض. على سبيل المثال، في إطار الماركسية اللينينية، المسماة تيمنًا بالزعيم الثوري الروسي فلاديمير إيليتش لينين (١٨٧٠-٩٢٤)، تُعرّف التحالفات العالمية في الواقع برغبة الدول الصناعية في تطوير مصادر المواد الخام وأسواق المنتجات النهائية (ما أسماه لينين المركز والأطراف).

كان لينين يكتب في وقت كانت فيه معظم أفريقيا مُقسّمة إلى مستعمرات من قبل القوى الأوروبية، وكانت الإمبراطورية البريطانية لا تزال ممتدة من أفريقيا إلى الهند إلى هونغ كونغ، لذا كان هناك بعض الأدلة على ما كان يقوله. لقد أضعف انهيار الإمبراطورية السوفيتية وابتعاد الصين عن الاقتصاد الماركسي البحث مسار التاريخ الماركسي، وقد لا نتفق مع اقتراح ماركس ولينين بأن الديكتاتورية الاشتراكية خطوة ضرورية على طريق النيرفانا. ولكن قد يكون من الخطأ رفض تحليلهما رفضًا قاطعًا. لا تزال المشاكل والصراعات الاقتصادية

تُشكل التحالفات الدولية، ولا تزال الدول تسعى للحصول على المواد الخام وأسواق السلع النهائية. على سبيل المثال، تستثمر الصين بكثافة في أفريقيا لتأمين إمدادات المعادن لقطاعها الصناعي المتنامي. يبدو أن الصينيين ليسوا دائمًا أفضل أرباب العمل. وبقدر ما يُساء معاملة العمال الأفارقة، ستواجه الدول التي يحدث فيها ذلك مطالب متنافسة من دولة كبيرة تدفع لهم أموالًا طائلة مقابل الموارد، واحتياجات مواطنيها الذين يعملون لدى الصينيين (Sell, 2025).

قد يشير الماركسيون الجدد إلى هذا كمثال على أن التجارة الليبرالية هي في الواقع مجرد طبقة رأسمالية تحمي نفسها. لا تزال الصين دولة شيوعية ظاهريًا، لكن نظامها الاقتصادي في الواقع أقرب إلى رأسمالية ترعاها الدولة. يجادل الماركسيون الجدد بأن الرأسمالية، في سعيها الدؤوب لزيادة الأرباح، تؤدي إلى تدهور وضع العمال وإفقارهم. التفسير الواقعي لسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا الوسطى هو أن الولايات المتحدة دعمت الديكتاتوريات اليمينية هناك لمعارضتها الشيوعية. التفسير الآخر هو أن المصالح التجارية الأمريكية، مثل شركة الفواكه المتحدة، ضغطت للحفاظ على سيطرتها على صناعة الموز. ساهم هذا، على سبيل المثال، في الانقلاب الذي رعته وكالة المخابرات المركزية في غواتيمالا عام ١٩٥٤.

أقنعت الشركة الحكومة الأمريكية بأن الرئيس الغواتيمالي المنتخب ديمقراطيًا موالٍ للسوفييت. ما هو مؤكد هو أنه كان يعد بإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الغواتيماليين، الأمر الذي كان سيهدد احتكار الشركة لتجارة الموز.

من وجهة نظر التحليل الماركسي الجديد، ركزت الحرب الباردة على تهديد المصالح التجارية الأمريكية. وينطبق الأمر نفسه على حربي الخليج الأولى والثانية، حيث خاضت الولايات المتحدة حربها ضد العراق جزئيًا للحفاظ على وصولها إلى نفط الشرق الأوسط. تدخلت الولايات المتحدة عندما غزا العراق الكويت بسرعة أكبر بكثير من تدخلها في يوغوسلافيا السابقة، عندما كان الصرب يقتلون مسلمي البوسنة بأعداد أكبر بكثير من العراقيين الذين يقتلون الكويتيين. كما أن الماركسية الجديدة واقعية في توجهها، إذ تفترض أن الصراع واحتمالاته بين الدول هو واقع الشؤون الدولية. ولكن من وجهة نظرهم، فإن هذا الصراع مدفوع بالصراع بين مصالح الأعمال والعمال (Sell, 2025).

بينما **النظرية النسوية Feminism Theory** ركزت على تعزيز مشاركة المرأة في السياسة العالمية، وتطرقت للبحث عن دور الجنسين في توطيد العلاقات بين الدول. النظرية النسوية هي نهج نظري آخر للتحالفات الدولية يركز على عدم المساواة بين الجنسين وكيف يؤثر ذلك على الدول وعلاقاتها مع بعضها البعض. تنظر الباحثات النسويات إلى التحالفات الدولية من منظور العلاقات بين الجنسين، مشيرات إلى أنه على مدى جزء كبير من التاريخ البشري، حُوِّلت المرأة إلى دور هامشي في السياسة والحكم. هذا ليس حكيماً: فأكثر من نصف سكان العالم نساء. ومع ذلك، هيمن الرجال على دراسة العلاقات الدولية وممارستها، لكن الباحثات النسويات يُشيرن إلى أن أدوار المرأة كزوجات وأمهات وعاملات جعلت كل ذلك ممكناً. كما أن المنظور النسائي للسياسة الخارجية قد يختلف. تُجادل النظرية النسوية أحياناً بأن وجود المزيد

من النساء في مناصب السلطة قد يُغير الأمور، إذ قد تكون النساء أكثر ميلاً للاعتقاد بإمكانية تحقيق السلام من خلال التعاون الدولي. نظرية التحالفات الدولية النسوية لها تنويعات، بالطبع. تسعى النسوية الليبرالية إلى ضمان حصول النساء على الفرص نفسها التي يتمتع بها الرجال في المجتمع، وهذا يعني ليبرالية بالمعنى الأوسع للكلمة، أي الدعم العام للرأسمالية الديمقراطية. من ناحية أخرى، ترى النسوية النقدية أن الرأسمالية مصدر اضطهاد المرأة، وتسعى إلى خلق هياكل جديدة للمجتمع. تُشدد النسوية الثقافية أو الجوهرية على الاختلافات في نظرة النساء إلى العالم وطريقة تفكيرهن فيه. وتجادل بأن نهج النساء تجاه العالم من المرجح أن يُحقق السلام ويتجنب الصراع (Sell, 2025).

وكما هو الحال عادةً، ربما توجد بعض الحقيقة في كل هذه الأفكار، وفي مواضع قد نجد فيها حالات تُناقض هذه المفاهيم. من الواضح، على سبيل المثال، أن النساء أقل انخراطًا في جرائم العنف، وأنهن في بعض أنحاء العالم يُبعن كعبيد ودعارة، حيث يسيطر الرجال على حياتهن إلى حد كبير. من ناحية أخرى، كانت سياسية، رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارغريت تاتشر، هي من حشدت جيش بلادها لخوض الحرب مع الأرجنتين واستعادة جزر فوكلاند في عام ١٩٨٢. ولكن في حين أن التاريخ مليء بالمحاربات الباسلات والقائدات القويات – من الأخوات ترونغ وتريو ثي ترينه من فيتنام، إلى جان دارك، والملكة إليزابيث الأولى – إلا أنهن أقل شيوعًا بكثير من الرجال المشهورين بمآثرهم الغزوية. والمحاربات، بشكل عام، مشهورات بالدفاع عن

أوطانهن بدلاً من غزو شخص آخر. في حين أن بعض الرجال شعروا بالتهديد من صعود النسوية في السنوات الستين الماضية، إلا أنها في الحقيقة فرصة للنظر إلى العالم بطريقة مختلفة قليلاً، وربما إلقاء بعض الضوء على سبب حدوث الأشياء بالطريقة التي تحدث بها (Sell, 2025).

٢. نظريات حول التدخلات العسكرية الأجنبية

توجد عدد من النظريات التي تطرقت لموضوع التدخلات العسكرية الأجنبية وأوضحت أسبابها فمنها ما رأى أن هذه التدخلات تساهم في وقف الانتهاكات ضد الإنسان وتعمل من أجل وقف الإبادة الجماعية وجرائم الحرب **كنظريات التدخل الإنساني،** ومنها النظريات التي أكدت على أن التدخل العسكري الأجنبي يمثل انتهاكاً واضحا لسيادة الدول وخرق واضح لمبدئ عدم التدخل المنصوص علية في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأهم هذه النظريات **نظرية السيادة وعدم التدخل، ونظرية الواقعية السياسية والمصالح الذاتية.** بينما توجد نظريات تشجع على التدخل العسكري الأجنبي في حالات ضيقة كالتدخل من أجل وقف الخسائر والأرواح مثل **نظرية مسؤولية الحماية.** سنحاول في هذه الجزيئة من الدراسة تسليط الضوء على هذه النظريات لفهم التدخل العسكري الأجنبي من زاوية قواعد القانون الدولي من جهة ومن زاوية الممارسات الدولية الانفرادية من جهة أخرى.

نظريات التدخل الإنساني تستند إلى مفهوم منح حق للدول الأجنبية التدخل العسكري في دول أخرى بهدف منع الإبادة الجماعية والحد من تفاقم الحروب في العالم وهي نظريات تتعاكس مع مبدأ السيادة الذاتية للدول، كما أثبتت

الوقائع أن التدخلات الدولية الإنسانية من قبل الدول الكبرى هي من أجل خدمة مصالحها الشخصية، كما وأثبتت العديد من حالات التدخل أن النتائج كانت كارثية على الشعوب (فاضلي، ٣٠٣٤).

فنطريه التدخل الإنساني ترى أن دولة قوية تتخذ فعل ما ضد دولة أضعف منها والذي تنفر الأخيرة في حال تعرض أحد المدنيين على أراضيها للموت أو التعذيب. فيمكن تعريف التدخل الإنساني على أنه تلك العمليات التي تسعى فيها دولة قوية بالقيام بمهام إنسانية على أرض دولة ضعيفة مثل تأمين الغذاء ومواد الإغاثة (بوغازي، ٢٠٢٤).

وهناك ثلاث اتجاهات فقهية رئيسية بهذا الصدد. الاتجاه الأول يرفض أي تدخل إنساني في الشؤون الداخلية للدول حتى وإن كان الهدف منها إنساني والسبب في رفض هذا التدخل هو إنه يمس باستقلالية الدول. فيرى "يان براونلي IAN BROWNIE" أنه لا يوجد مرجعية قانونية أو عرفية دولية سواء منصوص علية في ميثاق الأمم المتحدة أو في المبادئ العرفية التي تحكم العلاقات الدولية تجيز التدخل بدافع الإنسانية. كما أنه في حال رفض التدخل من قبل الدول المتنازعة، فإنه ليس هناك قانون واضح يجيز الدول الكبرى التدخل لأغراض إنسانية، وهذا ما نجده في المادة رقم ٢ الفقرة رقم ٤ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على منع الدول الكبرى استخدام القوة ضد الدول الأخرى وعدم المساس بإقليمها واستقلالها بأي شكل من الأشكال. الاتجاه الثاني يدعم هذه النظرية، ولكن بشرط أن يتم ذلك تحت مظلة الأمم المتحدة، أي أن التدخل يتم بموافقة من مجلس الأمن، وفي حالات حدوث عدوان فقط، وبشرط أن يكون

دور الأمم المتحدة محايدا. أما الاتجاه الثالث فيدعم هذه النظرية ويدعم التدخل الإنساني حتى ولو كان خارج إطار الأمم المتحدة، ومن أهم مؤيدين هذا الاتجاه "L.OPPENHEIM HERSH LAUTERPACHT". يزعم هذا الاتجاه إجازة العمل والتدخل الأجنبي خارج أطار الأمم المتحدة إذا كان يهدف لوقف الاضطهادات اللاإنسانية (بوغازي، ٢٠٢٤).

نظرية السيادة وعدم التدخل التي تأسست عليها منظمة الأمم المتحدة التي نص ميثاقها على مبدئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بهدف المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وأكد ميثاق الأمم المتحدة أن أي انتهاك لهذا المبدأ يعتبر تهديدا لحرية الدول وسيادتها وأنه يؤدي في كثير من الأحيان لتفاقم التوترات ويعرض السلم والأمن الدولي للخطر (ناجي، ٢٠٢٥). فنظرية السيادة السياسية ترى إن السلطة داخل الدولة هي التي تكفل تنفيد القوانين، وهي المسؤولة عن المحافظة على الأمن والسلم داخل أراضيها وهي صاحبة القوة الحقيقية وقراراتها يجب أن تكون ملزمة، ولكن هذا المفهوم القانوني للسيادة بات يتعرض لمتغيرات قاسية بواسطة الأنشطة العابرة للحدود، فالدول اليوم أمام تحديات عالمية متعلقة بالنواحي الاقتصادية والمعلوماتية، لذلك فالكثير من الدول أُجبرت على التخلي عن الكثير من المظاهر السيادية لصالح المنظمات والمؤسسات الدولية لتعينها في التغلب على التحديات التي ترهقها بالأخص الدول الضعيفة (العكيلي، ٢٠٢٤).

نظرية الواقعية السياسية والمصالح الذاتية، يرى "هانس مورجنثاو Hans Morgenthau" الذي يُعد من رواد المدرسة الواقعية أن التحالفات الدولية هي صراعاً هدفها الأساسي الحصول على مزيد من القوى للوصول لتحقيق مصالحها الذاتية بغض النظر عن أساليبها، وهو مبدئ يتوافق مع فلسفة العالم "ميكافيللي" الذي يؤمن أن الغاية تبرر الوسيلة. فالواقعيون يقبلون فكرة التدخل والحرب ويشرعونها في التحالفات الدولية طالما أن هذا التدخل يحقق مصالح دولهم ويوسع هيمنتها، فالواقعيين ينظرون للعمل من خلال النتائج المحققة وليس من خلال الأساليب المستخدمة للوصول لهذه النتائج، فالتدخل بكل أساليبه مقبول عند الواقعيين ما دام أنه يحقق النتائج المرجوة من قبل الدولة المتدخلة (دحام، ٢٠٢٤).

نظرية الواقعية السياسية تعتمد على القوة والبحث عن المصالح الذاتية للقوى الكبرى بالدرجة الأولى، مع الأخذ بعين الاعتبار توازن القوى، فالنظرية الواقعية السياسية تسعى لتحقيق الهيمنة الاستراتيجية للدول الكبرى كأساس للتحرك في ساحات الصراع والتنافس العالمي، ومحاولة استخدام أدوات مختلفة لضمان تحقيق غياتها بما فيها النفوذ العسكري وفرض حقائق ووقائع تخدم سياستها، وعدم التقيد بالمواثيق والأعراف والاتفاقيات الدولية. فعلى سبيل المثال الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على البحث عن المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية وإيجاد طرق تحاول من خلالها ضمان استمرارية الهيمنة الأمريكية على النظام السياسي العالمي بالأخص في المناطق الغنية بالنفط، والمناطق التي تمر عبرها التجارة العالمية. فالواقعية في السياسة الخارجية

الأمريكية توظف مختلف الوسائل في سبيل تحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وضمان هيمنتها على مناطق النفوذ (العكيلي، ٢٠٢١).

وفقا للنظرية الواقعية فإن الأفراد يعملون على تشكيل دول تسعى بالدرجة الأولى للسلطة والهيمنة والعدوانية على حساب دول أخرى، ولتحقيق هذه الغاية تسعى الدول الكبرى لحيازة أكبر قدر من القوة بمختلف أشكالها للتغلب على خصومها. فالأمن بالنسبة للنظرية الواقعية عبارة عن قوة وتحكم بالفوضى، والدولة هي الفاعل الوحيد في هذه النظرية ولا أمان لهذه الدولة بدون تفوق عسكري بالمقام الأول (أرسلان، ٢٠٢٥)

نظرية مسؤولية الحماية Responsibility to Protect – R2P تقوم على مبدأ دولي يؤمن بإن كل دولة مسؤولة عن حماية سكانها من الجرائم التي تقام ضد الإنسانية كجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب، وإذا ما فشلت أي دولة في تحمل هذه المسؤولية فإنها تتحول مباشرة على عاتق المجتمع الدولي ليتخذ الإجراءات وفقا لاختصاصاته، الإجراءات المناسبة للتدخل بما فيها التدخل العسكري. فنظرية مسؤولية الحماية هي معيار دولي يهدف إلى ضمان عدم إخفاق المجتمع الدولي مجددًا في وقف جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية. وقد نشأ هذا المفهوم ردًا على فشل المجتمع الدولي في الاستجابة بشكل كافٍ للفظائع الجماعية التي ارتُكبت في رواندا ويوغوسلافيا السابقة خلال تسعينيات القرن الماضي، من خلال النص على أن الدول ملزمة بحماية مواطنيها من جرائم الفظائع الجماعية؛ وأن المجتمع الدولي سيساعدها في ذلك؛ وأنه في حال إخلال الدولة بالتزاماتها

بشكل واضح، فإن المجتمع الدولي ملزم بالتحرك. وقد طورت اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (ICISS) مفهوم "مسؤولية الحماية" خلال عام ٢٠٠١، مركزة ليس على الحق القانوني أو الأخلاقي للجهات الخارجية في التدخل، بل على مسؤولية جميع الدول في حماية الأشخاص المعرضين للخطر. تم اعتماد مسؤولية الحماية بالإجماع عام ٢٠٠٥ في مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة، وهو أكبر تجمع لرؤساء الدول والحكومات في التاريخ. وقد حُددت هذه المسؤولية في الفقرتين ١٣٨ و١٣٩ من وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي (Singh, 2025) .

من جهة أخرى، في حين أن مبادرة "مسؤولية الحماية" كانت استجابة المجتمع الدولي لفشل الحماية وجرائم الفظائع في تسعينيات القرن الماضي في أماكن مثل الصومال ويوغوسلافيا السابقة ورواندا وكوسوفو، إلا أنه بعد٢٠ عامًا من إنشائها، يشهد العالم مرة أخرى ارتفاعًا حادًا في الفظائع. على سبيل المثال، في عام ٢٠٢٠، اندلع الصراع في إثيوبيا وانخرطت جميع أطراف الصراع في انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وفي عام ٢٠٢١، استولى جيش ميانمار على السلطة وسحق الاحتجاجات المدنية المستجيبة بينما استمر في ارتكاب الفظائع ضد أقلية الروهينجا. بعد عام، غزت روسيا – وهي عضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة – جارتها ذات السيادة أوكرانيا، وارتكبت جرائم حرب ضد السكان الأوكرانيين في هذه العملية. وفي عام ٢٠٢٣، أدى هجوم إرهابي شنته حماس إلى مقتل أكثر من ١٢٠٠ إسرائيلي. أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية التي تلت ذلك في غزة إلى مقتل

٤٢٠٠٠ شخص وإصابة ٩٦٠٠٠ آخرين، وقد جادلت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فرانشيسكا ألبانيز، بأن "هناك أسبابًا معقولة للاعتقاد بأن الحد الأدنى الذي يشير إلى أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية قد تم بلوغه". وفي تقرير آخر نُشر في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٤، حذرت أيضًا من أن "العنف قد انتشر خارج غزة، حيث صعّدت القوات الإسرائيلية والمستوطنون العنيفون أنماط التطهير العرقي والفصل العنصري في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية". ويجادل المركز العالمي لمسؤولية الحماية أيضًا بأن المزيد من الفظائع مستمرة حاليًا في أفغانستان، ومنطقة الساحل الأوسط، والصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، ونيكاراغوا، ونيجيريا، والسودان، وسوريا، وفنزويلا (Donovan et al., 2025).

حاول أحدث تقرير للأمين العام للأمم المتحدة بشأن مسؤولية الحماية تقديم إجابات عن سبب استمرار الفظائع على الرغم من التعهد بعدم تكرار هذا أبدًا في القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. ينصّ هذا المبدأ على أن المشكلة لا تكمن في الالتزام بمسؤولية الحماية بحدّ ذاته، بل في ما يستلزمه التطبيق العملي لهذا الالتزام. ويشير بالفعل إلى ضرورة الوقاية في وقت أبكر، قبل ظهور عوامل الخطر؛ وأن فهمًا أفضل للجرائم الفظيعة ضروري؛ وأن المناقشات حول حالات الفظائع غالبًا ما تأتي متأخرة جدًا؛ وأن حماية الفئات المستضعفة لا تُعطى أولوية كافية. مع أن هذه النقاط الأربع صحيحة، إلا أن القول بأن المشكلة لا تكمن في الالتزام بمسؤولية الحماية بحدّ ذاته، هو قول متفائل في أحسن

الأحوال. فالركيزتان الأوليان لمبدأ مسؤولية الحماية – اللتان تدعيان أن الدول تتحمل مسؤولية حماية سكانها وأن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية المساعدة – مقبولتان على نطاق واسع. ومع ذلك، لا يمكن قول الشيء نفسه عن الركيزة الثالثة – التي تنص على أن المجتمع الدولي يجب أن يستجيب في الوقت المناسب وبحزم، إذا كانت الدولة تفشل بشكل واضح في الوفاء بمسؤولياتها في مجال الحماية. وهذا صحيح بشكل خاص منذ التدخل الدولي المثير للجدل الذي حدث في ليبيا عام ٢٠١١ وإساءة استخدام مسؤولية الحماية لتبرير التدخلات في جورجيا وأوكرانيا. وقد أدى الانقسام حول ماهية الركيزة الثالثة إلى جعل مسؤولية الحماية مفهومًا غير مرغوب فيه، بل ويرى البعض أنه سام، في المحافل الدولية مثل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفي العديد من السياسات المحلية (Donovan et al., 2025).

ونتيجة لذلك، تساءل بعض الباحثين، عما إذا كان وقت مسؤولية الحماية قد حان وانتهى. سيكون من الخطأ تجاهل مدى قصور مسؤولية الحماية، وإشكاليتها العميقة في بعض الأحيان. ومع ذلك، فإن القاعدة التي تقوم عليها مسؤولية الحماية – منع الفظائع – لا تزال واحدة من أكثر الأطر تطورًا وفائدة للمجتمع الدولي عندما يتعلق الأمر بحماية الإنسان. علاوة على ذلك، يُعدّ وجود الفظائع دليلاً على الحاجة المستمرة لاستكشاف وتوضيح ومراجعة وتعزيز منع الفظائع، بالإضافة إلى المعايير والقوانين والقيم المرتبطة بها (Donovan et al., 2025).

نظريات حول النظام الإقليمي والأمن القومي

ترتكز نظريات النظام الإقليمي والأمن القومي على مناهج عديدة منها **النظريات الأمنية**، ونظريات **مجمع الأمن الإقليمي** التي توسع مفهوم الأمن ليشمل أوجه التعاون بين الدول لتحقيق الاستقرار الجماعي وحماية المصالح المشتركة عبر أنظمة أمنية إقليمية.

النظريات الأمنية ظهرت بعد ظهور مصطلح الأمن القومي عقب نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد ظهرت عدد من المناهج التي قدمت آليات لتحقيق الأمن القومي، وهذه المناهج تقع في اتجاهين. الاتجاه الأول: وهو الاتجاه التقليدي الذي يرى أن الدولة هي الفاعل الوحيد في التحالفات الدولية وأنها الوحيدة المسؤولة عن تحقيق الأمن، هذا الاتجاه ظهر خلال الحرب الباردة. أما الاتجاه الثاني: وهو اتجاه معارض للاتجاه التقليدي، هذا الاتجاه يشجع على الاعتماد على النظام الدولي في تحقيق الأمن، حيث لم يقتصر هذا الدور على الدولة فقط، بل إن لمؤسسات ومنظمات النظام الدولي دورها في هذا الصدد، ظهر هذا الاتجاه في الثمانينيات مع انفتاح العلاقات الأمريكية السوفيتية (عبدالحميد، ٢٠٢٠).

الأمن القومي لدى العالم "بن غوريون" عبارة عن الدفاع عن الوجود وذلك من منطلق إيمانه بإن هناك خطر وجودي دائم التهديد والمتمثل في إسرائيل. بينما العالم "آيزنكوت" يرى أن الأمن القومي هو عبارة عن امتلاك الدول قدرة وطنية للتعامل بفاعلية مع التهديدات التي يتعرض له أمنها القومي ومصالحها الوطنية (بدر، ٢٠٢٢).

النظريات الأمنية ترى الأمن القومي تارة من اتجاه تقليدي فتعتبره قوة عسكرية قادره لوحدها على العمل لمواجهة التهديدات الخارجية، وتارة أخرى تراه من اتجاه استراتيجي بوصفه ضمانه لتحقيق الأمن، وتارة ثالثة تنظر اليه من جانب اجتماعي معني بالمقام الأول بأمن المجتمع ومسؤول عن الحفاظ على المجتمع أمام التهديدات المختلفة، أما الاتجاه الأخير فهو الاتجاه التنموي الذي يرى الأمن من منظور تحقيق التنمية الشاملة والاقتصادية والاجتماعية والسياسية (بدر، ٢٠٢٢).

كما إن العالم "فريدريك هارتمان Fredrich Hartman" عرف الأمن القومي على أنه المصالح القومية الحيوية للدولة، وبالإمكان اعتبار هذا التعريف مرنا أكثر من غيره لشموله المصالح الوطنية والحيوية للدولة بدون تدخل للمتغيرات المستمرة ولا للقوة العسكرية. بينما "روبرت ماكنمارا Robert Monomara" يعرف الأمن على أنه التنمية، فهو يرى أنه بدون أمن لا يوجد تنمية. فبحسب رأيه إن الدولة غير النامية هي تحت تهديد وصراع دائم. ودائرة المعارف البريطانية ترى بإن الأمن هو عبارة عن حماية الدولة من خطر الهيمنة الأجنبية (بنافي، ٢٠٢٥).

تتفق أغلب النظريات التي تناولت موضوع الأمن على أن الأمن يعني تحقيق الأمان النفسي والجسدي معاً وانعدام الخوف. ولكن نظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد بات الأمن مسألة نسبية مرتبط بالسعي لتعزيزه بأفضل الشروط. وتقليديا كان ينظر للأمن القومي على أنه حماية الدولة من أي عدوان خارجي باستخدام الدفاعات العسكرية، ولكن مع التطور والتغيرات التي حدث في العالم،

أصبح هذا المفهوم ضيقا، فالأمن القومي اليوم يتضمن ما هو أكثر من القوات المسلحة وزيادة القوة العسكرية. أن القوة العسكرية مجرد مكون من مكونات الأمن وليس هو الأمن بذاته، فالتاريخ بات يثبت أن القوة المسلحة تسبب في حالات كثيرة إضعاف للأمن وليس تقويته (عبد الوهاب، ٢٠٢٣)

نظرية مجمع الأمن الإقليمي (Regional Security Complex Theory – RSCT) التي طورها "باري بوزان وأولي ويفر" خلال التسعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، هذه النظرية تحلل الأمن القومي من منظور إقليمي وذلك انطلاقا من فكرة أن الدول التي تقع في منطقة جغرافية واحدة تتشابك فيها المخاوف الأمنية لدرجة من الصعوبة فصل قضاياها عن بعضها البعض، تم نشر كتابهما "المناطق والقوى" في عام ٢٠٠٣. وترى هذه النظرية أنه عند النظر للأمن القومي لأي دولة لأبد من تجاوز النظرة التقليدية لمفهوم الدولة لتشمل القطاعات الأمنية المتعددة كالعسكرية، والسياسية، والاقتصادية، والمجتمعية، والبيئية، وتحالفات الدول الكبرى وأثرها على الأمن الدولي والأمن الداخلي للدول. في جوهرها، تتألف نظرية مجمع الأمن الإقليمي من دول تترابط تصوراتها وتهديداتها الأمنية الأساسية، مدفوعةً بالقرب الجغرافي والتفاعلات التاريخية التي تُولّد تأثيرات خارجية أمنية دائمة – إيجابية (التحالفات) أو سلبية (التنافسات) – مقاومة للتداخل الخارجي من قِبل الجهات الفاعلة العالمية (Gray, 2025).

نظرية مجمع الأمن القومي ترى أن الدول الواقعة في إقليم واحد غالبا ما تكون تهديداتها الأمنية واحدة لدرجة لا يمكن حل مشاكل أمنها الداخلي الوطني

بطريقة منفصلة عن الإقليم المتواجدة فيه. فالنظرية هذه تنظر للأمن من منظور إقليمي وتعتبره مصالح مشتركة، فلا يمكن حل قضية أمنية بشكل معقول داخل دولة بعيدا عن المشاكل الإقليمية. وهو مفهوم حديث، برز بين الحربين العالميتين ليوضح أهمية وجود سياسة واحدة للدول التي تنتمي لإقليم واحد، تسعى من خلال هذه السياسة لوضع تعاون عسكري وتنظيمي تمنع أي قوة أجنبية للتدخل. فجوهر هذه النظرية هي التبعية الإقليمية لدول الإقليم من جهة، ومن جهة أخرى العمل لمنع نفوذ القوى الأجنبية على الإقليم، ومن جهة ثالثة حماية الوضع الأمني القائم (بالة، ٢٠٢٠)

نظريات تأثير التحالفات الدولية للقوى الإقليمية على النظام الإقليمي

عند محاولة فهم توزيع موارد القوة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لأبد في الأخذ بعين الاعتبار انعكاس تلك القوة الإقليمية على المحيط الجغرافي من خلال محاولتها لفرض قواعد معينة للتوجه الجيوسياسي والتأثير على الاتجاهات والتحديات والأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومن خلال نفوذها المباشر والغير مباشر (نسيم وعطاء الله، ٢٠٢٣).

فالقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي مجموعة من الدول تتمتع بإمكانيات عسكرية واقتصادية وسياسية تحاول من خلال هذه الإمكانيات فرض نفوذها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحيث يصل أحيانا إلى حد الهيمنة على المنطقة. الكثير من النظريات والإيديولوجيات حاولت فهم هذه الهيمنة، كان من أبرزها **نظريات الجغرافيا السياسية**

Geopolitics، نظرية انتقال السلطة Power Transition Theory، ونظرية استقرار الهيمنة Hegemonic Stability Theory

الجغرافيا السياسية Geopolitics ظهر علم الجيوسياسي بداية القرن العشرين وذلك محاولة لفهم توسع الدول جغرافيا لتحقيق طموحاتها في بناء حضارات عالمية وتحقيق مكانة كبرى والمحافظة على استقرارها ومنع توسع أي دولة أخرى على حسابها، أبرز مثال على الدول التي سعت للهيمنة على إقليم منطقة الشرق الأوسط من منظور الجيوسياسي هما إيران وإسرائيل، فكلا الدولتين حاولتا الهيمنة على هذه المنطقة لتكونا قوة إقليمية غير مستهان بها (الحطاب وآخرون، ٢٠٢٤). منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من منظور الجغرافيا–السياسية هي المنطقة الممتدة من شرق البحر المتوسط حتى الخليج العربي وتشمل الدول العربية الآسيوية ودول شمال أفريقيا، بالإضافة لإيران وتركيا وإسرائيل (غزالة وأحمد، ٢٠٢٥).

الجغرافيا–السياسية لهذه المنطقة تسلط الضوء على أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي لهذه المنطقة والذي يربط قارة آسيا، وقارة إفريقيا، وقارة أوروبا معاً، كما أن هذه المنطقة تحتوي على ممرات بحرية هامة مثل قناة السويس، ومضيق هرمز، وباب المندب. هذه المنطقة تتمتع كذلك بثروات هائلة كالنفط والغاز، ولديها تاريخ حضاري وديني وتاريخي طويل، كل هذه الأسباب جعلتها هدفا للصراعات الدولية على مر عقود طويلة (غزالة وأحمد، ٢٠٢٥).

عادة تكون الصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ثابته ومستمرة لحد كبير، فلا تغييرات او انقلابات جذرية إلا بعد فترات طويلة. إلا أن عام

٢٠٢٤ كان منعطفا في تاريخ هذه المنطقة، فقد شهد تحولا جذريا في الأوضاع والشؤون الإقليمية والداخلية (راشد، ٢٠٢٥). ومع دخول عام ٢٠٢٥ دخلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مرحلة تحول عميقة أصبح من الصعب استشراف مستقبلها، فلم تعد المؤشرات التقليدية كافية للمحللين السياسيين لفهم التفاعلات القائمة في المنطقة، فحينما تتراجع الصراعات المباشرة في ساحة معينة، تتفاقم في ساحة أخرى، مما يجعل المشهد في المنطقة معقداً جداً مع وجود الكثير من القضايا السياسية والاقتصادية والأمنية التي تقود لجولات جديدة من الفوضى والصراعات الجديدة (الهاشمي، ٢٠٢٥). فعلى سبيل المثال، المشهد الجيوسياسي عقب الهجمة التي قامت بها حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس" في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ أكد أن الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أصبحت تتأثر بعناصر غير حكومية تهدد الأمن القومي وتؤثر على القرارات السياسية مما يولد تعقيدا في فهم السياسية التقليدية للدول (حسن، ٢٠٢٥).

من أبرز القضايا الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "الصراع العربي–الإسرائيلي" الذي بات يؤثر على العلاقات بين الدول العربية والولايات المتحدة. فمنذ أن تأسست دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ والمنطقة تشهد صراعات من الاحتلال بالأخص دولة فلسطين التي عانت من أوضاع إنسانية رديئة بالأخص بعد التصعيد الأخير بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ بين حماس وإسرائيل، وتداخل المصالح السياسية والاقتصادية لعدد من الدول في هذا الصراع مما يؤكد على صعوبة التوصل لحل دائم. كذلك فإن الجماعات المسلحة الإرهابية

وحركات التحرر المسلحة تتداخل كفاعل رئيسي في تصعيد الأزمات والصراعات وتغيير مسارها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال استغلالهم للفوضى السياسية الدائمة في هذه المنطقة، كذلك فإن الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية ساهمت كثيراً في انتشار هذه الجماعات. علاوة على انتشار الجماعات الإرهابية والحروب الأهلية، فإن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان عام ٢٠٢١ ولد فرص أمام قوى جديدة كإيران وتركيا لفرض هيمنتها بالأخص مع تراجع الدعم العسكري والسياسي لبعض من حلفاء الولايات المتحدة بعد انسحابها. وهنا نستطيع القول بإن كل هذه التداخلات الاقتصادية والأمنية والعسكرية في المنطقة جعل من الصعب التنبؤ بمستقبلها إذا تسعى كل قوى إلى تحقيق مصالحها. وفي الجيوسياسي السوري، تلعب كل من إيران وروسيا والولايات المتحدة وإسرائيل دورا هاما في تشكيل مستقبل سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد. كما أن المملكة العربية السعودية كذلك تحاول تعزيز حالة الاستقرار في الحكومة الجديدة وذلك من أجل تحقيق مصالحها الخاصة. وهنا تكون سوريا مركز صراع استراتيجي للقوى الإقليمية الكبرى مما يؤثر سلبا على استقرار البلاد (حسن، ٢٠٢٥).

نظرية استقرار الهيمنة Hegemonic Stability Theory تنص على أن النظام الدولي يميل الى الاستقرار السياسي والاقتصادي عندما تحاول دولة معينة أن تكون هي القوة المسيطرة والمهيمنة على المنطقة، وأن هذا النظام يعاني من الإضرابات والصراعات في حال عجز الدولة القوية فرض سيطرتها سواء بالدبلوماسية، بالإكراه أو بالإقناع. هيمنة الدولة القوية يعني سيطرتها على

كل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الدولية من خلال قواها السياسية والعسكرية وصياغتها للقوانين الدولية وقيادات المنظمات الإقليمية وامتلاكها لقوة بحرية وجوية عالية. كذلك، لأبد أن تمتاز الدولة القوية بقدرتها على الوصول لمناطق الصراع كالجزر واشباه الجزر، فالهيمنة البريطانية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر أبرز مثال لتطبيق هذه النظرية (الزغول، ٢٠٢٢).

برز مفهوم الهيمنة أو Hegemonia على يد ثيوسيديدس Thucydides في الثقافة اليونانية كمعني للحكم والأمر، وذلك لوصف الحكم في إثنيا في الحرب البيلوبونيزية. أختلف علماء عدة على تحديد مفهوم واضح لهذا المصطلح فقذ عرفة روبرت كوهين Robert Keohane على أنه قدرة دولة على إنشاء مؤسسات عالمية تخدم مصالحها الشخصية بالدرجة الأولى، وقدرتها على تشكيل نظام عالمي مستقر عن طريق التحالف مع دول أخرى وذلك من خلال قوتها الاقتصادية، أما روبرت هيرمان Robert G. Herrmann فيرى أن الهيمنة تعني الصراع من أجل السيطرة، ويرى جون ميرشايمر John J. Mearsheimer إن القوة العسكرية للدولة هي التي تمنحها حق السيطرة على النظام الدولي. وفي الجانب الآخر، يرى روبرت كوكس Robert W. Cox إن للأفكار والثقافة بالإضافة للقوة المادية قدرة لجعل دولة ما هي المهيمنة داخل النظام الدولي. فنظرية استقرار الهيمنة تؤمن بإن استقرار النظام العالمي لا يمكن أن يتم إلا بوجود دولة قوية مهيمنة ومسيطرة قادرة على ضبط النظام العالمي وإن هذه الدولة تفرض هيمنتها وسيطرتها من خلال انشاء مؤسسات

دولية ذات قواعد تنظيمية لتوفير استقرار للنظام العالمي وتحقيق التعاون الدولي (داود، ٢٠٢٥).

ففي العهد البريطاني العظيم، ألتزمت بريطانيا بالأيديولوجية الليبرالية مما أدى لقبول الدول بهذه المبادئ وكنتيجة ذلك تم تخفيض التعريفات الجمركية. كذلك بعد الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المهيمنة في تلك الفترة فأوجدت أتفاق عام للتجارة والتعرفة الجمركية GATT وصندوق النقد الدولي IMF بالتعاون مع حلفائها، واللذان كانا يجسدان النظام الاقتصادي الليبرالي (داود، ٢٠٢٥).

أما **نظرية انتقال السلطة Power Transition Theory** الذي أسسها عالم السياسة أورجان كيندلبرجر A.F.K. Organski في كتابة " World Politics" عام ١٩٥٨ (وادي، ٢٠٢٥) فتأكد إنه لا يمكن لأي دولة البقاء لفترة طويلة متحكمة في النظام الدولي وذلك لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب قوى كبرى أخرى. ولكن في ذات الوقت انتقال القوى تحدث بشكل بطيء وذلك نتيجة تفاوت النمو الاقتصادي، وحينما تحدث فهي تقع بشكل سلمي وسلس وغالباً ما تكون نتيجة لحرب وليس سببا لها. ومن هنا أتى نفي وقوع حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أجل تغيير النظام الدولي القائم أو الحفاظ عليه، فالحروب بين القوى الكبرى قليلة جداً (غروي، ٢٠٢١).

نظرية انتقال السلطة ترى أن الدولة التي تنمو مع مرور الوقت اقتصاديا وعسكرياً تسعى لتغيير النظام الدولي القائم ليصبح متوافق مع مصالحها ويحد من زعزعة استقرارها، ففي الحرب العالمية الأولى صعدت ألمانيا الصناعية

والعسكرية ضد بريطانيا العظمى، وفي اثناء الحرب البيلوبونيزية عام ٤٣١ ق.م صعدت أثينا كقوة بحرية لتتحد هيمنة إسبرطة، وفي الحرب الباردة صعد الاتحاد السوفيتي كمنافس للولايات المتحدة (وادي، ٢٠٢٥).

بعد انتهاء الحرب الباردة، حدثت تغييرات جذرية في النظام الدولي وموازين القوى الكبرى بداية بانهيار الاتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي، الذي أدى الى تفاعلات عديدة سياسيا وعسكريا واقتصاديا بين الدول نتج عنه انتقال النظام الدولي إلى أحدى القطب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب تفوقها الاقتصادي والعسكري ومنذ ذلك الوقت تعتبر الولايات المتحدة قوى عظمى مهيمنة على السياسة الدولة بفضل ما تمتلكه من موارد، ولكن هذه الهيمنة الأمريكية لم تستمر بدون تدخلات، فروسيا والصين صعدتا كقوى إقليمية كذلك جنب الى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى فرض هيمنة هاتين الدولتين وتحقيق مصالحها وتأثيرها على النظام العالمي. فروسيا عملت على تقوية اقتصادها وتطوير علاقاتها الدولية واستعادة مكانتها العالمية، إما الصين فالتطور الاقتصادي الذي شهدته مكنها من دخول المنافسة المباشرة العالمية مع الولايات المتحدة. كذلك فإن تعاون الدولتين روسيا والصين يعتبر من أبرز الظواهر الجيوسياسية والاقتصادية في القرن الحالي، فتعاونهما يشكل تحدي مباشر للأحادية القطبية التي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة ويجعل من هاتين الدولتين عنصرين رئيسيين في إعادة تشكيل النظام الدولي (بولنوار، ٢٠٢٥)

النظريات المتعلقة بتأثير التدخلات العسكرية الأجنبية على النظام الإقليمي

تعتمد نظريات تأثير التدخلات العسكرية الأجنبية على النظام الإقليمي والأمن القومي على مدراس فكرية عديدة في العلاقات الدولية أهمها: **نظرية التفاوض والصراع، القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، نظرية العقد الاجتماعي لهوبز Hobbesian Social Contract ، نظرية الاحتواء السياسي لكينان/أيزنهاور، نظرية الحرب العادلة Just War Theory** . وهي نظريات تتناول الدوافع والمبررات والآثار وترتكز على مفاهيم مثل التدخل الإنساني ومبدأ الحرب العادلة والمصلحة الوطنية، وتتنوع فيها سيناريوهات التدخل العسكري بين عمليات قتالية وحفظ الاستقرار ودور المنظمات الدولية في ردع العدوان.

نظرية التفاوض والصراع تركز على مهارات إدارة النزاعات للوصول لحلول ترضى طرفي النزاع، وتتداخل في هذه النظرية عوامل عدة منها النفسية والاجتماعية والسياسية والإدارية لحسم موقف النزاع. فالتفاوض عملية قيادية تتم بين فاعلين أو أكثر بهدف إيجاد حلول بديلة واتفاق موحد للوصول للهدف المشترك. فالتفاوض اصطلاحا يعني بالتباحث مع الأطراف المعنية للمساومة على موضوع ما، وللتغلب على العقبات التي تقف دون اتمام الصفقات، ومناقشة الخيارات المطروحة للوصول لاتفاق بين الطرفين. فالتفاوض هو مجموعة من المهارات تعين صانعين القرار على الحوار والمناقشة مع الأطراف الأخرى للوصول لحلول ترضي الطرفين (فاضل و الشمري، ٢٠٢٢).

أغلب الدراسات المهتمة بنظرية التفاوض والصراع تسعى بالمقام الأول لفهم ثقافة وقيم الطرف الآخر، وهو الذي يساعد في توظيف هذا الفهم للتعامل مع الآخر. ويتم التركيز في نظرية التفاوض والصراع على ثقافة وقيم الطرف الآخر المتداخلة مع مصالح المتفاوض من أجل تحقيق أكبر مكسب وأقل خسارة. يتم ذلك من خلال التواصل الفعال بين الطرفين، والاهتمام بطريقة التعبير اللغوي الرسمي والغير رسمي ومتى يتم استخدام اللقب ومتى يتم التعامل بدون رسمية وبدون القاب، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار طريقة اللباس في الجلسات التفاوضية وطريقة المصافحة والحوار متي يكون صارم ومتي يكون مسترخي (عبد الحي، ٢٠٢٤).

وفي موازين القوى الكبرى، المفاوضات هي المحطة النهائية وتأتي كترجمة للتوازن بين طرفي التفاوض، أو كترجمة للمصالح المشتركة بين أطراف التفاوض. بالتالي نتيجة التفاوض تعكس أما قوة الأطراف المتفاوضة أو مصالحها المشتركة أو كلاهما معاً. في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، تسعى إسرائيل لاعتماد ميزان القوى كونها الطرف الأقوى، بينما تسعى فلسطين أن يكون أساس المفاوضات المصالح المشتركة، لأن المصالح المشتركة تحقق عدالة نسبية أكبر من موازين القوى بالنسبة للفلسطينيين (المشني، ٢٠٢٠٥).

كل ما يشهده العالم من تسارع سياسي واقتصادي واجتماعي يجعل من مهارات التفاوض أداة ذكية في إدارة الأزمات وتوجيه التفاعلات. فالقوة العسكرية لم تعد وحدها كافية لحل الصراعات والأزمات الدولية، بل أصبحت الدبلوماسية والتفاوض قادرة على التأثير على المشهد السياسي بطريقة غير مباشرة. فالصبر

الاستراتيجي المتولد من العمل الدبلوماسي والتفاوضي أصبح اليوم مهارة مطلوبة لاستيعاب الزمن كعنصر فاعل في المعادلة الدبلوماسية التفاوضية (شلال، ٢٠٢٥)

القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تم تأسيس الأمم المتحدة المعنية بالقانون الدولي في عام ١٩٤٥، ومهمة هذه المنظمة والمبادئ التي تعمل وفقا لها وردت في ميثاق الأمم المتحدة الذي تم التوقيع عليه في ٢٦ يونيو ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة وأصبح نافذاً في أكتوبر ١٩٤٥. يدعو ميثاق الأمم المتحدة إلى المساعدة في تسوية النازعات الدولية بالوسائل السليمة كالتحكيم والتسوية القضائية. وأهم مقاصد الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدولي، وإنماء العلاقات السليمة بين الدول واحترام حق كل شعب في تقرير مصيره، واتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز السلم العام، وتحقيق التعاون الدولي واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز في الجنس واللون والدين. تقوم الأمم المتحدة بتعزيز العدل والقانون الدولي من خلال اتخاذ إجراءات تتعلق بالتجارة الدولية والمحيطات والبحار وذلك بسن معاهدات واتفاقيات دولية وبتسوية منازعات قانونية دولية (الأمم المتحدة، ٢٠٢٥).

نظرية العقد الاجتماعي لتوماس هوبز Thomas Hobbesian ترتكز على فكرة العقد الاجتماعي، وترى أن الأفراد يتنازلوا عن حرياتهم لصالح سلطة حاكمة مقابل الأمن والنظام. فنظرية هوبز ترى أن السلطة المطلقة للدولة ولجهة حاكمة ضرورية لمنع الفوضى والدمار وللسيطرة على الطبيعة الأنانية للإنسان.

يرى هوبز بأن الإنسان مدفوع بالخوف، ويرى أيضًا أن الإنسان كائن عقلاني. وبصفته كائنًا عقلانيًا، أمام البشر خياران رئيسيان في الحياة: إما العيش بدون حكومة والتي أسماها حالة الطبيعة أو مع حكومة قوية. يُبرم كل شخص عقدًا ويوافق على التنازل عن الحرية والسيطرة مقابل الحماية من دولة قوية. ومع ذلك، لكي تكون الدولة فعّالة، يُجادل هوبز بأن الدولة يجب أن تكون قادرة على فرض الطاعة على كل مواطن، وقد تحتاج إلى زرع الخوف في كل من قد يُغريه تجاوز الحدود. والسبب الذي يدفع الفاعلين العقلانيين إلى التنازل عن حريتهم لدولة قوية هو أن الحياة في حالة الطبيعة هي حياة وحشية وفوضى بحسب رأي توماس هوبز، وأن التخلي عن حريتنا هو الثمن الذي ندفعه مقابل السلام والأمن. بالنسبة لهوبز، كان العقد الاجتماعي الذي يمنح سلطةً غير قابلة للتجزئة لقوةٍ ذات سيادة شرًا لا بد منه لتجنب المصير القاسي الذي ينتظر البشر إذا تُركوا لشأنهم.

وعلى عكس المفكرين السابقين الذين دافعوا عن الحق الإلهي للملوك في الحكم، رأى هوبز حقًا أن العلاقة بين المحكوم والحاكم تعاقدية. كما أثّرت رؤية هوبز التعاقدية للدولة على واجباتها. فما دامت الدولة قادرةً على حماية رعاياها، فهم ملزمون بالعقد الاجتماعي. ومع ذلك، لم يشجع هوبز الثورات الشعبية، ولم يُفضّل الحكم الديمقراطي. كان الهدف الرئيسي للحكومة هو الاستقرار والسلام، وليس الحرية الفردية (Sasan, 2021).

نظرية الاحتواء السياسي لكينان وأيزنهاور وضع هذه النظرية كل من الدبلوماسي جورج كينان في الحرب الباردة في أواخر الأربعينيات عام ١٩٤٧

وذلك بهدف دعوة السياسة الخارجية الأمريكية لمنع انتشار الشيوعية السوفيتية بالضغط السياسي والاقتصادي، والرئيس دوايت أيزنهاور عام ١٩٥٧ الذي كان يشجع بدعم منطقة الشرق الأوسط بالمساعدات العسكرية الأمريكية لمواجهة العدوان المسلح للقوة الشيوعية الدولية. كان مفهوم "الاحتواء" ضد الاتحاد السوفيتي، أشهر مثال حديث على تبني الولايات المتحدة استراتيجية كبرى بوعي. ومع ذلك، فإن النظر في كيفية تطور فكرة كينان، وكيفية تبنيها، وكيف تطورت مع مرور الوقت، يشير إلى أنها لم تكن مسألةً واضحةً ومحددة؛ وأنها لم تُقدم سوى القليل من التوجيه خلال عقود الحرب الباردة الطويلة؛ وأنها بدت غير ثاقبة لا سيما عند النظر إليها بأثر رجعي بعد انتهاء الحرب الباردة. زعم كينان أن الخطاب الماركسي، ونظريات المؤامرة حول أهداف الدول الرأسمالية الغربية، تُشكل في جوهرها عُصابًا نابعًا من "شعور روسي تقليدي وغريزي بانعدام الأمن".

كانت الماركسية "غطاءً" لتبرير مجتمع مغلق وتكتيكات الدولة البوليسية، وللتعبير عن خوف روسي بدائي من العالم الخارجي. وقال إن السياسة الخارجية السوفيتية لن تتغير – ولم تتغير رغم كل ما حدث في الحرب العالمية الثانية – لأنها متجذرة في أعماق الجوانب غير العقلانية للشخصية الروسية والشكل "القديم" للحكم الروسي، الذي تحدده جزئيًا الجغرافيا والتاريخ: حيث حوّل شعب زراعي يعيش في سهل مكشوف دون حواجز طبيعية الضعف إلى جنون العظمة. بمعنى آخر، كانت الماركسية اللينينية، على الرغم من الخطاب العلمي الزائف، مجرد غطاء خطابي لمخاوف وقومية روسية راسخة منذ قرون. لم يكن

بإمكان أي شيء يفعله الغرب، سواءً كان إيجابيًا أم سلبيًا، أن يُغيّر رأي ستالين (Kaplan, 2021).

نظرية الحرب العادلة Just War Theory وهي نظرية ترى الحرب من منظور أخلاقي وقانوني وذلك من خلال مجموعة من المعايير أهمها أن يكون للحرب مبرر أخلاقي كاف كالدفاع عن النفس، وأن تتم وفق تشريع من قبل سلطة سياسية كالدولة، وأن يكون سبب شن الحرب هو تجنب الشر وليس تحقيق المصالح المادية، ويشترط كذلك أن يتم استخدام السبل الدبلوماسية والودية قبل اللجوء للقوة العسكرية، وأن يكون النجاح من شن الحرب واضح ومضمون نوعا ما تجنبا لهدر أراوح المدنيين، وأن تمتلك الجهة المشرعة للحرب القوة العسكرية الكافية لضمان نجاح الحرب، وأن يتم حماية الأبرياء وعدم الحاق الضرر بهم.

نظريًا، الحرب العادلة توفر معيار مناسب للتمييز بين التدخل العسكري المشروع والعدوان غير المشروع، مما يقلل من حوادث العنف على مستوى الدولة وعلى المستوى الدولي. أما عمليًا، فيساعد مفهوم الحرب العادلة على تجميل العمل العسكري أخلاقيًا وإخفاء المصالح السياسية الكامنة وراءه (Hidalgo, 2025).

يمكن تفسير المعايير الأخلاقية لنظرية الحرب العادلة على أنها مزيجٌ عمليٌّ من أخلاقيات القناعة وأخلاقيات المسؤولية. على سبيل المثال، تُعبّر المعايير التي تُحدد ضرورة وجود قضية عادلة للتدخل العسكري مثلاً لإنهاء انتهاك حقوق الإنسان، وأن يُنفّذ بنية سليمة وأن يكون الهدف منه تحقيق مكاسب

مادية. بينما تتجلى أخلاقيات المسؤولية في المعايير التي تُحدد ضرورة أن تكون التدخلات العسكرية الملاذ الأخير ولا تُستخدم إلا عند فشل الوسائل الأخرى، وأن تكون الفوائد المتوقعة متناسبة مع الضرر المتوقع. في الواقع، لكي تكون نظرية الحرب العادلة ذات معنى حقيقي، ينبغي النظر إليها كمزيج من أخلاقيات القناعة وأخلاقيات المسؤولية. وهذا يعني أيضاً أن المعايير يجب أن تُعتبر مترابطة جوهرياً. فإذا قرر القادة السياسيون التدخل بدعوى إحلال السلام، ولكن في الواقع لأسباب أو مصالح أخرى، فقد يُضعف ذلك معنويات الجنود أثناء الانتشار أو يزيد من خطر ندمهم بأثر رجعي على ما فعلوه خلال ذلك التدخل (Molendijk, 2025).

إن المعايير المُحددة لنظرية الحرب العادلة، تتضمن المجموعة الأولى شروط الشروع في تدخل عسكري. في هذه المرحلة، يجب أن يكون للتدخل العسكري سبب عادل مثل إنهاء انتهاك حقوق الإنسان؛ يجب أن يُنفَّذ بنية سليمة مثلاً، لا يمكن أن يكون لتحقيق مكاسب مادية؛ يجب أن تُعلن عنه سلطة سياسية شرعية مثل الأمم المتحدة؛ يجب أن يكون الملاذ الأخير، ويُختار فقط عندما لا تُجدي الوسائل الأخرى نفعاً؛ يجب أن تكون الفوائد المتوقعة متناسبة مع الضرر المتوقع؛ وأخيراً، يجب أن يكون للتدخل احتمال نجاح معقول. تجدر الإشارة إلى أن المعايير الثلاثة الأولى تُعبِّر في الغالب عن أخلاقيات القناعة، بينما يُمكن ربط المعايير الثلاثة الأخيرة بشكل أوضح بأخلاقيات المسؤولية. وهناك ثلاثة معايير أخلاقية مُدرجة للسلوك في حالات النزاع. لا يجوز إشراك غير المقاتلين عمدًا في النزاع، ويجب أن يكون استخدام القوة والإجراءات

الأخرى متناسبًا لأن الفعل يجب أن يهدف إلى تقليل المعاناة الإجمالية، ويجب أن تفوق الآثار الإيجابية للفعل الآثار السلبية. هنا، يُمثل المعيار الأول مثالًا على أخلاقيات القناعة، بينما يُعبر المعياران الأخيران عن أخلاقيات المسؤولية (Molendijk, 2025).

تحليل نتائج النظريات العلمية:

النظرية الواقعية هي نظرية رئيسية في العلاقات والتحالفات الدولية وتقوم على مبدأ أن المصلحة الشخصية للدول هو الذي يقود علاقاتها الدولية. فهي ترى أن واقع الحياة عبارة عن فوضى وصراع ويجب التعامل معه وفق هذا الأساس وليس وفق ما نريده أن يكون علية وأن الواقع الذي يعيشه الناس عبارة عن نزاع من أجل السيطرة وتحقيق المصالح الشخصية. فالنظرية الواقعية ترى الأحداث مثلما هي، ووفقا لذلك فهي تؤمن أن الدول هم أصحاب السلطة العليا في العلاقات والتحالفات الدولية ولا توجد قوة ممكن أن تتفوق على نفوذ الدول بما فيها المنظمات والمعاهدات الدولية.

فالدولة وفقا لهذه النظرية هي الفاعل الأساسي في بناء المجتمع الدولي فبدون سيادة الدول لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتشكل. وبما أن الدولة هي الفاعل الأساسي في المجتمع الدولي، لذلك وبناء على ما تومن به هذه النظرية من قوة السيطرة والمصلحة الشخصية وأن الطبيعة البشرية أنانية وتميل للنفوذ مما ينعكس على سلوك الدول، فالدول هنا تسعى لبناء التحالفات مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصالحها والسعي على الحفاظ على مكانتها الدولية من خلال القوة العسكرية والاقتصادية. النظرية الواقعية ترفض الأيمان بالأخلاق وتطبيقه

في التعاملات الدولية، فهي تعتقد أن الأخلاقيات قد تكون إحدى الأولويات في حياة الفرد، ولكن ليس قي سياسات الدول.

أما النظرية الليبرالية فتركز على الحرية الفردية وحقوق الإنسان وأن لكل فرد حق في التفكير والتعبير والعيش وفق ما يشاء. هذه النظرية تطالب بحقوق المساواة بين الناس والسعي للحصول على حقوق عالمية تجعل الجميع متساوي أمام القانون بدون النظر الى دينه وعرقه وجنسه. لذلك طالبت هذه النظرية بوجود المؤسسات الديمقراطية وتطبيق مبدأ العدالة على الجميع وأن الحكومة الرسمية يجب إلا تتدخل بشكل كبير في الاقتصاد وفي عمل المؤسسات لتعزيز الابتكار والمنافسة. هذه النظرية تدعو لوضع قيود على سلطة الدولة ورفع شرعية السلطة الديمقراطية ونادت باستخدام العقل لفهم العالم وللتعايش مع التعددية والاختلاف.

نظريات التدخل الإنساني تجمع ما بين النظرية الواقعية التي تؤمن بمبدأ المصالح الشخصية وقوة السلطة وما بين النظرية الليبرالية التي تؤكد على أهمية حقوق الإنسان والمسؤولية الاجتماعية. فنظريات التدخل الإنساني ترى وجوب استخدام القوة والسلطة في سبيل حماية حقوق الإنسان خاصة في حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي. هذه النظريات تحاول جعل التدخل العسكري القصري والهيمنة الاقتصادية شرعية تحت ذريعة حماية الأفراد.

في الوقت ذاته، ترى النظرية البنائية أن التجربة الشخصية والتفاعل الاجتماعي هم أساس العلاقات بين الدول. وأن تفاعل الدولة مع المجتمع الدولي والاحتكاك بخبرات وتجارب الدول الأخرى يجعلها قادرة على دمج معلومات جديدة مع

ثقافتها السابقة وبالتالي توليد فهم أعمق لماهية الصراعات والنزاعات وبالتالي طرق ابتكارية في حل المشكلات وتجاوز التحديات وفرص أكثر للعلاقات المبنية على النقاش والحوار الفعال.

النظريات الكبرى كالنظرية الواقعية القائمة على مفهوم الصراع الدائم، والنظرية الليبرالية التي تؤمن بمفهوم التعاون والنظرية البنائية المبنية على فكرة الأمن الاجتماعي معا ساهمن في توسيع مفهوم الأمن من الجانب العسكري والقوة المسلحة للجانب الاقتصادي والمجتمعي والبيئي مع التركيز على الهوية والمصالح الشخصية للدول. هذا التوسع في هذه النظريات الثلاث ركز على حماية الأفراد والمجتمعات من التهديدات التي تؤثر على حياتهم بدل من التركيز على الأمن فقط، وهذه المقاربات بين النظريات الثلاث حاولت تجاوز التحليل العقلاني التقليدي للأمن وتضمن مفاهيم أوسع وأنتقل الأمن من التركيز على التهديدات العسكرية للدولة إلى مفاهيم أوسع تشمل أمن الأفراد والمجتمعات والموارد.

ومن أهم النظريات التي ولدت ردت فعل قوية فور ظهورها هي النظرية الماركسية التي تتمحور حول الصراع الطبقي. فهذه النظرية ترى التاريخ من منظور صراع بين الطبقات (طبقة الحكام وطبقة المحكومين) وهذا الصراع هو الذي يولد التغيير الثوري في المجتمع الدولي. فكارل ماركس مؤسس هذه النظرية يرى أن المجتمعات تتطور عبر تناقضات قوى الإنتاج وعلاقاتها. وترى أن الرأسمالية ستؤدي حتما إلى ثورة طبقة العمال لإسقاط الحكام والمالكين للإنتاج. النظرية الماركسية تفسر تطور العالم من خلال الظروف المادية

والإنتاج الاقتصادية، فالجانب الاقتصادي هو الذي يحدد البنية الاجتماعية والسياسية للأفراد وللدول.

وهناك نظرية لها طابعها الخاصة إلا وهي النظرية النسوية التي حاولت فهم وتحليل التحالفات والعلاقات الدولية من مبدأ عدم المساواة بين الجنسين والمطالبة بمساواة المرأة بالرجل في السياسة والاقتصاد والثقافة، ودعت في الوقت ذاته الى تفكيك الأنظمة التي تميز بين الذكور والإناث. فهذه النظرية درست دور المرأة ودرست إمكانياتها وقدرتها في إحداث تغيير في المجتمع الدولي وقدرتها بسبب جنسها على بناء علاقات دولية قائمة على العدالة والمساواة الكاملة بين الجنسين في جميع المجالات.

هذه النظرية نادت بضرورة منح المرأة نفس الفرص والحقوق التي يتمتع بها الرجل، وحاولت فحص الأسباب الجذرية لتبعية المرأة للرجل، وفهم السبب وراء هيمنة الرجل على المرأة في جميع مجالات الحياة. كما حاربت هذه النظرية جميع الأنظمة الاجتماعية والثقافية التي اعتبرت المرأة كيان أدني من الرجل. طالبت هذه النظرية بمشاركة المرأة في صنع القرار وطالبت بحقوقها للوصول للموارد المختلفة وحاولت فهم الأدوار الاجتماعية والممارسات الثقافية التي تؤثر على المرأة، ونقدت العلم التقليدي الذي تحيز ضد المرأة وسلطت الضوء على تجارب النساء الناجحات كجزء من المعرفة بمدى إمكانياتها.

أما نظرية السيادة وعدم التدخل والتي تعتبر مبدأ أساسي في القانون الدولي القائمة على منح كل دولة سيادة مطلقة وحق مطلق في حكم نفسها داخليا دون أي تدخل من أطراف خارجية وبالتالي هي صاحبة القرار فيما يخص أرضها

وهذا الأمر يضمن استقلالها وسيادتها. هذه النظرية تتعارض مع نظريات التدخل الإنساني، وهذا التعارض أدى الى جدل واسع حول مدى تقييد السيادة وبالتالي نتج صراع بين التمسك بالسيادة المطلقة والسماح بالتدخلات الخارجية العسكرية لحماية حقوق المدنيين. فنظرية السيادة وعدم التدخل توجب على الدول الامتناع في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وإذا تدخلت فإن ذلك يعتبر انتهاكا لسيادتها واستقلالها، هذه النظرية كذلك تؤمن بالسلطة العليا للدول على إقليمها ومواطنيها وتؤمن بقدرة الدولة على الحكم الذاتي دون رقابة أو تدخل من دولة أخرى.

ولكن هذ النظرية واجهة العديد من التحديات بالأخص في ظل الحروب مما أدى إلى تطور مفهوم التدخل الإنساني. وبالتالي أصبح هناك صراع بين ضرورة احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وما بين ضرورة حماية البشرية من الانتهاكات التي تتركب في حقها بسبب صراعات دولها الداخلية مما أدى الى تباين في الآراء متى يكون التدخل الإنساني مشروع. في الوقت ذاته، فإن الدول الكبرى غالبا ما تتدخل لحل مشاكل المدنيين في الدول الأخرى إذا توافق هذا التدخل مع مصالحها الشخصية الأمر الذي يضعف مبدأ عدم التدخل.

في الوقت ذات جاءت نظرية مسؤولية الحماية لتعتبر أن السيادة المطلقة للدولة ليست حقا مطلقا. وأنه عندما تفشل دولة في حماية سكانها من الانتهاكات الجسيمة كالإبادة الجماعية، وجرائم القتل والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية فإن المجتمع الدولي يحق له التدخل عبر وسائل سلمية أولاً

كالدبلوماسية، ومن ثم اللجوء للقوة، ولكن تحت أشراف الأمم المتحدة ومجلس الأمن. هذه النظرية حاولت سد الفجوة بين مبدأ عدم التدخل وحماية حقوق الإنسان والتدخل الإنساني. ولكن تطبيق هذه النظرية واجه جدلا وتحديات في التطبيق بالأخص في بلدان مثل ليبيا وسوريا حيث أن معايير التدخل غير واضحة.

أما نظرية الواقعية السياسية والمصالح الذاتية فتؤمن بوجوب امتلاك القوة وتأمينها لضمان أمنها وتحقيق مصالحها الوطنية حتى وأن كان على حساب المبادئ الأخلاقية وذلك إيمانا من إن النظام الدولي هو نظام فوضوي يفتقر لسلطة مركزية تديره. بالتالي فالمصلحة الوطنية هي البوصلة وسط هذا النظام الفوضوي الذي يفتقر لحكومة عالمية، فالدول وفقا لهذه النظرية تتحرك من دافع الحفاظ على أمنها ووجودها وتحقيق مصالحها الشخصية وتستخدم القوة لحماية هذه المصالح وتعتبرها الوسيلة الأساسية لتحقيق الأمن والمصلحة مما دفع الكثير من الدول لزيادة قوتهم. ونظرية مجمع الأمن الإقليمي فتؤمن بفكرة أن الأمن القومي لكل دولة مرتبط بأمن جيرانها وأن أي تهديدات أمنية للدولة المجاورة ستنتقل لها بسهولة.

فهذه النظرية ترى الأمن من زاوية الإقليم الذي يضم مجموعة من الدول وبالتالي فإن مخاوفها الأمنية تترابط لدرجة لا يمكن معها تحليل أمن أي دولة بمعزل عن الأخرى. فالتفاعلات الأمنية كالصراعات والتحالفات تتم داخل حدود أقاليم واحد، وجميع الدول الموجودة على هذا الأقليم تتأثر بهذه التفاعلات مما

يستدعي تدخلها المباشر للحد من تفاقم هذه التهديدات. فعلى سبيل المثال التنافس السعودي الإيراني يؤثر على جميع دول الشرق الأوسط.

ولدينا نظرية الجغرافيا السياسية Geopolitics التي فسرت التحالفات الدولية والتدخلات العسكرية من زاوية الجغرافيا. فهذه النظرية تؤمن بإن موقع الدولة والموارد الطبيعية التي تمتلكها يؤثران بشكل مباشر على مكانتها الدولية وعلى قوتها. فالدول المطلة على مناطق ساحلية أو ممرات بحرية تمتلك قوة كبيرة للسيطرة على البحر وعلى الأساطيل والمضايق البحرية وبالتالي تكون لها القوة أكثر من نظيراتها من الدول البعيدة عن محاذاة البحار. كما أن الثقافة والتعداد السكاني يساهم في منح جغرافية الدولة قوة مضاعفة. فالموقع والموارد والتضاريس المتولدات من جغرافية الدولة يلعبن دوراً محورياً في الصراع والسلطة والنفوذ الدولية. وكلما حاولت دولة توسيع خرائطها السياسية تغير موازين القوى العالمية وفقا لذلك. تغير موازين القوى العالمية والإقليمية هو ما ركزت عليه نظرية انتقال القوى Power Transition Theory، فالدول التي يصبح نفوذها أكبر بسبب مواردها وموقعها وتضاريسها أو حتى بسبب اقتصادها او نفوذها العسكري أو حتى قوتها الناعمة تحاول التغلب على القوى الكبرى الأخرى مثل صعود الصين واليابان. ولكن في الوقت نفسه فإن التغير في موازين القوى العالمية بين الدول العظمى والقوة الجديدة الصاعدة يهدد الاستقرار الدولي ويؤدي إلى توليد مزيد من الصراعات الدولية ما لم تستطع القوة الجديدة أضعاف النظام السابق وتقليل مجال هيمنته. فالقوة الصاعدة دائما تحاول إعادة تشكيل النظام العالمي ليتوافق مع مصالحها مما يزيد من احتمالية نشوب حروب كما

هو الحال في ألمانيا والصين. كما أن تكاثر القوى الصاعدة يضعف من دور المؤسسات الدولية التي قد تكون غير قادرة على استيعاب القوى الصاعدة.

ولمحاولة إيجاد حل للنزاع بين القوى الكبرى جاءت نظرية استقرار الهيمنة Hegemonic Stability Theory لتؤكد على حاجة النظام الدولي ليكون أكثر استقرار من خلال السماح لدولة واحدة بالهيمنة والسيطرة على العالم. فهذه النظرية ترى أن وجود قوة عظمى تمتلك المقومات العسكرية والاقتصادية تهيمن وتسيطر على النظام العالمي كفيل بوضع قواعد تدير النظام الدولي، وهذه القوة ستساعد في تقليل الفوضى وتسهيل التعاون الاقتصادي والسياسي.

بينما نظرية التفاوض والصراع فترى أن بالإمكان إدارة الخلافات الدولية وتقليل حدتها والوصول لتسوية ولاتفاقات عبر أداة حضارية بدل اللجوء للقوة. فالتفاوض يعمل على تحويل وجهات النظر المتعارضة إلى حوار بناء ويعمل على التركيز على استراتيجيات ومهارات حضارية لحل المشكلات. فعن طريق تبادل الآراء والحوار الجيد ترى هذه النظرية أنه بالإمكان الوصول لحلول مقبولة ومنافع مشتركة وفض النزاع، وفي ذات الوقت تحقيق مكاسب، وبناء الثقة، وتوفير الوقت، والموارد. والتفاوض بحسب هذه النظرية يستخدم كبديل للحرب في التحالفات الدولية ويقلل من حدة التوترات التي تتصاعد في أحيان كثيرة لتصبح نزاع فعلي ويحاول كل طرف إلحاق الضرر بالأخر والسيطرة علية. وفي السياق ذاته، جاء ميثاق الأمم المتحدة كقانون دولي يعمل على إدارة العلاقات بين الدول وفق مجموعة من القواعد والمبادئ. فالقواعد والمعاهدات المبرمة عن طريق الأمم المتحدة كمساواة السيادة ومنع استخدام القوة العسكرية وتسوية

النزاعات بالطرق السليمة تعتبر ملزمة للدول الأعضاء. القانون الدولي ساهم في إدارة النزاعات العالمية والتقليل من خطورة وقوع حروب عالمية جديدة، وساهم في تطوير منظومة قانونية متكاملة لحماية حقوق الأفراد. وميثاق الأمم المتحدة يعتبر وثيقة حيوية لحفظ السلم والعدل في العالم ويعتبر أساس متين لتوجيه المجتمع الدولي عبر مجموعة من الأسس والمبادئ القانونية.

كذلك فإن من أهم النظريات ذات الصلة بموضوع الدراسة نظرية العقد الاجتماعي لهوبز Hobbesian Social Contract التي تؤمن بإن البشر يعيشون في فوضى وحرب دائمين، وللوصول لحالة من السلم الدائم بينهم لأبد أن يتنازلوا عن جزء من حقوقهم وحرياتهم للدولة أو لسلطة مركزية قوية مقابل حصولهم على الأمان والنظام. وهذا التنازل من قبل الأفراد هو تنازل دائم ولا يمكن التراجع فيه لضمان عدم انهيار المجتمع. إما نظرية الاحتواء Containment التي صاغها الدبلوماسي جورج كينان بهدف منع الاتحاد السوفيتي من الانتشار خلال الحرب الباردة. جورج كينان كان يرى أن الاتحاد السوفيتي قوة توسعية ومن الصعب التوصل لسلام دائم معها لذا فإنه على أمريكا أن تحتويها لمدى طويل لمنع توسع نفوذها وفي ذات الوقت دعم الشعوب الحرة لمقاومة الشيوعية. فهذه النظرية أكدت على ضرورة استخدام الدبلوماسية والضغط السياسي والتحالفات العسكرية بدلا من المواجهة المباشرة والحرب مع التركيز على اضعاف النظام السوفيتي ومنع انتشار الشيوعية.

والنظرية الأخيرة التي تكلمت عن موضوع الدراسة هي نظرية الحرب العادلة Just War Theory التي حاولت الإجابة على سؤالين محوريين. الأول، متى

يحق للدولة اللجوء للقوة؟ والثاني، كيف يجب أن تتصرف الدولة أثناء النزاع؟ فنظرية الحرب العادلة تبحث عن أسباب عادلة ومشروعة لإعلان الحرب أو لمواجهة الخصم، هذه النظرية تحاول إضفاء الطابع الديني والشرعي لاندلاع الحرب التي تخوضها دولة ضد دولة أخرى.

الفصل الرابع
تحليل دراسة الحالة

أهم الصراعات الإقليمية التي عانت منها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نتيجة للتحالفات الدولية وللتدخل العسكري الأجنبي تتضمن **الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي** المستمر الذي تصاعد مؤخرا بعد حرب غزة عقب أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، **والحروب بالوكالة في كل من سوريا واليمن وليبيا والعراق ولبنان** بدعم من إيران للحوثيين ومشاركة دولية من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، **والنزاعات الدائمة بين إيران والمملكة العربية السعودية** لأسباب جيوسياسية وأيدولوجية، **والصراع الإيراني–الإسرائيلي** الذي يتسبب في هجمات متبادلة وتدخلات دول كبرى وصراع نفوذ وهيمنة على المنطقة بالأخص بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، **وصراع النفوذ التركي** لزيادة هيمنة تركيا في المنطقة عبر تدخلها في سوريا وتواجدها في ليبيا وإفريقيا والذي يجعلها في مواجهة دائمة مع قوى كبرى أخرى .

الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يعود إلى ما يزيد عن خمسين عاما متواصلا ويعتبر من أكثر الصراعات امتدادا في العالم المعاصر، تمتد جذور من أواخر القرن التاسع عشر وحتى الإعلان عن احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية في عام ١٩٤٨. كانت منطقة الشرق الأوسط تحت السيطرة العثمانية، ومع بدء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨) حدثت تغييرات سياسية في المنطقة أثرت سلبا على السياسية الداخلية والخارجية لفلسطين وولدت على أثرها القضية الفلسطينية، بالتحديد في ٢ نوفمبر من عام ١٩١٧ الذي أطلق فيه "وعد بلفور" من قبل وزير الخارجية البريطاني "آرثر بلفور". وعد بلفور تعهد على أقامه وطن لليهود في فلسطين، بدون النظر للفلسطينيين ولأرضهم. أبرز التغييرات

السياسية التي شهدتها المنطقة أبان الحرب العالمية الأولى هي الضغوط الدولية بين القوى الكبرى، ووعد بريطانيا بالاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية مقابل دعم العرب لها في الحرب، فجميع الأراضي العربية أعلنت استقلالها عن الدولة العثمانية باستثناء فلسطين. حيث حدث تناقض بين وعد بلفور الذي منح أرض لليهود على الأراضي الفلسطينية، وبين ووعد بريطانيا للعرب بتحريرهم من السيطرة العثمانية، مما أدى لتوترات مستقبلية واعتبر الفلسطينيين أن هذا الوعد خيانة لهم (الكجك، ٢٠٢٥).

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبالتحديد في عام ١٩٢٠ بدء الانتداب البريطاني على فلسطين وأصبحت فلسطين تحت السيطرة البريطانية بشكل رسمي، وبدء تطبيق وعد بلفور وبدأت الهجرة اليهودية لفلسطين تتزايد، وفي المقابل بدء النزاع الفلسطيني يزداد، محاربين بذلك فكرة اليهود لأقامه دولة لهم على أراضيهم، حيث استمر الإرهاب والعنف من الجانبين مع جهود مستمرة من قبل الدول العربية لمقاومة هجرة اليهود واستقلال فلسطين بالأخص في عام ١٩٣٧، كما حاولت بريطانيا تحقيق الاستقلال بأشكال مختلفة وبالنهاية تحول ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، ومن هنا أصبحت القضية الفلسطينية تأخذ طابعها الدولي. ومع تزايد التوترات بين رفض الفلسطينيين لأقامه دولة يهودية على أراضيهم وبين ووعد بلفور الذي توعدت فيه بريطانيا أقامه دولة لإسرائيل على الأراضي الفلسطينية، قررت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ طرح خطة قسمت فيها فلسطين الى دولتين: دولة لليهود ودولة للفلسطينيين. قبلت إسرائيل بالخطة، ولكن الفلسطينيين رفضوها معتبرين أن

هذا التقسيم تهديدا واضحا لحقوقهم ولأرضهم. ففي الفترة ما بين ١٩٢٢ ولغاية ١٩٤٧ حدثت هجرات يهودية واسعة من أوروبا لفلسطين (الكجك، ٢٠٢٥)

في عام ١٩٤٨ انسحبت بريطانيا من الأراضي الفلسطينية، وفي العام ذاته وبالتحديد في تاريخ ١٤ مايو ١٩٤٨ تم الاعلان عن تأسيس دولة إسرائيل في مدينة تل أبيب وبحضور مندوبو المنظمات والأحزاب اليهودية في البلاد فور انتهاء الانتداب البريطاني.

هذا الإعلان أدى إلى اندلاع حرب في ذات العام بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لفلسطين وهي مصر والأردن، والعراق، وسوريا، ولبنان. هذه الأحداث ولدت ما يعرف باسم "النكبة الفلسطينية" والتي غيرت الطبيعة الجغرافية لفلسطين وولدت نحو ٧٥٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني نزحوا لدول الجوار وخرجوا من معظم أراضيهم قسراً. نجحت الحركة الصهيونية بتأسيس دولة لها على الأراضي الفلسطينية، وأصبحت فلسطين بعد هذه الأحداث تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبدء التهجير الإجباري للفلسطينيين من أراضيهم. ومن هنا بدأت مأساة الشعب الفلسطيني المستمرة ليومنا هذا. أصبح الشعب الفلسطيني يعيش في صراع وشتات وقمع وعنف مستمر من قبل اليهود، بالمقابل استمرت إسرائيل بالتوسع في الضفة الغربية وقطاع غزة. هذه الأحداث شكلت من القضية الفلسطينية قضية حقوق إنسان (محمد، ٢٠٢٥).

بعد سنوات عدة من الإعلان عن قيام دولة إسرائيل طالب رئيس الوزراء أرئيل شارون بتاريخ ٤ يونيو عام ٢٠٠٣ الاعتراف الرسمي بالكيان الإسرائيلي في

مؤتمر عقد في العقبة، ومن بعده تتالت مطالبات شبيهه من قبل رؤساء الحكومات الإسرائيلية وأخرهم بنيامين نتنياهو (سلامة، ٢٠١٥)

مع السنوات أصبحت فكرة الاحتلال الإسرائيلي هو واقع الفلسطينيين إلى أن حدث الانتفاضة الكبرى ١٩٨٧-١٩٩٣ كرد فعل للسياسة القهرية للاحتلال، حيث قام الفلسطينيين في مقاومة القوات الإسرائيلية بالمظاهرات والعصيان المدني بعد أن دهس سائق شاحنة إسرائيلي سيارة مجموعة من العمال الفلسطينيين عند حاجز "إيريز" الاحتلالي في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ أثناء عودتهم من العمل داخل إسرائيل إلى غزة مما أدى إلى مقتل ٤ منهم وإصابة ٧ آخرين. أنخرط الشعب الفلسطيني بكل طبقاته وقطاعاته، نساء ورجال وعمال وأكاديميين في الانتفاضة، حيث سارو في مظاهرات ومسيرات استمرت سنوات كان سلاحهم الأول الحجارة (الأسعد، ٢٠٢٣).

تحولت جنازات العمال الأربعة الى مسيرات غضب في غزة وشوارع جباليا وهاجم الفلسطينيين مراكز الشرطة الإسرائيلية بالحجارة فرد الجنود الإسرائيليين بالنار مما تسبب في مقتل واصابات العشرات من الفلسطينيين. الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني لم تتوقف منذ عام ١٩٤٨ والقوانين التعسفية كقانون الطوارئ ورفع خطط الاستيطان والممارسات العنصرية والحرمان من مقومات الحياة والاعتقال والتعذيب والعقاب الجماعي زادت من خنق الفلسطينيين، ومن هنا صار تحول في القضية الفلسطينية وظهرت حركات مقاومة في الداخل الفلسطيني كحركة المقاومة الفلسطينية "حماس"، التي أصدرت بيانا يدعو الشعب الفلسطيني لمواجهة شاملة للمحتل وكان ذلك بيانها

الأول، منذ ذلك الوقت وحركة حماس جزء من المشهد السياسي الفلسطيني ليومنا هذا، كما ساهمت هذه الانتفاضة في تزايد اهتمام المجتمع الدولي بالقضية الفلسطينية بعد أن تراجع الاهتمام العربي بها لاسيما بعد مؤتمر القمة العربية في الأردن عام ١٩٨٧ الذي غاب فيه الملف الفلسطيني تلاه جمود عربي تجاه القضية (الجزيرة، ٢٠٢٣).

استمرت المظاهرات والمواجهات اليومية وبدء الشعب الفلسطيني ينظم نفسه بنفسه من خلال لجان شعبية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، دعت هذه اللجان العمال الفلسطينيين الى الاستقالة من العمل داخل الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل وتعزيز الوحدة الوطنية، الأمر الذي دفع إسرائيل الى حضر جميع اللجان الشعبية الفلسطينية عام ١٩٨٨ الى أن انهارت نتيجة العامل الاقتصادي وضعف التمويل. سخر الشعب الفلسطيني وسائل الإعلام المختلفة لصالح الانتفاضة من بينها الصحافة المكتوبة والبيانات والمنشورات والشعارات الجدرانية والمسيرات والهتافات والصور والملصقات والأغاني والأهازيج واستخدموا الحجارة الصغيرة كسلاح لمهاجمة الجنود الإسرائيليين، ورد الاحتلال بالرصاص المطاطي والحي والقنابل الغازية، كما حاول جيش الاحتلال استخدام جميع السبل لإيقاف الانتفاضة فحظر التجول في القرى والمدن واغلق المدارس والجامعات ولاحق الناشطين وافتتح معتقلات جديدة كسجن النقب الصحراوي وسجن عوفر التي كانت تفتقر لأبسط حقوق الإنسان وحاولوا استهداف أعضاء حركة حماس (الجزيرة، ٢٠٢٣).

بدأت بعد ذلك الأمم المتحدة بإصدار قرارات تدين الاحتلال الإسرائيلي وتسن قرارات تتعلق بحقوق الفلسطينيين، كما دعت لوجود حوار مشترك بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية بعد المفاوضات بين العرب والفلسطينيين وإسرائيل برعاية أمريكية نهاية عام ١٩٩٢. وعلى أثر جهود المنظمات الدولية تم التوصل لاتفاقية أطلق عليها اتفاقيات أوسلو في عام ١٩٩٣ برعاية من الولايات المتحدة الأمريكية لوقف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، تم الاتفاق في البيض الأبيض بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ووزير خارجية روسا ووزير خارجية الولايات المتحدة والرئيس الأمريكي بيل كلينتون. نصت الاتفاقية بوجوب إقامة سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولكن الاتفاقية فشلت واستمر الإسرائيليين في عملياتهم العسكرية ضد الفلسطينيين، وتزايدت معها التوترات الداخلية الفلسطينية (الجزيرة، ٢٠٢٣)

وفي السنوات ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٥ انفجرت انتفاضة ثانية عرفت باسم انتفاضة الأقصى الذي كان سببها الرئيسي هو زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "أربيل شارون" للمسجد الأقصى في القدس برفقة نحو ٣،٠٠٠ من شرطة الاحتلال والمخابرات الإسرائيلي، الأمر الذي أثار غضب الفلسطينيين وتسبب في مواجهات عنيفة بين الفلسطينيين الذي رفضوا دخول أربيل للمسجد الأقصى فقاموا بطرده هو وقواته، الأمر الذي تسبب في سقوط العديد من الضحايا وتدهور العلاقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فقد شهد يوم ٢٨ سبتمبر من العام ٢٠٠٠ مواجهات بين مصلين في المسجد الأقصى وشباب غاضبين مع

قوات الاحتلال الإسرائيلي الذين اقتحموا باحات المسجد، فكانت تلك الساعات هي الشرارة الأولى لانطلاق "انتفاضة الأقصى". حدث اضراب عام عقب هذا الحدث شمل كافة المدن والقرى الفلسطينية استشهد على أثره العديد من المواطنين واصابة أخرين واستشهاد الطفل محمد الدرة بين يدي أبية بعد محاصرة النيران الإسرائيلية له فهزت صورته ضمائر البشر في كل أرجاء العالم. في عام ٢٠٠٢ اجتاح الاحتلال مدينة قلقيلية وطولكرم وبيت لحم وسلفيت وجنين ونابلس مرتكب خلال اجتاحه العديد من المجازر بحق المدنيين الفلسطينيين أبرزها مجزرة جنين، كما دمر البنى التحتية والمدن والمنازل والمنشآت، ووصل أعداد الشهداء للمئات والجرحى للآلاف. كان من أبرز نتائج هذه الانتفاضة بناء جدار الفصل العنصري الذي بلغ طوله ٧٢٨كم الذي التهم حوالي ٢٣٪ من الضفة الغربية أهمها جنين وقلقيلية وسلفيت والقدس، وتم تقسيم الضفة الغربية الى كينونات منفصلة وضم حوالي ١١ قرية الى أراضي ٤٨ (وفا، ٢٠٢٤).

وبعد مرور فترة طويلة من التوترات، بدأت ما بين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ "حرب الرصاص المصبوب" بتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ بهدف إضعاف قدرة حركة حماس العسكرية التي كانت تطلق صواريخ على المدن الإسرائيلية من قطاع غزة، في حين أطلق على هذه الحرب أسم "معركة الفرقان" من قبل المقاومة الفلسطينية التي استمرت لمدة ٦ أشهر وانتهت في يونيو عام ٢٠٠٨ برعاية مصرية اسفرت عن مقتل ١٥٠٠ شهيداً ودمار البنية التحتية لغزة واستهداف المدارس، والجامعات، والمساجد، والمستشفيات، واستهداف مراكز حركة

المقاومة الفلسطينية "حماس" الذي دعا رئيس مكتبها السياسي خالد مشعل لانتفاضة في قطاع غزة والضفة الغربية وتسيير صواريخ من قبل المقاومة على المناطق الإسرائيلية مستخدمة صواريخ ذات مدى بعيد لتصل إلى عسقلان وسديروت، كما قصفت كتائب عز الدين القسام قاعدة جوية إسرائيلية لأول مرة بصاروخ غراد مطور. عقب ذلك، أطلقت إسرائيل في ٣ يناير ٢٠٠٩ هجوما بريا لاستهداف موقع حركة حماس مستخدمة الأسلحة المحرمة دوليا من بينها اليورانيوم المنضب، حيث لوحظ أثار لمادة اليورانيوم في أجساد القتلى والمصابين بالإضافة للفسفور الأبيض، وهو الذي تسبب في أثارت جدلا دوليا حول استخدام هذه الأسلحة، فعمت المظاهرات عواصم عالمية احتجاجا بما تفعله إسرائيل على الأراضي الفلسطينية. انتهت الحرب باستشهاد أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني وأصابت الآلاف وتعريض قطاع غزة لدمار كبير، حيث تدمرت المباني والمرافق الحيوية وذلك في ١٨ يناير ٢٠٠٩ بعد موافقة فصائل المقاومة موافقتها على وقف أطلاق النار واهمالها نحو أسبوع لمغادرة قطاع غزة وفتح المعابر الحدودية لدخول المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني، خلال هذه الفترة أطلقت المقاومة الفلسطينية نحو ٩٨٠ صاروخا باتجاه مستوطنات وقواعد الاحتلال (الجزيرة، ٢٠٢٣).

وفي عام ٢٠١٢ قامت إسرائيل باغتيال أحمد الجعبري، قائد عز الدين القسام وهو الجناح العسكري لحركة حماس مما أثار ردة فعل عنيفة في قطاع غزة تسببت في أطلاق صواريخ جديدة من قبل حركة حماس باتجاه المدن الإسرائيلية وهو ما أظهر التقدم في القدرة العسكرية لحركة حماس. انتهت الحرب بوساطة

مصرية (محمد، ٢٠٢٥). وفي عام ٢٠١٤ تم اختطاف ٣ شبان إسرائيليين في الضفة الغربية من قبل الفلسطينيين، تولد هذا الاختطاف في اندلاع حرب كانت واحدة من أطول الحروب وأكثرها دماراً بالأخص لمخيمات اللاجئين، مع تواصل حركة حماس استهداف مناطق مختلفة في المدن الإسرائيلية بالصواريخ. دمرت الحرب العديد من المباني السكنية والمستشفيات والمدارس في قطاع غزة واستشهاد نحو ٢١٠٠ فلسطيني. في عام ٢٠٢١ حاولوا الإسرائيليين تهجير الفلسطينيين من منازلهم والاعتداء عليهم في المسجد الأقصى وحي الشيخ جراح، الأمر الذي استفز حركة حماس وجعلتها ترد بصواريخ على القدس وتل أبيب مما أدى الى تصعيد شامل للحرب. تدخلت الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار بعد استشهاد نحو ٢٥٠ فلسطيني. في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٣ بدأت حرب طوفان الأقصى التي استمرت بين ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بعد عملية عسكرية شنتها حركة حماس ضد إسرائيل، الأمر الذي دفع إسرائيل للرد على الضربة بقوة مما ولد خسائر بشرية بين الطرفين (محمد، ٢٠٢٥).

على مدار ٢٠ عاما ظلت إسرائيل ترتكب أبشع الجرائم بحق الفلسطينيين وبالأخص في قطاع غزة رغبة منها في إسقاط المقاومة الفلسطينية في غزة وتحديدا في خان يونس ودير البلح وحي الشجاعية باعتبار غزة هي المدينة الوحيدة التي تحررت من الاحتلال الإسرائيلي منذ سبتمبر ٢٠٠٥. بتاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ أطلقت حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" بدون سابق إنذار عملية عسكرية تعتبر الأول من نوعها على الاحتلال الإسرائيلي بقيادة قائد أركان المقاومة محمد الضيف تحت أسم "طوفان الأقصى". "طوفان الأقصى"

هز صورة الاحتلال الإسرائيلي التي اعتبرت طوال أعوام مضت قوة لا تقهر في الأذهان، فقد قام عناصر المقاومة الفلسطينية "حماس" باقتحام السياج الأمنية الإسرائيلية واقتحام مواقع الاحتلال العسكرية بشمال غزة، وقع نتيجة هذا الهجوم المئات من قوات الجيش الإسرائيلي وتم أسر عدد كبير من جنودهم، كذلك تم قصف المواقع الاستراتيجية للاحتلال بصواريخ في سديروت وعسقلان وتل أبيب ومطار بن غوريون (الشيخ، ٢٠٢٤).

منذ عام ٢٠٠٨ التي وقعت فيه "حرب الرصاص المصبوب" مرورا بعام ٢٠٠٩ و٢٠١٢و ٢٠١٤ و٢٠١٨ و٢٠٢١ لم تشهد إسرائيل صراع كهذا الصراع فقد وجدت نفسها في شلل تام لم تختبره من قبل نتيجة ما حققته حركة المقاومة من نجاح سواء من ناحية التخطيط، التنفيذ أم من ناحية الابتكار والقدرة على التكيف. فحركة المقاومة الفلسطينية "حماس" استطاعت من خلال حرب "طوفان الأقصى" أحداث زلزال هز كيان الجيش الإسرائيلي وكل من يدعمه. فالصورة التي بنتها إسرائيل عن نفسها وسوقتها للعالم باعتبار أنها قوة لا تقهر ورسمت تلك الصورة أمام الإعلام العالمي تحللت وتلاشت.

أِثر القصف العنيف الذي قامت به حركة المقاومة، رد الجيش الإسرائيلي بتهور من خلال أقامه إبادة جماعية ومجازر عنيفة في غزة وقصف للمباني والمستشفيات وذلك بهدف كسر إرادة المقاومة. كشفت هذه الحرب عن ضعف السلطة الرسمية لفلسطين وضعف الدول العربية في نصرة الشعب الفلسطيني (الشيخ، ٢٠٢٤).

دفعت إسرائيل أثر هذا الصراع ثمن باهظ وكانت هذه الحرب رد فعل للأوضاع الإنسانية الضعيفة التي يعيشها أهل غزة والقتل الجماعي الذي تشهده المنطقة طوال ١٧ عام بفعل الحصار. ندد الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" بالانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني في غزة، إلا أن تصريحاته أثارت غضب الإسرائيليين ولم يقبلوها. تجب الاشارة هنا، إلى أن هذه الحرب لم تكن بدون مبرر، فقد ذكر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس "صالح العاروري" الذي اغتالته إسرائيل لأحقا، أنه كان لدى المقاومة معلومات تفيد بأن الاحتلال الإسرائيلي يهدف لشن حرب كبيرة في قطاع غزة لاحتلالها، فكان "طوفان الأقصى" ضربة استباقية لهذا التخطيط للحرب. بتاريخ ٩ أكتوبر ٢٠٢٣ تم محاصرة قطاع غزة البالغ مساحتها ٣٦٥ كيلومتر مربع والذي يقطنها ٢،٢ مليون نسمة، التي كانت محاصرة منذ ٢٠٠٧ وصرح أكثر من مسؤول إسرائيلي بنواياهم لتدمير القطاع وتهجير سكانه.

دمرت إسرائيل في هذه الحرب المستشفيات والمدراس والمباني، وفعلت في قطاع غزة جرائم لم يعرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية. بلغ عدد الشهداء ٣٥ ألف شهيد و٧٩ ألف مصاب و٢ مليون نازح، مع تخطيط لفصل شمال غزة عن جنوبها (الشيخ، ٢٠٢٤)

الحرب التي شنتها إسرائيل ردا على "طوفان الأقصى" كانت مدمرة لقطاع غزة. إلا أنه وبعد مضي عامين على الحرب، أعلنت قطر عن اتفاق لوقف إطلاق النار بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية. شمل الاتفاق على عودة النازحين من الجنوب إلى شمال القطاع وقد قبل كل من الطرفين بنود الاتفاق وبدء

تطبيقه من يوم الأحد ١٩ يناير ٢٠٢٥. أبرز ما جاء في هذا البند وقف العمليات العسكرية من قبل الطرفين وانسحاب إسرائيل من المناطق السكنية، الأفراج عن نحو ألفي أسير فلسطيني من المحكومين بالسجن المؤبد وألف من المعتقلين، وعودة النازحين إلى مناطق سكنهم، وفتح معبر رفح وتدخيل كميات كافية من المساعدات الإنسانية ومواد الإغاثة لقطاع غزة (الجزيزة، ٢٠٢٥)

وعن دور المجتمع الدولي في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي وحرب غزة، فقد عجزت الأمم المتحدة وكذلك مجلس الأمن باتخاذ قرار بوقف إطلاق النار في حرب غزة وذلك بسبب اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة على العالم بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي. في المقابل، اعتمدت الجمعية العامة لقرار الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو جوتيريش" الذي دعا لوقف إطلاق النار في غزة فورا والى حماية المدنيين وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية في غزة وذلك بموجب المادة رقم ٩٩ من ميثاق الأمم المتحدة، حيث صرح بحجم الكارثة الإنسانية في غزة وحذر من إمكانية تحول القطاع لمقبرة للأطفال مناديا بضرورة السماح بدخول المزيد من الغذاء والماء والدواء والوقود إلى غزة. أما بالنسبة لمنظمة الطليب الأحمر الدولية فقد كان لها دور في تسليم الرهائن الإسرائيليين والمعتقلين الفلسطينيين بالرغم من عدم مشاركتها في المفاوضات. كذلك فقد ساهمت المؤسسات الإنسانية الإغاثية التابعة للأمم المتحدة في توفير الاحتياجات الإنسانية والمساعدات المستمرة للمدنيين في قطاع غزة، كما أن جميع دول العالم وعلى رأسهم جمهورية مصر العربية قدموا مساعدات إنسانية لإنقاذ سكان القطاع (البحيري، ٢٠٢٤).

وفي ٥ نوفمبر ٢٠٢٥ نادت المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة "سيندي ماكين" بضرورة فتح معبر رفح والسماح لوصول المساعدات الإنسانية إلى غزة. وفي السياق ذاته. يرى "إياد نصر" المتحدث الإعلامي السابق بمكتب تنسيق العمليات الإنسانية التابع للأمم المتحدة عجز المجتمع الدولي للسيطرة على الممارسات الإسرائيلية التي حطمت غزة وانتهكت اتفاقيات جنيف، وقد دعا للعمل السريع على الحرب بدون تدخل عسكري وبدون حصار وإغلاق.

أما بالنسبة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) فقد أكدت "أديل خضر" المديرة الإقليمية للمنظمة أن ما يحدث لأطفال غزة هو وصمة عار، داعية جميع الأطراف للعمل على وقف إطلاق النار وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية. ويعمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على رصد الانتهاكات الإسرائيلية بالرغم من عدم مقدرته على تنفيذها. أما المحكمة الجنائية الدولية تركز على مقاضاة المتهمين بالإبادة الجماعية في غزة من الدول الأعضاء والغير الأعضاء بما فيهم إسرائيل. والجدير بالذكر هنا، أن جنوب إفريقيا والأردن قدمتا دعوى لمحكمة العدل الدولية ضد انتهاكات إسرائيل المتعلقة بالفلسطينيين وبقطاع غزة، ووجوب التزامها بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (البحيري، ٢٠٢٤).

الحروب بالوكالة في سوريا واليمن وليبيا والعراق ولبنان وهي صراعات معقدة جداً تخوضها قوى إقليمية ودولية كبرى عبر أطراف ثالثة تعمل كوكلاء لها، عبارة عن فصائل وجماعات مسلحة، وحكومات، وميلشيات، ومرتزقة. تقوم

القوى الإقليمية والدولية بدعم هؤلاء الوكلاء بالمال والسلاح لتصفية حساباتها الإقليمية بطريقة غير مباشرة. هذه الصراعات تتقاطع فيها مصالح جيوسياسية وتتداخل فيها قوى خارجية كإيران وروسيا وتركيا ودول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على أفشال الحلول السياسية وتدمير البنى التحتية.

فالقوة الفاعلة في سوريا قبل سقوط نظام الأسد هما روسيا وإيران، هذه القوة تعمل ضد المعارضة المدعومة من تركيا ودول الخليج وجماعة داعش وقوات سوريا الديمقراطية. فقبل سقوط نظام بشار الأسد، كان هناك تدخل روسي إيراني لدعم النظام، بالمقابل تركيا كانت أكبر داعم لفصائل المعارضة، وفي الوقت ذاته كانت تقام معركة ضد داعش شاركت فيها قوى محلية ودولية.

مع استمرارية الصراع من أجل النفوذ في سوريا بين تركيا وروسيا وإيران. في المرحلة الأولى من ثورات الربيع العربي، أدى فشل نظام بشار الأسد لاندلاع صراع وحرب أهلية في سوريا تحولت هذه الحرب – التي خسر فيها قوات الجيش والمعارضة آلاف من الضحايا – إلى أزمة دولية اشترك فيها دول إقليمية ودولية وقد تم وصفها بالحرب بالوكالة بين هذه الجهات (كايا، ٢٠٢١).

الأبعاد الاجتماعية والثقافية والسياسية والبعد الطائفي بالإضافة لتوازنات القوى الخارجية ساهم في تعقيد الصراع السوري ودفعت البلاد إلى حرب أهلية. لم تكن سوريا موحدة ومستقلة طوال ٢٥٠٠ سنة قبل الميلاد من تاريخها الطويل. ففي الفترة العثمانية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر كانت تحت ظل الحكم العثماني ولم يكن لها كيانا سياسيا مستقلاً، وسكانها يتم تحديدهم بناء على القبيلة أو الطائفة الدينية أو مكان أقامتهم وليس بناء على البلد. النظام العثماني

في ذلك الوقت منح الأقليات الدينية غير المسلمة درجة من الحكم الذاتي، فلم يعترف العثمانيين بالانقسامات داخل الإسلام. بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، انضمت كل من سوريا ولبنان لفرنسا بموجب اتفاق مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠ حيث منعت السلطات الفرنسية أنشاء مجتمع وطني سوري. قام الانتداب الفرنسي بتقسيم سوريا لمناطق صغيرة وضعيفة سياسياً، فأنشئت ست ولايات وهي دمشق، وحلب، واللاذقية، وجبل الدروز، ولبنان الكبير، وسنجق إسكندرونه التي يطلق عليها هاتاي حاليا، استمرت الانقسامات الطائفية والطبقية في سوريا طوال فترة الانتداب (كايا، ٢٠٢١).

استقلت سوريا عام ١٩٤٦ وفور استقلالها قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الاندماج الوطني السوري واضعاف الأقليات المختلفة، فتم إلغاء تمثيل الأقليات في مجلس الشعب السوري عام ١٩٥٣. أندمج شباب الأقليات في الحياة السياسية السورية بالأخص من خلال الجيش وحزب البعث، وبفضل قوة تأثير ضباط الجيش، أكتسب فصيل البعث العسكري اليد العليا بحلول عام ١٩٥٧. في الوقت ذاته، سهل نظام الجمهورية العربية المتحدة انضمام كثير من الشباب السوريين للقطاع العام بالأخص من هم من أصول علوية ودرزية وهو الذي تسبب في ثورة عام ١٩٦٣. ثم في عام ١٩٦٦ حدث انقلاب في سوريا أنهى تعاون ضباط البعث ومنح الأفضلية للضباط العلويين، وصل اللواء العلوي صلاح الجديد للسلطة بانقلاب عسكري عام ١٩٦٦، ولكن بعد ذلك دخل في صراع على السطلة مع حافظ الأسد أنتهى الصراع بانتصار الأسد عام ١٩٧٠ (كايا، ٢٠٢١).

حكم حافظ الأسد استمر من ١٩٧١–٢٠٠٠ قام خلال هذه الأعوام بدعم الريف وتطويره لمواجهة المعارضة الحضرية التي كان أبرزها جماعة الإخوان المسلمين. أستخدم حافظ الأسد نفوذه على قبائل البدو العرب السنة للسيطرة على جماعة الإخوان المسلمين. في فبراير ١٩٨٢ ارتكب حافظ الأسد مجزرة حماة، التي قتل فيها نحو ٥٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ شخص وحاصرت قواته المدينة مدة ٣ أسابيع بهدف منع انتفاضة جماعة الإخوان المسلمين من التصاعد. وهكذا أدت السياسات القمعية لحزب البعث لتعميق الانقسامات الاثنية داخل سوريا (كايا، ٢٠٢١). تولى بشار الأسد السلطة خلفا لوالدة بتاريخ ١٧ يوليو عام ٢٠٠٠ وقد تم عقد الأمل عليه للقيام بإصلاحات سياسية، ولكن الذي حصل في عهده هو فتح الباب لاحتجاجات وتدخلات إقليمية ودولية أسفرت عن مقتل مئات الآلاف حتى سقوط نظامه وهروبه لروسيا بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ (الجرماني، ٢٠٢٤).

أن ثورات الربيع العربي التي بدأت في تونس بتاريخ ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ فتحت الأبواب أمام السوريين لإحداث تغيير سياسي حقيقي. فاندلعت مظاهرات في مارس ٢٠١١ مطالبين بالحرية والكرامة وبإحداث تغيير سياسي إيجابي خالي من الفساد ووضع حد للقمع والفساد والدكتاتورية، ولكن كان يبدو جليا منذ اندلاع الحرب ظهور انقسام سياسي بين الموالين لنظام بشار الأسد وبين المعارضين، فقد قمع نظام بشار الأسد المظاهرات بالسلاح والرصاص الحي والاعتقالات والانتهاكات والاعتداءات على كل من خرج في المظاهرات. وقد تم قصف المناطق المصنفة على أنها مناطق معارضة للنظام من قبل النظام

السوري واعتقل الناشطين السوريين والمتظاهرين السلميين ونصب حواجز في المدن وفي أطرافها وفي الأرياف، مما وولد مشهد اجتماعي واقتصادي سيئ جداً في هذه المناطق أضطر فيه كثير من السوريين للنزوح واللجوء لمختلف دول العالم، وتحولت بعد ذلك سوريا لمنطقة صراع دولي وساحة للصراعات القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي حول شعار المظاهرات من المطالبة بالحرية للمطالبة بإسقاط النظام ورفض حكم بشار الأسد (الجرماني، ٢٠٢٤). توالت الأحداث التي عقدت من المشهد السوري بعد ذلك، فقد بدء الانشقاق في صفوف الجيش السوري منذ اللحظات الأولى للثورة السورية وذلك بسبب رفض الضباط إطلاق النار على متظاهرين من النساء والأطفال وقاموا برمي أسلحتهم. تتالت بعد ذلك الانشقاقات العسكرية في الجيش السوري بسبب تتابع الممارسات غير الإنسانية والغير أخلاقية بحق السوريين وقتل المدنيين العزل. هذا الانشقاق ساهم في تشكيل وتأسيس "حركة الضباط الأحرار" وانضمام الضباط المنشقين من النظام إليها. تزايد عدد الضباط المنشقين عن النظام، وزاد عدد الذين التحقوا بالجيش الحر منهم مع مرور الوقت، وتم توزيع وجودهم في مختلف المناطق الثائرة لحماية الأهالي والمدنيين من سطوة النظام. تطور الأمر بعد ذلك، حيث تم تشكيل عمليات ضد جيش نظام الأسد واستهداف مقره كانت زولها تاريخ ١٦ نوفمبر عام ٢٠١١. تم تمويل الجيش السوري الحر من عدد من الجهات من تجار أثرياء وتنظيمات سياسية مختلفة من دول مختلفة. ومع نهاية عام ٢٠١١ كان الجيش السوري الحر يتوزع في كل من إدلب، وريف، وحلب، وحماة، وحمص، والقصير، والغوطة، ودرعا (الجزيرة، ٢٠٢٥).

ظهرت خلال السنوات الأولى من الثورة السورية جهات قتالية أخرى بالإضافة للجيش السوري الحر مثل تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. عجز نظام الأسد عن السيطرة على المدن الثائرة فقام بقطع الإمدادات الغذائية وإحداث مجاعات جماعية وقصف مستمر بالمدفعية والرشاشات الثقيلة واقتحام المدن والقتال على جبهاتها، تسبب في سقوط الكثير من الشهداء والجرحى وترحيل كل من في المدن والقرى.

كما أستخدم نظام الأسد الأسلحة الكيماوية في مختلف أنحاء سوريا تسببت في مقتل ١٥١٠ سوري وإصابة ما يزيد عن ١١ ألف آخرين. وتعد مجزرة الغوطة من أشد المناطق في سوريا تضررا بالأسلحة الكيماوية، إذا تم استخدام صواريخ محملة برؤوس كيماوي أستشهد أثرها الآلاف من السوريين في الغوطة. أوضحت التقارير الصادرة من الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن ضحايا الثورة السورية حتى عام ٢٠٢٣ عدد كبير من الناس، حيث تم قتل ٢٣٠٢٢٤ سوري، من بينهم ١٥٢٧٢ قتلوا تحت التعذيب، وتم اعتقال نحو ١٥٤٨١٦ شخص وتشريد نحو ١٤ مليون سوري. وتم تخريب ٨٧٤ منشأة طبية، و١٤١٦ مكان عبادة، و١٦١١ مدرسة. وتم تدمير مناطق شاسعة في محافظات سوريا المختلفة (الجزيرة، ٢٠٢٥).

أن ما حصل في سوريا منذ اندلاع الحرب في عام ٢٠١١ أمر بالغ الأهمية والخطورة، وتعتبر من الأحداث الكبرى في تاريخ منطقة الشرق الأوسط. وقد انتهت هذه الثورة – بعد ثلاثة عشر عاما من بدء الثورة السورية – بأسقاط النظام السياسي وتفكيك المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة على يد مجموعة

من الفصائل المسلحة كان أهمها "هيئة تحرير الشام"، وتم من خلال هذه الفصائل السيطرة على العاصمة السورية وباقي المناطق في الفترة الممتدة من ٢٧ نوفمبر ولغاية ٩ ديسمبر ٢٠٢٤ مع تراجع لجميع الدول التي كانت تدعم نظام بشار الأسد في سوريا (السعيدي وآخرون، ٢٠٢٥).

أما في اليمن، فالصراعات تزايدت مع الحرب التي اندلعت في عام ٢٠١١ مع أحداث الربيع العربي وكانت ثورة ضد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح. تصاعدت الأحداث لأحقا ما بين ٢٠١٤-٢٠١٥ مع سيطرة جماعة الحوثيين على صنعاء. لكن هذه الصراعات تعود جذورها لحرب جنوب اليمن الأهلية في عام ١٩٨٦ التي حدثت في جنوب اليمن بين فصائل الحزب الاشتراكي (قائد، ٢٠٢٣).

كان الاحتلال البريطاني يسيطر على اليمن، وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٦٣ اندلعت ثورة اليمنيين ضد هذا الاحتلال بعد سنوات من النضال ضد هذا المستعمر، أسفرت عن خروج أخر جندي بريطاني من جنوب اليمن بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧. تلتها صراعات دموية وعنف ساهمت في توليد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ التي ما تزال تداعيته مستمرة للآن. لم يتوقف العنف والتوحش في جنوب اليمن ولم يعش حالة السلام بعد حرب ١٩٨٦ إلا بعد قيام الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠. أن تبعات أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ ولدت هويات كفواعل للعنف والتسلط تعيد صراعات الماضي بشكل مستمر وتمنع أي محاولة لبناء وطن جديد منتمي الأحزاب يذوب من خلاله الانتماءات المنطقية، والقبيلة، والطائفية، والمذهبية. الشطر الجنوبي من اليمن يشرف على مضيق باب المندب الذي

يعتبر من أهم المضايق الحيوية للتجارة الدولية وورقة رابحة في الحسابات الدولية بالأخص بعد الحرب الباردة (قائد، ٢٠٢٣).

الصراع على سلطة جنوب اليمين بدأ خلال النضال ضد الاحتلال البريطاني، حيث كان هناك طرفان يقودان هذا النضال، الجبهة القومية وجبهة التحرير. الجبهة القومية هي حركة القوميين العرب، أما جبهة التحرير فقد كانت بدعم من جمال عبد الناصر ومن القوات المصرية الموجودة في الشطر الشمالي. اتفقت مصر والسعودية على اخراج القوات المصرية التابعة لجمال عبد الناصر من شمال اليمن، كما أن بريطانيا منعت تولي سلطة عدن لجبهة التحرير بعد الاستقلال لكي تمنع انتصار جمال عبد الناصر، وأصرت على منح سلطة جنوب اليمن للجبهة القومية رغم أنها أكثر يسارية وتشدداً في انتقائها القومي من جبهة التحرير.

وبعد الصراع الذي أدى لخروج جبهة التحرير، والصراع داخل الجبهة القومية وسيطرة الجناح اليساري المتشدد على السلطة وإعلانه التحول للحزب الاشتراكي وتبني الاشتراكية/الماركسية العلمية، أنتقل الصراع لداخل الجناح اليساري نفسه، وفسدت الجهود لتحقيق الوحدة اليمنية. لقد كانت أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ عبارة عن صراع قبلي بثوب ماركسي (قائد، ٢٠٢٣).

أبرز الحروب التي تلت حرب جنوب اليمن الأهلية عام ١٩٨٦، هي الحرب الأهلية اليمنية في يوليو عام ١٩٩٤ التي نشبت بين حكومة صنعاء وأعضاء الحزب الاشتراكي اليمني بهدف محاولة انفصال اليمن الجنوبي عن اليمن

الشمالي وقد أسفرت هذه الحرب بهزيمة القوات المسلحة لليمن الجنوبي وفرار قادة الحزب الاشتراكي اليمني (سعيد وحميد، ٢٠٢٣).

على مدى السبعينيات والثمانينيات كان اليمنيين يعيشون أمل صنع يمن جديد حتى جاء تاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠ الذي أعلن فيه طرفان النزاع في اليمن عن وحدة اندماجية تمت بعد مفاوضات طويلة، ولكن بعد إعلان الوحدة، واجهت اليمن أزمات لا متناهية اقتصادية وسياسية واجتماعية واختلاف في الرؤى بين حزب المؤتمر الشعبي في الشمال، والحزب الاشتراكي في الجنوب. الصراع بدء من جديد أولا في تطبيق بنود اتفاقية الوحدة، وثانيا في تطبيق مواد الدستور، وثالثا في دمج القوات المسلحة. تلتها اغتيالات سياسية لقيادات الحزب الاشتراكي (التلفزيون العربي، ٢٠٢٣).

منذ إعلان وثيقة الوحدة، والأحزاب السياسية داخل اليمن تتزايد إلى أن وصل عددها بعد عامين من الوحدة إلى ٤٦ حزباً لعبت دور رئيسي في تزايد الأزمات في اليمن ومن ثم اندلاع الحرب في ٢١ فبراير ١٩٩٤ في محافظة أبين الجنوبية وبدأت الأمور في اليمن تسوء رغم أتفاق طرفي النزاع بتطبيق الوثيقة. لم تنجح الجهود الدبلوماسية في إيقاف الحرب بالأخص مع تزايد الميليشيات التابعة لكلا الطرفين والتي عززت مواقعهما العسكرية. ونتيجة لذلك تدهورت اليمن اقتصاديا وانهارت المنشآت العقارية والصناعية والمشاريع التنموية في اليمن (التلفزيون العربي، ٢٠٢٣).

تفاقمت الأحداث في اليمن من سيء إلى اسواء، فقد اندلعت بعد ذلك ثورة ضد علي عبد الله صالح في فبراير عام ٢٠١١، ثم استولى الحوثيين على السلطة

في سبتمبر عام ٢٠١٤ الذي أسفر بمطالبة الحكومة الشرعية بالتدخل العسكري من التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية. ليدخل اليمن بعد الحرب في صراع مؤلم سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وسط مطالبات بانفصال الجنوب من جديد. منذ ذلك الحين تحول الصراع لحرب أهلية واسعة النطاق واستمرت المعارك والتدهور الإنساني في اليمن مع استمرار التدخلات الإقليمية والدولية. يعد الطابع القبلي هو المحرك الرئيسي في اليمن اليوم، وهو صاحب النفوذ الواسع. والقبائل اليمنية هي من تدير المناطق التي تسيطر عليها من خلال الحكم الذاتي، وقد أصبح الوفاء للقبيلة في اليمن يفوق الوفاء للحكومة (العزمي وطايع، ٢٠٢٢).

واليوم باتت الهيمنة القبلية هي التي تميز المجتمع اليمني حيث الولاء يذهب للقبيلة وليس للدولة، كما أن العصبية المذهبية والعرقية في اليمن الموزعة بين ثلاث طوائف وهم الزيدية، والشافعية، والإسماعيلية منتشرة في كل انحاء اليمن، كذلك فإن تواجد الحوثيين وسيطرتهم على صنعاء ومناطق رئيسية في اليمن بمساعدة التحالفات الدولية التي شجعتها على السيطرة على موارد الدولة والتحكم بجزء كبير من السكان من خلال أمدادها بالقوة العسكرية والقيادة المركزية فاقمت من تمزق الشعب اليمني. والجديد بالذكر، أن الحركة الانفصالية في الجنوب اليمني تزيد من تعقيد المشهد السياسي في اليمن بسبب غياب الدستور القانوني والدعم الدولي اللازم (اللقاني والحمراوي، ٢٠٢٥).

في ليبيا هناك تصارع بين حكومة طرابلس، والجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، وقوى خارجية متمثلة في تركيا، قطر، إيطاليا، روسيا، مصر، والأمارات. الهدف

الأساسي من الصراع المتولد في ليبيا هو السيطرة على موارد ليبيا النفطية وتأمين مصالح جيوسياسية للقوى المتنازعة، فمنذ فجر التاريخ وليبيا تحتل موقع جيوسياسي فهي بوابة بحرية تربط البحر المتوسط بأعماق إفريقيا، وتعتبر كذلك جسر بري يربط مصر والمشرق بالشمال الأفريقي، وهي تقع على أبواب أوربا (غراف، ٢٠٢٥).

فبعد مرور قرابة ١٤ سنة على سقوط نظام القذافي لا تزال ليبيا منذ ذلك التاريخ تعيش صراعات متعددة الأطراف سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية بسبب الفواعل المحليين والقوى الإقليمية والدولية المنغمسين في الأزمة الليبية بمستويات متباينة. فتعتبر ليبيا كنز استراتيجي وتمتلك مقدرات وموارد داخلية السبب الذي جعلها في النهاية تصل لحالة الأزمة المزمنة، حيث توالت المراحل الانتقالية فيها، ولكن دون تحقيق أي نتيجة أو توافق، فكلما نجحت جهود في سبيل تقريب وجهات النظر بين مختلف الفواعل المؤثرين في المشهد الليبي، تجددت الأزمات على نحو يساهم في استمرار الصراعات والأزمات (غراف، ٢٠٢٥).

مرت ليبيا عبر التاريخ بكثير من الحروب بدايتها كانت الحرب الفرعونية البابلية في القرن السابع قبل الميلاد، وحرب الرومان خلال القرن الثالث والثاني قبل الميلاد، وحرب الفينيقيون الذين عمرو حواضر طرابلس، ثم الصراع الإسلامي الصليبي خلال الفتوحات الإسلامية في القرن السابع للميلاد، ثم هجرات القبائل العربية التي أرست الهوية العربية الإسلامية في ليبيا، ثم الحروب الصليبية في العصور الوسطى، ثم الصراع العثماني الأوروبي في القرن الخامس عشر، ثم

الاستعمار الأوروبي الحديث في القرن التاسع عشر والعشرين، ثم الأزمة الحالية في ليبيا التي تعتبر امتداد لهذا الصراع التاريخي (غراف، ٢٠٢٥).

الحروب بالوكالة في العراق كذلك هي عبارة عن صراعات بين قوى خارجية وكان من أبرزها الحرب العراقية الإيرانية (حرب الخليج الأولى) ما بين ١٩٨٠-١٩٨٨ التي تلقت فيها العراق دعما عسكريا ومالياً من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودول الخليج للحرب ضد إيران. الحرب كانت من أطول حروب القرن العشرين وأكثرها دموية، بدأت بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ بغزو العراق لغرب إيران (الحدود المشتركة بين البلدين)، لجأ البلدين لشن هجمات جوية صاروخية ضد بعضهما البعض واستهداف المنشآت العسكرية والنفطية. هذه الحرب حدثت وقت توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨ واتفاقية السلام عام ١٩٧٩ مع الكيان الصهيوني مما جعل المنطقة العربية تعيش ظروف صعبة (طه، ٢٠٢٥).

يعود جذور الحرب للحدود بين البلدين والخلافات المذهبية بين السنة والشيعة ورغبة كل من البلدين في فرض هيمنتهم ونفوذهم في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١. تدخلت وساطة عربية دولية لحل هذا النزاع بقيادة الجزائر التي توصلت لاتفاق مع الطرفين عام ١٩٧٥ واعتبر خط منتصف النهر في شط العرب هو خط الحدود بين الدولتين. ولكن هذه الاتفاقية لم تخفف من التوتر، بل استمرت الاشتباكات في التصاعد الى وقت حدوت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وسقوط الشاه (طه، ٢٠٢٥).

رغبة صدام حسين بتزعم العالم العربي ولد سبب جديد لتفاقم الصراع بعد سقوط نظام الشاه الإيراني، إذ أعتقد أن القوة العسكرية الإيرانية قد انهارت. فكان صدام حسين يتصور انه سيحقق نصرا على إيران ويكون أكبر زعيم في المنطقة. قام صدام بإلغاء اتفاقية الجزائر في سبتمبر ١٩٨٠ ومزقها أمام الملايين من مشاهدي التلفاز وأعلن عودة نهر العراق للعراقيين وطالب بتحرير منطقة عربستان وجزر الخليج، ولكن إيران رفضت طلبه (طه، ٢٠٢٥).

في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ أطلقت العراق هجوم على إيران وتحركت الطائرات العراقية بحرية في أجواء إيران دون رصدها من قبل الرادارات الإيرانية وتقدمت المدرعات العراقية نحو الحدود الإيرانية، مما أسفر عن سقوط مدينتين إيرانيتين بيد القوات العراقية في ٢٤ أكتوبر ١٩٨٠. وفي عام ١٩٨١ تقدمت القوات الإيرانية وفشلت جميع محاولات الوساطة وحاولت العراق ممارسة الضغط العسكري على إيران لقبول التفاوض وأنهاء الحرب لكنها فشلت. في سبتمبر ١٩٨١ شنت إيران هجمات لتحرير أراضيها وبالفعل نجحت وبدأت القوات العراقية بالتراجع، وفي نوفمبر ١٩٨١ قامت إيران بهجوم مضاد ونجحت في استرداد عدد من القرى الإيرانية من أيدي العراقيين (طه، ٢٠٢٥).

استمرت القوات الإيرانية بالتقدم وخلال العامين ١٩٨٥ و١٩٨٦ دخلت الحرب مرحلة خطيرة عندما بدء الطرفين بقصف المدنيين مع عدم استطاعة أي من الطرفين تحقيق نصر ملحوظ. بعد ذلك اندفعت حرب الناقلات بين الطرفين عام ١٩٨٧ ليدمر كل منهما اقتصاد الأخر. وفي تاريخ ٢٠ يوليو ١٩٨٧ طالب مجلس الأمن الدولي وقف إطلاق النار لكن إيران رفضت. مصالح

الولايات المتحدة الأمريكية تضررت كثيرا بسبب حرب الناقلات مما دعاها لدعم العراق عسكريا واقتصاديا واستخباراتيا، وفي ٢٠ يوليو ١٩٨٨ أعلنت إيران قبولها لوقف إطلاق النار لإنهاء الحرب وقبلت العراق بهذا بشرط ان تكون المفاوضات بين إيران والعراق فقط. تاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٨٨ كان أخر يوم للحرب، وحضر الطرفين مفاوضات جنيف بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٩٨٨ لتثبيت وقف إطلاق النار وأنهاء الحرب وتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ (طه، ٢٠٢٥).

أهم محطة تاريخية في صراع العراق بعد الحرب العراقية الإيرانية هي حرب العراق في ٢٠٠٣ التي ولدت ساحة عراقية مليئة بالتمرد والصراع بين أطراف داخلية وخارجية من فصائل وميليشيات وقوى إقليمية ودولية كبرى مثل إيران والولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي ولد تمزق في الداخل العراقي وولد العديد من الحروب الأهلية والصراعات الطائفية واستمرار حالة عدم الأمن لأعوام عدة خصوصا بعد ظهور تنظيمات القاعدة وداعش (الجزيرة، ٢٠٢٣). بعد اتهام تنظيم القاعدة بتنفيذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الحرب على الإرهاب في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠١ والتخطيط لغزو العراق بتهمة تعاون صدام حسين مع القاعدة والاطاحة بحكمه.

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية أسباب عدة كعذر لغزو العراق كان من أهمها قمع نظام صدام حسين للعراقيين، وجود أسلحة دمار شامل في العراق، التعاون بين صدام حسين والقاعدة لتنفيذ هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وفي ٧ مارس

٢٠٠٣ أبلغت الحكومة البريطانية النائب العام للأمم المتحدة بأعداد قرار بشأن مشروعية شن الحرب على العراق، غزت الولايات المتحدة العراق واحتلت بغداد بعد ١٩ يوما بعد مواجهة مع قوات الجيش العراقي (الجزيرة، ٢٠٢٣).

في عام ٢٠٠٧ بلغ عدد العمليات العسكرية الأمريكية نحو ٥٦٩ عملية عسكرية، ووصل عدد الجنود الأمريكيين في العراق ١٧٠ ألف جندي للتصدي للمقاومة العراقية المسلحة في ذات العام. ومع انتهاء المواجهات العسكرية في أغسطس ٢٠١٠ بقي حوالي ٥٠ ألف جندي امريكي في العراق. قوات الاحتلال الأمريكية تواجدت في العراق حوالي ٧ سنوات عمت فيها الفوضى والدمار كل مدن العراق وقتل فيها حوالي مليون شخص من أصل ٢٦ مليونا من سكان العراق. الغزو على العراق كلف الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد على ٨٠١ مليار دولار. في ١٨ ديسمبر ٢٠١١ أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية انسحاب جيشها من العراق وذلك تطبيقا للاتفاقية الأمنية الموقعة مع حكومة بغداد عام ٢٠٠٨. في الوقت ذاته سحبت بريطانيا جنودها من جنوب العراق في أبريل ٢٠٠٩ (الجزيرة، ٢٠٢٣)

وأخيراً، الحروب بالوكالة في لبنان هي كذلك صراعات بين قوى إقليمية ودولية كان أبرزها الحرب الأهلية ما بين ١٩٧٥-١٩٩٠ وهي حرب طاحنة استمرت طوال ١٥ عاما راح ضحيتها ١٥٠ ألف قتيل. كان للموقع الجغرافي الاستراتيجي للبنان سبب رئيسي في تحوله لساحة صراع إقليمي ودولي، مع انتشار الفقر والطائفية وانقسام واضح بين المسلمين والمسحيين (الجزيرة، ٢٠٢٥).

الحرب بدأت بتاريخ ١٣ أبريل ١٩٧٥ عندما تم استهداف عنصرين من حزب الكتائب بضواحي بيروت من قبل مجهولين، وكرد فعل أطلقت ميليشيات حزب الكتائب النار على حافلة فلسطينية أدت لمقتل ٢٧ فلسطينيا. بسبب هذا الحدث الذي أطلق عليه "حادثة البوسطة" اندلع اشتباك بين الميليشيات الفلسطينية وميليشيات حزب الكتائب. في ١٨ ديسمبر ١٩٧٥ تم العثور على قتلى من حزب الكتائب في بيروت، أدى إلى غضب الحزب فقتلت الميليشيات المسيحية مئات من المسلمين الفلسطينيين واللبنانيين. وفي ١٨ يناير ١٩٧٦ اقتحمت الميلشيات المسيحية منطقة الكرنتينا التي يسكن فيها مسلمين، فقتلت حوالي ١٥٠٠ منهم، فقامت الميلشيات الفلسطينية بقتل مئات المسيحيين (الجزيرة، ٢٠٢٥).

هذه الأحداث أدت لانقسام بيروت لقسمين، المنطقة الشرقية للمسيحين والمنطقة الغربية للمسلمين وسمي الخط الفاصل بينهما بالخط الأخضر. في يونيو ١٩٧٦ تدخلت سوريا لحماية المسيحيين بالقوة المسلحة وقتل اعداد كبيرة من الفلسطينيين، الأمر الذي أغضب العالم العربي من سوريا. في ١٤ مارس ١٩٧٨ تدخلت القوات الإسرائيلية واحتلت ما يقارب ١٠٪ من جنوب لبنان لإزالة قواعد منظمة التحرير الفلسطينية من جنوب لبنان وإنشاء منطقة عازلة داخل الأراضي اللبنانية. في ١٩ مارس ١٩٧٨ تدخل مجلس الأمن وأصدر قرار رقم ٤٢٥ مطالبا انسحاب إسرائيل من لبنان، نفذت إسرائيل القرار في مايو ١٩٧٨ وانسحبت من جنوب لبنان. في ١٣ يونيو ١٩٧٨ قتل عضو بارز في حزب الكتائب على يد قوات المردة. وعلى أثره تم اختطاف طوني فرنجية قائد

ميليشيات المردة واجباره على تسليم من قاموا بقتل العضو. العملية انتهت بمقتل طوني فرنجية وعائلته وبذلك انتهى دور حزب المردة بالجبهة اللبنانية (الجزيرة، ٢٠٢٥).

في ٧ يوليو ١٩٨٠ أرسل بشير الجميل قوات عسكرية للقضاء على ميليشيات نمور الأحرار بقيادة داني شمعون لكن شمعون هرب إلى بيروت الغربية. أصبح بذلك بشير الجميل المسيطر الوحيد على بيروت الشرقية، فوقع في مواجهة مع القوات السورية لكن إسرائيل عاونته بطائرات حربية سقط على أثرها مروحتين سوريتين. في يناير ١٩٨٢ أتفق كل من بشير الجميل ووزير الدفاع الإسرائيلي أربيل شارون بمحاصرة بيروت الغربية واقتحام الميليشيات اللبنانية والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية. في ٣ يونيو حاولت منظمة أبو نضال وهي منظمة منشقة عن حركة فتح الفلسطينية اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن مما أثار غضب الإسرائيليين فاجتاحوا لبنان (الجزيرة، ٢٠٢٥).

ردت حركة فتح الفلسطينية بصواريخ من جنوب لبنان للشمال الإسرائيلي، وفي ٦ يونيو بدأت إسرائيل بغزو المناطق الجنوبية للبنان حتى وصلت قوتها لبيروت بتاريخ ١٥ يونيو. في ١٢ أغسطس ابرمت الولايات المتحدة هدنة أُلزمت بموجبها خروج منظمة التحرير من لبنان وانسحاب القوات الإسرائيلية. في ٢٣ أغسطس تم انتخاب بشير الجميل رئيسا للبنان تحت الوصاية الإسرائيلية، ولكن تم اغتيال الجميل قبل تسليمه للرئاسة في ٢٤ سبتمبر ١٩٨٢. في ٢٢ سبتمبر تم انتخاب أمين الجميل خلفا لأخيه، وفي ١٧ مايو ١٩٨٣ اتفق أمين مع إسرائيل بانسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان بشرط أن يتم انسحاب القوات

السورية أولاً. في أغسطس ١٩٨٣ انسحبت إسرائيل من لبنان، ولكن اندلعت في الوقت ذاته معارك بين المسيحيين والدروز انتهت بانسحاب المسحيين لبيروت الشرقية (الجزيرة، ٢٠٢٥).

ما بين ١٩٨٣-١٩٨٤ تم استهداف المراكز العسكرية الأمريكية في لبنان وقتل نحو ٣٥٠ أمريكي. في ١٩٨٥ تم انسحاب أغلب القوات من لبنان، تاركة السيطرة لحركة أفواج المقاومة اللبنانية "أمل" على بيروت الغربية. تحالف كل من حزب أمل والحزب التقدمي الاشتراكي الدرزي وبدعم من سوريا القوة السنية الفلسطينية (تنظيم المرابطون). في مايو هاجم حزب أمل الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة لتشتعل حرب المخيمات ما بين ١٩٨٥-١٩٨٦. برز حزب الله اللبناني كمقاومة مسلحة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي بجنوب لبنان حاصل على دعم حرس الثورة الإيرانية. عند انتهاء فترة أمين الجميل في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨ انقسمت السلطة اللبنانية لحكومتين: الأولى برئاسة رئيس الوزراء سليم الحص، والثانية برئاسة قائد الجيش ميشال عون. الأوضاع في لبنان تدهورت أكثر مع اعلان عودة حرب التحرير ضد الوجود السوري في لبنان، وعلى إثره تم عقد مؤتمر في المغرب بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٨٩ تشكل على أثره لجنة مكونة من المغرب والسعودية والجزائر ودعتا لأقامه مؤتمر في المملكة العربية السعودية لمناقشة سبل وفاق لبنان (الجزيرة، ٢٠٢٥).

حضر المؤتمر الذي عقد في ٣٠ سبتمبر ٦٢ نائبا لبنانياً يمثلون الأحزاب الرئيسية في لبنان: حركة أمل، والحزب التقدمي الاشتراكي، والقوات اللبنانية، وحزب الكتائب. وعلى أثر هذا المؤتمر تم التوقيع على وثيقة اتفاق الطائف

التي انهت الحرب الأهلية اللبنانية، وانتخاب رينيه معوض رئيسا للجمهورية، ولكن ميشال عوض رفض الاعتراف برينيه معوض ورفض التوقيع على الاتفاقية واعترض على وجود الجيش السوري في لبنان. في ٢٢ نوفمبر اغتيل رينيه معوض وخلفه إلياس الهراوي ولكن ميشال عوض رفض أيضاً الاعتراف بإلياس الهراوي. قام ميشال عوض بإعدام المئات من أنصاره عام ١٩٩٠ بالتعاون مع سوريا، ثم لجأ لفرنسا وبقي في منفاه في باريس. في مارس ١٩٩١ صدر قانون بالعفو عن جميع الجرائم التي تمت منذ ١٩٧٥. هجر بسبب هذه الحرب مليون نسمة ونزح حوالي ٦٠٠ ألف شخص، وقتل ١٥٠ ألف شخص وأصيب ٣٠٠ ألف جريح و١٧ ألف مفقود، وقدرت خسائر الحرب بنحو ٢٥ مليار دولار أمريكي (الجزيرة، ٢٠٢٥)

الصراع الإيراني – الإسرائيلي يشكل تحولاً استراتيجياً في المنطقة ويعتبر واحد من أهم التحولات الجذرية في منطقة الشرق الأوسط. في عام ٢٠٢٤ كان هناك اعتداء إسرائيلي على إيران، تبعه "رد اعتبار" محدود رمزي أو تحذيري من إيران متجنبه بذلك عدم خلق حرب شاملة او الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل. ولكن الحرب الحقيقية والأولى من نوعها منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ كانت في ١٣ يونيو ٢٠٢٥ حين شنت إسرائيل غارات جوية على ٢٧ محافظة في إيران (عايش، ٢٠٢٥).

الصراع الإيراني–الإسرائيلي طوال العقود الأربع الماضية لم يكن يتجاوز التصريحات فقط ومواجهات متباينة، ولكن هذه المرة التي استمرت فيه الحرب ١٢ يوماً وسجلت ضربات في أكثر من ١٥٠ موقعا اثبتت أن إسرائيل ليست

هي القوة المهيمنة وأن من الممكن الهجوم عليها وأن من الممكن تضييق الخيارات أمامها وتم التأكد أن إسرائيل غير قادرة على ضرب المفاعلات النووية الإيرانية كما كانت تزعم وبالنهاية استعانت بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوقفت الحرب بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وقف إطلاق النار بعد هجوم انتقامي إيراني. الصراع الإيراني–الإسرائيلي ولد تغيير استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وكلا الطرفين أظهرا مفاجآت للعالم، فالإيرانيين أثبتوا أن لديهم قدرة لخوض حرب بهذا الحجم وفي المقابل تبين إن إسرائيل أضعف مما كان يتم الاعلان عنه للعالم (عايش، ٢٠٢٥).

خلال الحرب تم تهريب صواريخ قصيرة المدى وتصنيع طائرات انتحارية بدون طيار داخل إيران. إسرائيل خلال الحرب استطاعت تدمير منشآت رادار جوية إيرانية وبطاريات الصواريخ والطائرات المقاتلة ودمرت البنية التحتية للصواريخ الباليستية وقواعد الحرس الثوري الإيراني ومراكز القيادة الإيرانية والمواقع النووية، الأمر الذي سمح لها بالسيطرة على المجال الجوي الإيراني. ولكن وبالرغم من تراجع قدرات إيران الصاروخية بشكل ملحوظ، إلا أنه بات واضحا أن إسرائيل أصبحت مهددة من قبل إيران التي اعتبرتها لفترة طويلة داعم رئيسي للجماعات المعادية لها وبذلك فإن مقولة "إسرائيل وإيران حلفاء" انتهت. وترى إسرائيل أن الأمر قد يكون مؤقت قبل أن تقوم إيران بضربة أخرى (الحراحشة، ٢٠٢٥).

الصراع السعودي – الإيراني هو صراع حرب باردة قاسية بين أكبر قوتين في الإقليم سببه الرئيسي الأزمة اليمنية. اليمن تشكل للمملكة العربية السعودية تهديدا واضحا لأمنها القومي، فالسعودية تشعر بالقلق والتهديد من توغل جماعة أنصار الله الحوثي في العاصمة صنعاء بالأخص وأنها متهمة بحصولها على تمويل عسكري ومالي من إيران (فايز، ٢٠٢٣).

يعود هذا الصراع لعام ١٩٦٩ عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مبدأ نيكسون بالتدخل العسكري المباشر في مناطق نفوذها، والتعاون مع حلفائها اقتصاديا وعسكريا ومنحهم جزء من مناطق النفوذ الأمريكي، جاء هذا الإعلان متزامن مع قرار بريطانيا العظمى بالانسحاب من الخليج عام ١٩٧١، الأمر الذي سمح لأمريكا بتطبيق خطتها والتحالف مع المملكة العربية السعودية وإيران رغم وجود منافسة بين هاتين الدولتين. ولكن خشية كلا الطرفين من النفوذ الشيوعي المدعوم من قبل الاتحاد السوفيتي، واتساع نفوذ الحركات اليسارية في المنطقة دفعهم للتقارب والعمل معاً بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية (فايز، ٢٠٢٣).

اتحاد قوتين إقليميتين مدعومتين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ولد نجاح جيد في إدارة أزمات وصراعات منطقة الشرق الأوسط، ولكن هذا النجاح لم يكتمل. فالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٤ شككت في نوايا إيران بالأخص عندما قام الإيرانيين بتطوير قدرات بلادهم العسكرية وتدخلهم في سلطنة عُمان للحصول على نفوذ إضافي لمضيق هرمز. في عام ١٩٧٩

تغيرت العلاقة بين الرياض وطهران بالأخص بعد انتصار الثورة الإيرانية متحولة من علاقة تحالف إلى علاقة صدام وصراع (فايز، ٢٠٢٣).

قامت الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ التي إطاحة بالشاة الموالي للغرب محمد رضا بهلوي. بعد الثورة عملت الحكومة الجديدة في إيران على تأسيس نظام جديد مستنده على النمط الإيراني الديني ما مثل تهديد للنفوذ السعودي. فالنظام الإيراني الجديد قام على السلطات الدينية للسياسة والديمقراطية الدينية للشعب من خلال الانتخابات. في الجهة المقابلة، تخلت المملكة العربية السعودية عن سياسة رجال الدين.

وهنا يجب ذكر إن النظام الملكي السعودي يمكن زعزعته وأن شرعية هذا النظام آتيه من الدين، الأمر الذي دفع الإيرانيين بتحدي هذه الشرعية وبالتالي أدعاء أنها تمثل المسلمين أفضل من السعودية. تسعى كلا القوتين للوصايا على العالم الإسلامي وكل يفرض مؤهلاته الدينية لتحقيق هذه الغاية. كلا القوتين تتصارعان على السيطرة على الجيش الأمريكي في المنطقة، والنفوذ في الأنظمة السياسية في الدول الضعيفة التي تعاني في نظامها الداخلي مثل أفغانستان، والعراق، وسوريا، وتشكيل شركات تابعة لتنظيم القاعدة وداعش (حسنين، ٢٠٢١)

صراع النفوذ التركي يهدف لتعزيز مكانة تركيا كأحد الفاعلين في الشرق الأوسط. هناك عدد من المؤشرات دلت على تصاعد النفوذ التركي في المنطقة كان أهمها توقيع اتفاقية تعاون دفاعي مع الصومال في فبراير عام ٢٠٢٤ لبناء بحرية صومالية واستغلال الموارد الطبيعية في المياه الصومالية وحمايتها

من القراصنة وتهريب الأسلحة، كما تعاونت تركيا عسكريا مع جيبوتي ، وصدرت طائرات من دون طيار للصومال وإثيوبيا حيث أفادت تقارير دولية استخدام طائرات مسيرة تركية عن طريق القوات الفدرالية الإثيوبية في الحرب مع التيجراي، واستثمرت تركيا في مجال الطاقة والنفط بالتعاون مع الصومال، حيت اتفقت الدولتين على تقييم وتطوير وإنتاج النفط في المناطق البرية والبحرية الصومالية، دخلت تركيا كذلك كوسيط بين الصومال وإثيوبيا لحل الخلافات القائمة بينهما (الشعراوي، ٢٠٢٤).

خلال العقدين الماضيين، تمكنت تركيا من مضاعفة نفوذها في إفريقيا عبر بناء شبكة واسعة من التحالفات الدولية، وتقديم بدائل اقتصادية ناجحة للمنطقة أكثر توازنا وجاذبية بالنسبة للأفارقة، وتنوع مجالات التعاون العسكري والأمني، وحرصها على الأبعاد الاجتماعية والثقافية والتعليمية. حيث استضافت تركيا اعداد من الأفارقة للتعلم في مدارسها وجامعاتها عبر منح مجانية وجزئية، وتم انشاء مدارس في البلاد الإفريقية بأشراف من وزارة التعليم التركية. كما نشطت المؤسسات التركية في مجالات الإغاثة فبرزت هيئات في هذا المجال أهمها هيئة الإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان والحريات، ووكالة التعاون والتنسيق التركية "تيكا".

فمنذ مطلع الألفية الثالثة، أصبحت تركيا توجه سياستها الخارجية لإفريقيا فاستطاعت بسياستها الجديدة في إفريقيا إحداث تغيير وانفتاح، وتنامى النفوذ التركي بكثافة في أقاليم القارة وتنوعت العلاقات التركية– الإفريقية ليتلاءم مع احتياجات الأفارقة وأولوياتهم. هذا التطور في علاقات الطرفين، يجعل النفوذ

التركي يتنامى ويتسارع في إفريقيا لا سيما وإن لتركيا تاريخ طويل من العلاقات الإيجابية في إفريقيا بدء من تركيا العثمانية وصولا لتشكيل الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ التي حينها تقلصت العلاقات بين الدولتين، لترجع تنتعش في مطلع القرن الحادي والعشرين (ندا، ٢٠٢٤)

كما يظهر توسع نفوذ تركيا في المنطقة من خلال دعمها للمعارضة السورية ضد النظام السابق لبشار الأسد، حتى أنها دخلت في مواجهة عسكرية غير مباشرة في مطلع عام ٢٠٢٠ ضد إيران التي حاولت فرض هيمنها في سوريا، فبعد تاريخ ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ خرجت إيران كليا من سوريا لتحل تركيا محلها، فمنذ الإطاحة بنظام بشار الأسد وتركيا تدعم سوريا بطريقة لامحدودة (درويش، ٢٠٢٥).

كذلك فإن العلاقات التركية–الإسرائيلية كانت جيدة حتى تاريخ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ في غزة. فقذ أجتمع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان برئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في نيويورك قبل شهر من اندلاع حرب غزة، وكان من المتوقع زيارة أردوغان لإسرائيل لولا وقوع الحرب ودخول العلاقة بين البلدين في زاوية حرجة. عبرت تركيا عن رفضها للاحتلال الإسرائيلي ودعمها الكامل لغزة من خلال مشاركتها في الدعوى القضائية التي رفعت ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية، ومشاركتها في الاجتماعات العربية الإسلامية في الرياض لدعم غزة. انسجمت تركيا في الموقف العربي بعد موقفها تجاه حرب غزة وتوطدت العلاقات التركية–الإسلامية التي كان لها سابقا تاريخ استراتيجي طويل (درويش، ٢٠٢٥).

تحليل نتائج حالة الدراسة:

يستمر الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي ضمن واقع هش ومعقد. فمنذ الاتفاق على وقف إطلاق النار في أواخر عام ٢٠٢٥ بوساطة أمريكية تم من خلالها تبادل رهائن إسرائيليين مقابل أسرى فلسطينيين إلا إن الخروقات الإسرائيلية تتم بشكل يومي في قطاع غزة والضفة الغربية والتي أسفرت عن مقتل العديد من الفلسطينيين. فما زالت الأزمة الإنسانية في فلسطين هي ذاتها وما زال ملايين من الأشخاص في فلسطين يعيشون في خيام ومبان مدمرة بالأخص مع دخول الشتاء القاسٍ. يستمر الوضع في فلسطين بالتدهور مع بداية عام ٢٠٢٦ وانهيار فعلي لاتفاقيات وقف إطلاق النار في غزة وتصاعد عسكري وسياسي وتوترات في الضفة الغربية والقدس الشرقية. كما أن المسجد الأقصى شهد العديد من الاقتحامات المتكررة من قبل الاستيطان الإسرائيلي وقطاع غزة شهدت غارات جوية، وهدم للمنازل، وسقوط العديد من الشهداء، وتدمير العديد من المؤسسات التعليمية والطبية، وتوقيف إسرائيل لعمل المنظمات الإنسانية الدولية. فحتى بداية عام ٢٠٢٦ لا يوجد أي أمر رسمي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، بل أن هناك إجماع سياسي لإنكار وجود الشعب الفلسطيني ككل في الكثير من الخطابات السياسية بالأخص مع استمرار رئيس الوزراء الإسرائيلي عرقلة أي تقدم حقيقي نحو تنفيذ المرحلة الثانية من اتفاق وقف إطلاق النار على غزة، وأن المحاولات التي تمت لتشكيل استقرار دائم في فلسطين تواجه تحديات كبيرة.

وفي سوريا مع بداية عام ٢٠٢٦ شهدت الخارطة السورية تحولا جذريا بالأخص بعد سقوط نظام بشار الأسد في ديسمبر ٢٠٢٤. انتقلت سوريا في عام ٢٠٢٦ من الصراع المسلح إلى النفوذ والتفاوض مع القوى الخارجية الكبرى المتمثلة في تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا التي تسعى لحماية مصالحها في سوريا عبر الضغوط الاقتصادية والتحالفات الأمنية.

كما أن التوتر بين الإدارة الرسمية الجديدة للجمهورية العربية السورية بقيادة أحمد الشرع وبين قوات سوريا الديمقراطية "قسد" ما زالت مستمرة، وما زالت "قسد" تشكل تحدي فعلي لوحدة البلاد. فهذه القوات مدعومة عسكريا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يثير توترات مع السلطة الرسمية مع محاولات من قبل قطر والمملكة العربية السعودية لتقريب وجهات النظر. في الوقت ذاته لا تزال تركيا تلعب دورا محوريا في الشمال السوري، وما زالت إسرائيل تستهدف الأجزاء الجنوبية من سوريا وتثبت نقاطها العسكرية فيها تحت ذريعة تأمين حدودها.

إما روسا فتحافظ على وجودها العسكري في القواعد الساحلية لسوريا. أما بالنسبة للأوضاع المعيشية في سوريا فالعديد من السوريين يعانون من الفقر وهناك عدد كبير من النازحين في الداخل مع محاولات مستمرة لرفع العقوبات الدولية على سوريا وإعادة أعمارها.

وبالنسبة لليمن، فلقد شهدت الأوضاع فيها مع مطلع عام ٢٠٢٦ صراع علني بين الحلفاء الإقليميين. فلقد تحولت المنافسة الصامتة بين المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الى مواجهة علنية ومباشرة عبر

وكلائهم بعد إعلان "المجلس الانتقالي الجنوبي" عن خطته الانتقالية للوصول الى استقلال جنوب اليمن بحلول عام ٢٠٢٨. فلقد شنت "قوات درع الوطن" وهي القوات المدعومة من قبل السعودية هجوما لاستعادة حضرموت والمهرة من يد "المجلس الانتقالي الجنوبي" المدعوم من قبل دولة الإمارات وذلك مع بداية دخول عام ٢٠٢٦. حيث تصادمت رؤية المملكة العربية السعودية التي تسعى للحفاظ على وحدة الأمن اليمني من أجل تأمين حدودها مع طموح الأمارات التي تسعي للسيطرة على الموانئ ودعم استقلال الجنوب.

ولأول مرة تقوم المملكة العربية السعودية بتنفيذ ضربات جوية على اليمن مستهدفة مواقع للمجلس الانتقالي الجنوبي في محافظتي حضرموت وميناء المكلا تحت ذريعة أن تحركات هذه القوات تهدد أمنها القومي، وكرد فعل على هذه الضربات والتصعيد الذي حدث أعلنت الأمارات سحب قواتها العسكرية من اليمن، ولكنها ما زالت مستمرة في دعمها السياسي للحلفاء. في الوقت ذاته، ما زال الحوثيين وبدعم من إيران يسيطرون على صنعاء والمرتفعات الشمالية من اليمن رغم التدخل الدبلوماسي من قبل المملكة العربية السعودية، ولكن ما زالت جماعة الحوثي صامدة للآن.

وأخر التطورات في الملف اليمني دعوة من السعودية لعقد مؤتمر يجمع الفصائل الجنوبية من اليمن وذلك بهدف احتواء الأزمة اليمنية ووضع رؤية موحدة لليمن، أبدت الصين موافقتها لهذا الحوار السلمي بينما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يراقب التطورات بدون أي تدخل.

أما في لبنان فما زالت إسرائيل مع بداية عام ٢٠٢٦ تستهدف منشآت في عمق الأراضي اللبنانية تابعة لحزب الله الذي تأثر بسقوط نظام بشار الأسد في سوريا حيث تم قطع طرق الإمداد الإقليمي عنه وعزله، إلا أن إيران تحاول ترميم قدرات هذا الحزب كونه حليف رئيسي لها في المنطقة لتعويض الخسائر الكبيرة التي لحقت بها مؤخراً، ولكن هناك ضغط دولي كبير تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية لنزع سلاح حزب الله مقابل إعادة إعمار لبنان وتقديم المساعدات الدولية لها.

كذلك فأن ملف اللاجئين السوريين يشكل ضغط على النظام اللبناني الذي يتأثر اقتصاده بالتجاذبات الأمنية الإقليمية، فمعظم اللبنانيون يعيشون تحت خط الفقر إلا أن الدولة تحاول إثبات سيادتها في ظل كل هذه النزاعات الداخلية والخارجية.

وفي ليبيا، فإنه مع بداية عام ٢٠٢٦ ما زالت الميليشيات تسيطر على الغرب والقوى الخارجية الكبرى مستمرة في دعم أطرافا مختلفة في ليبيا للحفاظ على نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الأمر الذي يضع طموح تشكيل السلطة الليبية وتوحيد المؤسسات والمناصب السيادية في حرج بالأخص مع تضارب المصالح بين المليشيات والقوى الكبرى حول النفط والطاقة. فبدلا من العمل على بناء مؤسسات موحدة، فإن الصراع بين الأطراف المدعومة دوليا للسيطرة على مقاليد الحكم تعطل كل المحاولات لبناء سيادة موحدة لليبيا. وبالرغم من محاولة الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة، إلا أن الدول الكبرى تحاول

جاهدة فرض نفوذها الجيوسياسي وتعزيز مصالحها الاقتصادية من خلال السيطرة على النفط والغاز عن طريق دعم الفصائل المحلية داخل ليبيا.

في العراق ومع مطلع عام ٢٠٢٦ تسعى أيران لتعزيز وكلائها في الدولة العراقية وهم عبارة عن مجموعات مسلحة باسم "المقاومة الإسلامية في العراق" و "قوات الحشد الشعبي PMF". هذه الفصائل تتلقى دعم من إيران لتوسيع نفوذها الأمني والسياسي ولأضعاف التواجد الأمريكي والإسرائيلي. بينما الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تحافظ على وجودها العسكري في العراق وتحارب تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتحاول مواجهة النفوذ الإيراني هناك.

كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت ذاته تعزيز علاقتها مع الحكومة العراقية والعمل على حصر السلاح في يد الدولة. في الوقت ذاته، تحاول الحكومة العراقية السيطرة الكاملة على جميع هذه الفصائل المسلحة وإدماج أسلحتهم ضمن القوات الحكومية الرسمية بالرغم من التحديات الداخلية كالفساد والمشاكل الاقتصادية ونقص الخدمات الأمر الذي يعرقل من تحقيق اهداف الحكومة العراقية ويفتح المجال للتدخلات الخارجية من خلال استغلال هذه الثغرات.

والجدير بالذكر إن الصراعات الإقليمية والحروب في المنطقة كالصراع الإيراني–الإسرائيلي والتطورات في سوريا وغزة تساهم في تفاقم عدم الاستقرار داخل العراق بحيث من الممكن أن تصبع ساحة لتصاعد التوترات الإقليمية. كما أن تركيا ما زالت موجودة في الشمال العراقي لمواجهة الجماعات الكردية وهذا ملف حساس أخر يساهم في عدم استقرار العراق.

أما إذا نظرنا إلى الصراع الإيراني–الإسرائيلي فقد دخل مع مطلع العام ٢٠٢٦ مرحلة حرجة. فقد شهد منتصف عام ٢٠٢٥ هجوما مكثفا من قبل إسرائيل على أهداف إيرانية لوقف التقدم النووي لإيران، ردت إيران بما يسمى بعملية "الوعد الصادق ٣" وهو عبارة عن إطلاق صواريخ باليستية ومسيرات باتجاه إسرائيل. هذه المواجهة دمرت أجزاء من أنظمة الدفاع الجوي الإيراني والمنشآت النووية هناك، وتضررت الصواريخ الإيرانية الباليستية التي توعدت إسرائيل بإنها لن تسمح بترميمهم مرة أخرى أو انشاء مشروع نووي أخر. وفي الداخل الإيراني فإن الاحتجاجات الشعبية واسعة مع مطلع عام ٢٠٢٦، الأمر الذي ولد العديد من العنف والفوضى.

اتهمت إيران إسرائيل بالتحريض لتفاقم هذه الفوضى وتضعيف القوة الإيرانية مع اعلان الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل دعمهم الصريح للمتظاهرين، وهدد رئيس الولايات المتحدة الحالي "ترامب" بضرب إيران بشكل قاسي جداً إذا استمرت إيران في تعنيف وقتل المتظاهرين. وقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي توافقه الكامل مع الرئيس الأمريكي بشأن التعامل مع التهديدات الإيرانية. ولا تزال إيران مستمرة مع حلول عام ٢٠٢٦ في توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عبر تحالف مع وكلائها في لبنان، والعراق، واليمن، وسوريا.

وفي ملف الصراع السعودي–الإيراني وبالأخص في اليمن، فقد شهد مطلع عام ٢٠٢٦ حرب علنية بين المملكة العربية السعودية والأمارات في اليمن لأن ما يحدث في اليمن يهدد الأمن القومي السعودي. والعلاقة بين إيران وجماعة

الحوثي في اليمن تعتبر كذلك نقطة تهديد للأمن القومي السعودي، حيث تعمل السعودية جاهدة لضمان وقف كامل للتهديدات الصاروخية الإيرانية. الاستقرار الإقليمي بالنسبة للسعودية مهم جداً لاستكمال مشاريعها الكبرى في الممرات المرتبطة بالهند وأوروبا، لذلك فهي تراقب بحذر تطورات البرنامج النووي الإيراني وبرنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية لضمان أمن المنطقة. دخلت الصين لتلعب دور الوساطة الدولية في هذا الصراع عن طريق الاستثمار الضخم في كلا البلدين وذلك من أجل منع التوتر الذي قد يؤدي إلى صدام عسكري حقيقي. وبالأخير فالنفوذ التركي مع بداية عام ٢٠٢٦ يتسم بمحاولات لترسيخ دوره الإقليمي والدولي. فتركيا ما زالت توسع نفوذها في دول أفريقيا كالصومال وليبيا والسودان.

كما أنها تتدخل لإدارة الأزمات السياسية الخارجية مثل الحرب في غزة وأوكرانيا وتحاول التوازن بين الالتزامات الدولية وتحقيق مصالحها الوطنية وتعزيز موقعها كقوة كبرى شريكة في المشهد الدولي وتعزيز دورها كلاعب عالمي مستقل من خلال الدبلوماسية المتعددة بين حلف الناتو ومنصات مجموعة بريكس. كذلك فإن استضافتها لقمة منظمة الدول التركية OCA في ٢٠٢٦ يعزز من دورها الدبلوماسي العالمي ويرسخ من مكانتها كقوة إقليمية ودولية مؤثرة، بالرغم من التحديات الداخلية كالصراع على السلطة وتوترات داخل حزب العدالة والتنمية بين أجنحة مؤثرة مثل وزير الخارجية ودائرة بلال أردوغان.

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

النتائج

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد منذ عام ٢٠٠١ اضطرابات جيوسياسية كبيرة. فأحداث مثل غزو العراق، وثورات الربيع العربي، والصراعات في سوريا وليبيا واليمن ولبنان، والتدخلات الخارجية من قبل روسيا وإيران وتركيا أدت إلى تفكيك معادلات التوازن الاستراتيجي وساهمت في تشكيل سياسات استراتيجية للقوى الإقليمية والدولية الجديدة في المنطقة التي هدفت لتوسيع نفوذها على حساب قوى أخرى، مما خلق حالة من عدم الاستقرار وتغير في ديناميكيات واستراتيجيات المنطقة.

كما أن الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط له أهداف استراتيجية واسعة للهيمنة على العالم والاستيلاء على مناطق أمن الطاقة. كما أن أدوات الولايات المتحدة الأمريكية للنفوذ العالمي تطورت لتتجاوز القوة العسكرية وتشمل الأدوات الناعمة كالنفوذ الثقافي عبر مفاهيم كالديمقراطية والإصلاح وحقوق الإنسان للحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وكوسيلة لتغيير الأنظمة وتوجيه المجتمعات بما يخدم مصالحها. فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى للهيمنة على العالم منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. فتأمين تدفق النفط والغاز من الشرق الأوسط أمر حيوي للمصالح الاقتصادية والجيوسياسية الأمريكية وحلفائها مما يبرر التواجد العسكري لها في المنطقة. فهي تعمل على الانتشار العسكري كأداة لفرض نفوذها وضمان تفوقها من منطقة ذات أهمية استراتيجية قصوى حتى بعد الحرب الباردة.

أن التحولات الجيوسياسية المعاصرة أدت إلى تآكل الشرعية الدولية، حيث أصبحت المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعتمدة من قبل الدول أدوات للقوى الكبرى لفرض أجندتها الأخلاقية والسياسية، مما يقلل الثقة في مبادئ القانون الدولي ويظهر ازدواجية التطبيق بين مصالح القوى الكبرى ومصالح الدول الأخرى لتصبح هذه الاتفاقيات مساحة تنافس وتنازع سياسي. كما تستخدم القوى الكبرى القوانين والمعاهدات الدولية كحماية حقوق الإنسان كذريعة لفرض أجندتها واستخدام القانون الدولي كأداة لتحقيق الأهداف الجيوسياسية والاقتصادية بدل من استخدامه كوسيلة للتعاون، فالديمقراطية وحقوق الأنسان يتم استخدامهم لإضافة شرعية للتدخلات الدول الكبرى الخارجية.

كذلك فإن الدول الكبرى تشكل وتبني تحالفات وتكتلات تدعم من خلالها موقفها وتمرر قرارات تدعم مصالحها في المنظمات الدولية. فالمشهد الجيوسياسي والاقتصادي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحول لمشهد معقد منذ دخول عام ٢٠٢٥ مما يجعل استشراف المستقبل تحديا حقيقيا للمحللين ويقود إلى حالة عدم اليقين المستمر.

فالصراعات والتوترات في مناطق مثل غزة وليبيا واليمن وسوريا ولبنان والعراق لا تزال قائمة مما يعرقل جهود التنمية والاستقرار. كما أن المنطقة تواجه العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية تشمل الغذاء والطاقة والديون وارتفاع معلات التضخم والبطالة بين الشباب، إلى جانب ضعف القطاع الخاص مما يلزم بضرورة أجراء إصلاحيات جذرية. كذلك فأن المنطقة عرضة لتأثيرات تغير

المناخ مثل ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه ومحدودية الموارد وضعف التمويل.

وعلى ضوء ما سبق، توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج وهي على النحو التالي:

- القوى الصاعدة الإقليمية الكبرى هي الدول التي تمتلك المقومات التي تجعلها قوة ثابته ومتطورة كالنمو الاقتصادي المتسارع، ولها تأثير عالمي متزايد، ولها أساس قوي يمنحها مكانة بارزة في المجتمع الدولي. وهذه القوى الصاعدة وبالرغم مما تحققه من نجاحات سريعة كقوى عالمية ثابته ومتطورة في الاقتصاد والسياسة والثقافة والإمكانات العسكرية، لكنها تواجه أزمات داخلية وخارجية اقتصادية وسياسية واجتماعية تعيق مسار تطورها وتقدمها لأن تصبح قوى عظمى. فهي قوى ذات إمكانات كبيرة لكنها غير مستقرة، ويتطلب الأمر منها جهوداً مستمرة لترسيخ مكانتها.
- أن القوى الإقليمية الكبرى تتبنى استراتيجيات متعددة لتحافظ على مكانتها أهمها عدم الدخول في صراعات عسكرية مباشرة مع قوى أخرى من جهة، بل تركز على القوة الناعمة كالتأثير الثقافي والنمو الاقتصادي والاستثمار الداخلي لجذب الشركاء والأسواق وبناء علاقات تجارية واستثمارية قوية كبديل للمواجهات العسكرية. ومن جهة أخرى، المساهمة في إدارة الأزمات العالمية لزيادة الشرعية والنفوذ وتعزيز مكانتها كشريك عالمي لا كتهديد. كالمشاركة في قضايا تغير المناخ،

الأمن الغذائي، السلام العالمي. وتطوير الاستراتيجيات ومصادر الطاقة والتكنولوجيا كتأمين مصادر الطاقة وتطوير مصادر بديلة متجددة لضمان التنمية المستدامة والاستثمار في البحث والتطوير لتحقيق الاكتفاء الذاتي والريادة في قطاعات المستقبل ولضمان الاستقرار والتنافسية على المدى الطويل، والحصول على مقاعد وتأثير في المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة.

- الصراعات الدولية وبسبب تباين المصالح والقيم والقوى هي أحد العوامل الرئيسية التي تعيد تشكيل النظام الإقليمي والعالمي السياسي والاقتصادي للأقطاب الدولية وتؤدي لإعادة ترتيب التحالفات وظهور قوى جديدة وتغيير موازين القوى من حيث صعود قوى وتراجع أخرى كما هو واضح في الصراع الأمريكي–الصيني. وتساهم هذه الصراعات في رسم العلاقات السياسية للدول إقليميا ودوليا بشكل مستمر وتخلق مناطق نفوذ جديدة تؤثر على استقرار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما تؤثر على سلاسل الإمداد وأسعار الطاقة وتدفق الاستثمارات. مما يجعل فهم هذ الصراعات ضروريا لفهم السياسة العالمية.
- إن فهم الصراعات الدولية وفهم كيفية تطورها وأسبابها ومراحلها وأطرافها وديناميكيتاها، وما إذا كان صراع ناتج عن تباين المصالح، او صراعات على الموارد، او خلافات أيديولوجية هو أسس لوضع استراتيجيات دولية فعالة، كما أن فهم مراحل تطور النظام الدولي يساعد في فهم نشأة الصراعات. كما أن فهم الصراعات يساعد في

التخفيف من أضرارها وتعزز الاستقرار العالمي ومساعدة النظام الدولي للتكيف مع التحولات العالمية.

- منطقة الشرق الأوسط هي منطقة حيوية استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية والصين فهي بوابة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، الأمر الذي يجعلها منطقة عبور مهمة. فكلتا الدولتين تسعيان لفرض نفوذهما – مستغلة الصراعات التي تحدث فيها – وذلك من خلال تأمين الطاقة ودعم الحلفاء. فالولايات المتحدة الأمريكية تدعم التواجد الإسرائيلي في المنطقة وتبني علاقات قوية معه كحليف استراتيجي، وتعمل كذلك على مكافحة الجماعات الإرهابية المتطرفة ومواجهة النفوذ الإيراني. بينما الصين تعمل على توسع علاقاتها الاقتصادية وتركز على التنمية الاقتصادية وتجارة الطاقة كون المنطقة منطقة حيوية للاقتصادات العالمية بسبب وجود النفط والغاز، لذلك هي تعمل على تأمين إمدادات الطاقة. منطقة الشرق الأوسط هي منطقة استراتيجية وتشكل نقطة ارتكاز أساسية لسياسة الدولتين الخارجية، لذلك فهي منطقة تنافس تحاول كل من الدولتين السيطرة عليها بطرق استراتيجية متنوعة والتصدي لأي قوى أو نظام إقليمي مخالف.
- لم تعد المصالح التقليدية كالأمن والاقتصاد هي المحرك الوحيد للسياسات الخارجية، وإنما أصبحت تتأثر بالديناميكيات الداخلية التي من بينها صعود تيارات ذات نزعة شعبوية قومية تعتمد على الخطابات العاطفية وتمييز حاد بين "نحن – الشعب" و "هم – النخبة أو الأخرين"

للابتعاد عن التعاون الدولي التقليدي لصالح سياسات تعزز الهوية الوطنية "الأمة أولا"، الأمر الذي يولد شعور بالانتماء والقومية ويتجاهل الحلول الواقعية المعقدة. تنشأ هذه التيارات بسبب خيبة الناس في السياسات التقليدية. أن فهم هذا الصعود لهذه التيارات يستوجب متابعة مستمرة من صانعي السياسة الخارجية والتعامل مع المزاج الشعبي الداخلي المتغير بذكاء واستغلاله وتوجيه لصالح الاستقرار الأمني.

- إن العلاقة الأمريكية–الصينية تعمل على تحول النظام العالمي من أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب. حيث تمثل الصين قوة صاعدة اقتصادياً وتقنياً وعسكرياً، وتعمل على تحول النظام الدولي لشراكة عالمية، الأمر الذي يتناقض مع رؤية الولايات المتحدة التي تعمل على الحفاظ على هيمنتها كقوة وحيدة في العالم. إن النظام الثنائي أو المتعدد الأقطاب يولد منافسة استراتيجية عميقة على التجارة والتكنولوجية والنفوذ الجيوسياسي، فالصين تغلبت على الولايات المتحدة اقتصاديا من خلال نموها السريع لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، كما أصبحت رائدة في التقنيات الناشئة مما يهدد التفوق التكنولوجي الأمريكي ويغير موازين القوى.
- إن النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تراجع ملحوظ بالأخص بعد الانسحاب من العراق وأفغانستان والفشل في سوريا، بالإضافة لعدم مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء

إيران ومعالجة الملف اليمني. الأمر الذي فتح الباب لقوى صاعدة مثل روسيا والصين لتعزيز وفرض نفوذهما في العراق ومنطقة الشرق الأوسط ككل وتشكيل واقع إقليمي جديد يخدم مصالحها، مما يغير موازين القوى ويخلق ديناميكيات إقليمية جديدة تختلف عن السابق.

- إن الصراعات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كالصراع الإسرائيلي–الفلسطيني وعدم الاستقرار في سوريا وليبيا واليمن والعراق ولبنان تؤدي لعدم استقرار أمني وتؤثر على الاستثمارات وتزعزع استقرار أسواق الطاقة وتؤدي لركود تضخمي، مع تواجد عسكري قوي ودعم تحالفات قوية في المنطقة. كما أن المنطقة في حالة تهيئ لأي صراع محتمل بين الصين وتايوان. بالأخص وأن اضطرابات الشرق الأوسط يزيد من أخطار أسواق الطاقة ويؤثر على الاقتصاد العالمي ويجعل من المنطقة نقطة محورية للتوترات الإقليمية والدولية.
- أن التدخلات الخارجية ذات المصالح الخاصة عقدت الموقف الأمني الليبي، وساعدت في غياب الرؤية الواضحة لمرحلة ما بعد القذافي. وتداعياتها أدت إلى ظهور الجماعات المتطرفة التي استغلت الفراغ السياسي والأمني. فالجماعات الإرهابية المسلحة كجماعة داعش وأنصار الشريعة سيطرت على مناطق ومساحات واسعة من الأراضي الليبية والمؤسسات التابعة للدولة. وهو الذي يثبت فشل التدخل الدولي في بناء دولة مستقرة في الداخل الليبي. كذلك كان للتدخلات الخارجية في ليبيا بعد عام ٢٠١١ مصالح اقتصادية وسياسية وأيديولوجية منها النفط والنفوذ

الجيوسياسي وتوسيع النفوذ الإقليمي ودعم أطراف الصراع كدعم حفتر وحكومة الوفاق، ومنع بروز ليبيا كدولة مستقرة، ودعم جماعات ذات توجهات إسلامية وعلمانية وقبلية لتأجيج الانقسامات الداخلية، والتي تسببت في توليد تداعيات سلبية على المجتمع الليبي كتفاقم الانقسام، وتغذية الصراعات بين الميليشيات، وتعطيل استقرار مؤسسات الدولة، ونهب الثروات النفطية، وتزايد حالة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. مهددة بذلك سيادة ليبيا ووحدتها.

- بعد عام ٢٠١١ شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا زيادة في عدد الدول والفواعل المسلحة من خارج الدول العربية مثل الميليشيات والجماعات المتمردة بالأخص في سوريا والعراق واليمن وليبيا ولبنان. عملت القوى الكبرى الإقليمية والدولية للتحالف مع هذه الجماعات لتنفيذ أجندتها وتجنب التواجه العسكري المباشر مما حول الصراعات الأهلية في هذه المناطق لحروب بالوكالة. فهناك تناقض بين الأهداف المعلنة لتحالفات القوى الكبرى والتي تدعو لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة وبين التأثير الفعلي الذي يعمل على تأجيج وتفاقم الأزمات خاصة بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣.
- أن الجماعات المسلحة غير الحكومية مرتبط بالضعف المتزايد لدور الدولة الرسمي في المنطقة، وأن ظهورها نتج بسبب القمع والظلم الذي يعاني منه سكان المنطقة، الأمر الذي ولد العديد من الجرائم. فهيئة تحرير الشام وبالتعاون مع فصائل معارضة أخرى مثل الجيش الوطني

السوري المدعوم من قبل تركيا استطاعت اسقاط نظام بشار الأسد في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤ بعد هجوم أدى لانهيار قوات النظام. فظهور ونمو الجماعات المسلحة مرتبط بتزايد ضعف دور الدولة الرسمي في المنطقة وبالأخص في سوريا. حيث تحولت الأزمة إلى أزمة سيادة وتدخل قوى أجنبية متعددة.

- إن الاستراتيجية الإيرانية في الخليج هي مزيج من أدوات ضغط صلبة ومناورات بحرية عسكرية لإغلاق مضيق هرمز الذي يعتبر شريان رئيسي للطاقة العالمية وتوظيف الملف النووي كأداة ردع استراتيجي لتعزيز مكانتها الإقليمية واجبار القوى الكبرى للتعامل معها كقوة نووية مما يزيد من نفوذها، بهدف فرض هيمنتها ونفوذها الإقليمي وزيادة قوتها بالأخص في مضيق هرمز الذي يعتبر ممر حيوي لشحن النفط والطاقة مستغلة موقعها المطل على جزء كبير من المضيق للسيطرة الفعلية على حركة الملاحة فيه وللضغط على دول الخليج والعالم للوصول للهيمنة الإقليمية.
- أن مبدأ المساواة في السيادة بين الدول والذي يضمن حقوقا متساوية لكافة الدول كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة غالبا ما يتحول لأمر نظري في ظل هيمنة القوى الكبرى والتحالفات الدولية التي تمارس نفوذا أكبر وتعمل على تجاوز القيود التي تُفرض على الدول الصغرى مما يجعل السيادة غائبة فعلياً. مما يضعف من سيادة واستقلالية الدول

الصغيرة ويحد من نفوذها وفاعليتها في الشؤون العالمية ويجعل تطبيق السيادة الكاملة صعباً.

- إن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يتبنى بوضوح مبدأ "أمريكا أولا" كركيزة أساسية لسياسته الخارجية وبالتالي فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تضع مصالح غيرها فوق مصالحها واعتباراتها الشخصية فالتركيز المطلق للمصالح الأمريكية فقط. كما أن أمريكيا تبتعد عن الالتزامات الواسعة والتدخلات غير الضرورية، وتركز على الصفقات التجارية والعلاقات الثنائية التي تخدم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وتعود بالنفع المادي عليها.
- أكد المشهد الجيوسياسي بعد هجوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ الذي شنته حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" أن الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتأثر بعناصر غير حكومية، مما يؤدي لتعقيد الأمن القومي. أظهرت الفواعل غير الحكومية في المنطقة مثل حماس وحزب الله والحوثيين قدرتهم على شن هجمات عسكرية مؤثره باستخدام طائرات بدون طيار وصواريخ، وأن هذه الجماعات يمكن أن تتحدى القوى العسكرية للدول وتؤثر على استقرار الإقليم بشكل لم يكن معهود من قبل. فهذه الجماعات أجبرت الجهات الفاعلة الحكومية على إعادة تقييم سياساتها وتحالفاتها. فالحرب في غزة سرعت من التعاون الدولي في مجال الأمن والاستخبارات لمواجهة التحديات المشتركة.

التوصيات

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، فإن الدراسة توصي بما يلي:

- إن القوة الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط هي التي تعزز من التواجد الأجنبي فيها. لذلك فالدراسة توصي بضرورة تشكيل تحالفات إقليمية أمنية بين دول الشرق الأوسط يعمل على تعزيز الأمن القومي للمنطقة وضمان استقراره الداخلي والحد من التدخلات الخارجية واستخدام هذا التحالف للتصدي لتأثير تنافس القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين الذي يقود لإشعال العديد من الحروب والصراعات بالوكالة في المنطقة.
- توصى الدراسة كذلك بضرورة تشكيل تحالفات إيجابية مع القوى الكبرى العالمية من خلال التنمية المستدامة المشتركة بدلا من التركيز على المصالح المتضاربة. فصراع القوى الكبرى من أجل النفوذ على المنطقة يولد تخوف من أن تصبح المنطقة ساحة للمنافسة الجيوسياسية، الأمر الذي سيؤدي إلى عدم الاستقرار، لذلك يُوصى بالعمل على تزايد التحالفات الإقليمية القوية.
- توصي الدراسة بضرورة بناء تعاون عربي يهدف لتحقيق أمن قومي للمنطقة من خلال تعزيز قدرات الدول العربية على مواجهة التحديات الأمنية بشكل جماعي وليس فردي، والعمل على تنوع مصادر الطاقة ونشر تقنيات الطاقة المتجددة بما يخدم التنمية المستدامة للمنطقة، وتعميق وتوثيق الصلات وأوجه الروابط والتعاون بين الشعوب العربية في مختلف المجالات الثقافية

والفكرية لتعزيز الهوية المشتركة، وتنسيق وتكامل السياسات بين الدول العربية لمواجهة التحديات ومنع أي محاولة اختراق للإقليم وزعزعة استقراره. الجهود التعاونية بين الدول العربية في جميع الميادين سيساعد في وحدة وتماسك المنطقة وفي مواجهة التحديات المختلفة.

- توصي الدراسة بإعادة تقييم للأسس الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبناء أمن إقليمي عبر تفاهم أوسع بين المؤثرين على المنطقة، والابتعاد عن التركيز العسكري، والعمل على مواجهة التحديات الحرجة في المنطقة وأهمها التنافس على الأقليم من قبل التدخلات الخارجية. الأمر الذي يتطلب رؤية استراتيجية طويلة الأمد، والعمل على تجاوز الخلافات من أجل استقرار المنطقة. مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى بناء شراكات أكثر استدامة بدلا من الاعتماد الأحادي.
- توصي الدراسة أيضا بالانتقال بالمنطقة من صفقات الأسلحة والتركيز العسكري إلى سياسات تشمل التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والعمل على تنمية حقوق الإنسان لمواجهة التحديات الحقيقية التي تواجه سكان المنطقة، وتقليل الاعتماد على التدخلات العسكرية الأمريكية والتوجه نحو الأدوات الأكثر استدامة. والعمل على إعادة تقييم دور القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية لضمان انسجام الأهداف مع الاحتياجات المشروعة لدول المنطقة والاعتراف بتحديات المنطقة الداخلية والخارجية وضرورة الوعي بأهمية الدفاع عن المنطقة من قبل دولها مع السعي لتقليل الاعتماد الأحادي.

- توصي الدراسة بضرورة دراسة العوامل التي تساهم في تفعيل الفاعلين من غير الدول – كالمنظمات الإرهابية والجماعات العرقية – كفشل الدولة في توفير الخدمات الأساسية، والتدخلات الإقليمية، وظروف البطالة والفقر والفساد، وتأثير الأيديولوجيات. ومحاولة العمل على ضعف أنظمتهم كونهم يهددوا استقرار المنطقة ويعملون على تحدي شرعية قوانين الدولة وتقديم نماذج بديلة للحكم. تعزيز الحوكمة، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء مؤسسات قوية، وتنسيق الأمن الإقليمي سياسات من الممكن العمل بها لتحقيق هذه الغاية.
- أوصت الدراسة بضرورة وجود آلية ومسار قانوني واضح لنزاع الجزر في منطقة الخليج عبر محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي من أجل خفض التوتر البحري وضمان حلول دائمة بدلا عن التهديدات العسكرية. وزيادة الشفافية حول الملف النووي الإيراني وتفعيل الرقابة الدولية على البرنامج وتقديم ضمانات لاستخدامه بشكل سلمي من أجل حفظ واستقرار المنطقة والحد من المخاوف الدولية وتجنب التحالفات المعرضة للمنطقة.
- أوصت الدراسة بضرورة تعزيز احترام سيادة الدول وتعزيز الانتماء الوطني من خلال مواطنة واعية، وتوسيع الأنظمة الداخلية لتشمل كل شرائح المجتمع، والعمل على نظام حكم موحد يمثل الجميع. وبناء هوية وطنية قوية عبر ادماج كافة أفراد المجتمع بالمشاركة الفعالة

والمساواة بعيدا عن التفرقة، وغرس قيم الولاء للدولة، واحترام القرارات الوطنية مع تعزيز حب الوطن.

- ضرورة التشديد على تشكيل بعثات دبلوماسية لتكون متناسبة مع الأزمات المحلية والإقليمية والدولية، وتضم دبلوماسيين ملمين بكافة الصراعات والأزمات التي يعيشه العالم، مع ضرورة امتلاك المهارات والحنكة والشجاعة. كذلك ضرورة تشكيل نظام دبلوماسي إقليمي عربي إسلامي يرتكز على القيم والمبادئ العربية الإسلامية مما يعزز التضامن ويؤثر في قواعد القانون الدولي. وأن يكون لهذا القانون العربي قوة للتأثير على القانون الدولي الدبلوماسي. فالدبلوماسية الحديثة تتطلب تخصصا معرفيا عميقا بالتحديات والمتغيرات، ومرونة في التكيف وتأكيد على الهوية الثقافية للمنظمة من أجل أحداث التغيير العالمي المطلوب.
- طورت روسيا استراتيجيات للتعامل مع العقوبات الغربية، بإمكان دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستفادة منها. وذلك بالتركيز على التعاون مع دول غير ملتزمة بالعقوبات كالصين والهند والجنوب العالمي، والتحول نحو اقتصاد صديق للعقوبات، وإعادة هندسة النظام المالي باستخدام العملات الرقمية والعملات الوطنية وتقليل الاعتماد على الدولار واليورو في التجارة والانعزال عن نظام سويفت وتحويل المعاملات إلى أنظمة بديلة، والتركيز على الاكتفاء الذاتي وتعزيز الإنتاج المحلي للمواد الأساسية وتقليل الاعتماد على الاستيراد ودعم الإنتاج العسكري المحلي رغم العقوبات ورفع

القدرة على الصمود وتجاوز القيود، والتحول استراتيجيا لعالم متعدد الأقطاب لتقليل هيمنة الغرب، وإعادة توجيه التجارة (الصادرات والواردات) بعيدا عن الدول الغربية الى دول الجنوب كالصين والهند لتقليل أثر العقوبات.

قامة المراجع:

المراجع العربية

- إبراهيم، سليمان (٢٠٠٥). العلاقات الدولية لمنظمة الشرق الأوسط. آراء حول الخليج. متوفر في الرابط التالي: https://araa.sa/index.php?view=article&id=2679:2014-07-27-09-23-34&Itemid=172&option=com_content
- أبو الخليل، باسل (٢٠٢٤). الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٢٣ وانعكاساتها على احتمالات التهجير في ضوء القانون الدولي. *مجلة العلوم السياسية والقانون*، ١٠(٤٢)، ٤٠-٦٨. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/eudytnwy
- أبو القاسم، محمود (٢٠٢٤). الصراع في الشرق الأوسط وملامح التغير في البيئة الإستراتيجية. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية. متوفر في الرابط التالي: https://rasanah-iiis.org
- أبو زيد، أحمد (٢٠٢٣). دراسة نظرية مقارنة لديناميات البنية الأمنية في النظام الإقليمي الخليجي بعد الربيع العربي. *مجلة العلوم الاجتماعية*، ٥١(١)، ١٠-٣٤. متوفر في الرابط التالي: https://journals.ku.edu.kw/jss/index.php/jss/article/view/2751/2005

- أرسلان، أحمد (٢٠٢٥). قراءة في كتاب "النظريات الأمنية وتطبيقاتها في العالم العربي" للدكتور بشير العابدين. *مجلة رواء*، ٢٠٢٥(٣٣). متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/mr7spmfe /
- الأسعد، أنس (٢٠٢٣). انتفاضة ١٩٨٧.. عن التنظيم والخطاب والمقاومة. العربي الجديد. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/4htbj85b
- إسكندر، ماجد (٢٠٢٥). التجربة الروسية في مقاومة العقوبات الأمريكية والغربية وانعكاساتها على الجنوب العالمي. *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، ٢٠٢٥(٧٠)، ٣١٣-٣٤٢. متوفر في الرابط التالي: https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/872
- بالة، صباج (٢٠٢٠). مركب الأمن القومي. الموسوعة السياسية. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/32nv836t
- البحيري، عزت (٢٠٢٤). المنظمات الدولية وحرب غزة.. آفاق دورها في عام ٢٠٢٤. *آفاق مستقبلية*، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. ٢٠٢٤(٤)، ١٩٥-٢٠٢. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/ya4pd5s5
- بدر، أشرف (٢٠٢٢). نظرية الأمن في منظومة الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي الخلفية، التحولات، والأسس. ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. متوفر في الرابط التالي:

https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA-AshrafBader_SecurityTheory-Israel_9-22.pdf

- بدوي، مصطفى؛ السيد، دلال (٢٠٢٥). الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على حلف شمال الأطلسي. *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، ٢٠٢٥(٧٠)، ٥٧-٨٨. متوفر في الرابط التالي: https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/859
- البقمي، حمود؛ محيي الدري، شيماء، زكريا، محمود (٢٠٢٥). التعاون الأمني والعسكري في العلاقات السعودية الأفريقية وانعكاسه على أمن البحر الأحمر. *مجلة الدراسات الإفريقية*، ٤٧(١)، ٣٣٩-٣٦٥. متوفر في الرابط التالي: https://journals.ekb.eg/article_419939_390ec2a54110c7ea772b81f6739dbaa1.pdf الموسوي، هيام؛ العبادي، هاشم (٢٠٢٥). أهمية التحالف الاستراتيجي في تحقيق نجاح التحالفات بين دول المنطقة من وجهة نظر المتخصصين في العلوم السياسية في جامعة الكوفة. *المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي*، جامعة المسيلة ٢٠٢٥(٧١)، ٢٦٦-٢٨٣.
- بنافي، ريناس (٢٠٢٥). المفهوم المعاصر للأمن القومي. وعي للدراسات والأبحاث. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/4krb4fk9

- البهي، رغدة (٢٠٢٠). تفسير انتقال القوة للتحول في بنية النظم الإقليمية. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. متوفر في الرابط التالي: https://futureuae.com/ar-AE/Release/ReleaseArticle/1264/power-transition-
- بوزيدي، شيطر (٢٠٢٢). أبعاد التدخل الخارجي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا. *Annales de l'université d'Alger*، ٣٦(٣)، ١٦٢-١٨٢. متوفر في الرابط التالي: https://asjp.cerist.dz/en/article/201248#:~:text=
- بوغازي، عبدالقادر (٢٠٢٤). التدخل الإنساني والتحول في مفهوم السيادة: انتقال المفهوم من التقديس إلى الوظيفية. *مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة*، ٨(٢)، ٢٤٣-٢٦٤. متوفر في الرابط التالي: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/535/8/2/240211
- بولنوار، أمين (٢٠٢٥). تحولات النظام الدولي في ضوء نظرية تحول القوة: دراسة في السياق الروسي الصيني. *مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية*، ٢٠٢٥(١)، ٤٣٩-٤٥٥. متوفر في الرابط التالي: https://asjp.cerist.dz/en/downArticle/536/11/1/272112
- التلفزيون العربي (٢٠٢٣). من حلم الوحدة السليمة إلى تفجر الصراع.. كواليس حرب الانفصال اليمنية. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/3sev8z2m

- التميمي، أمينة (٢٠٢٥). انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في دول العالم وآثارها المستقبلية على الأوضاع في الشرق الأوسط. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٦(٨)، ٧٦٧-٧٨٧. متوفر في الرابط التالي: https://www.hnjournal.net/ar/6-8-44/
- جابر، محسن (٢٠٢٣). أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (٢٠١١-٢٠٢٣). *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، ٢٠(١)، ١-٣٢. متوفر في الرابط التالي: file:///Users/apple/Downloads/%D9%85%D8%AD%D8%B3%D9%86+%D8%B1%D9%85%D8%B6%D8%A7%D9%86+%D8%AC%D8%A7%D8%A8%D8%B1.pdf
- جاسم، سناء (٢٠٢٥). الأثر الاجتماعي والسياسي للغزو الأمريكي على العراق في ٢٠٠٣. *مجلة مداد الآداب*، ٣٩(١٥)، ١-٣٢. متوفر في الرابط التالي: https://doi.org/10.58564/ma.v15i39.1912
- الجرماني، اراء (٢٠٢٤). نقد مؤسسات الإعمار المجتمعي ومنظماته: العواقب غير المرئية للحرب، الأسرة السورية نموذجاً. ٥(١٠)، ٩-٣٢. متوفر في الرابط التالي: https://hikama.dohainstitute.org/ar/issue010/Documents/hikama-10-2025-aljaramani.pdf
- الجرو، حسين؛ الفلاق، أحمد (٢٠٢٤). دور القوى الإقليمية والدولية في تشكيل النظام السياسي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "حالة ليبيا". *مجلة*

جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، ٩(٣)، ٤٨٠-٥٠١. متوفر في الرابط التالي: https://doi.org/10.58916/jhas.vi.412

- الجزيرة (٢٠٢٣). الغزو الأمريكي للعراق.. مبررات واهية ونتائج كارثية. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/3w8b5wjn
- الجزيرة (٢٠٢٣). انتفاضة الحجارة ١٩٨٧.. ثورة شاملة أطلقتها عملية دهس إسرائيلية. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/bdcumn44
- الجزيرة (٢٠٢٥). الثورة السورية.. متى بدأت شرارتها الأولى؟ وما أبرز مراحلها ونتائجها؟. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/45e9n3a4
- الجزيرة (٢٠٢٥). الحرب الأهلية اللبنانية.. صراع استمر ١٥ عاما وأرسى نظاما سياسيا جديدا. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/n2vajk7b
- الجزيرة (٢٠٢٦). سوريا مباشر.. الجيش يبدأ عملية عسكرية ضد قسد في حلب وحركة نزوح واسعة. الجزيرة. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/yttfycky
- الحجاج، سارة (٢٠٢٤). حماية المدنيين في النزاعات المسلحة دراسة تحليلية في دور مجلس الأمن في الصراع المسلح في سوريا. *مجلة العلوم السياسية والقانون*، ١٠(٤٢)، ٦-٣٦. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/eudytnwy

- الحراحشة، إبراهيم (٢٠٢٥). تحليل تأثيرات الصراع الإيراني–الإسرائيلي في إعادة تشكيل نظام إقليمي جديد في منطقة الشرق الأوسط. *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*. ١١(٤٥)، ٢٠٢–٢٢١. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/2vxvbzfp
- الحسن، عمر (٢٠١٥). القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية. مركز الجزيرة للدراسات. متوفر في الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2015/06/20156711255544430.html
- حسن، قيصر (٢٠٢٤). النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٨(٥)، ٤٤٧–٤٦٦. متوفر في الرابط التالي: https://www.hnjournal.net/ar/5-8-31/
- حسن، قيصر (٢٠٢٤). مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ضوء التنافس الأمريكي الصيني. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٧(٥)، ٧٢٢–٧٤١. متوفر في الرابط التالي: https://www.hnjournal.net/ar/5-7-39/
- حسنين، محمد (٢٠٢١). الصراع الإيراني–السعودي: الجذور والمستقبل. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=74697

- الحطاب، يوسف؛ الخواجة، محمد؛ قمر، إيمان؛ علواني، أحمد؛ اليزيد، آية (٢٠٢٤). جيوبولتيك القوى الإقليمية المعاصرة في الشرق الأوسط (إيران وإسرائيل نموذجاً). المركز الديمقراطي العربي. برلين، المانيا. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=100132
- حماد، محمد (٢٠٢٢). التنافس الأمريكي–الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة: الأزمة السورية (٢٠١١–٢٠٢٠م). المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=83905
- الخفاجي، أسعد (٢٠٢١). السياسية الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس دونالد ترامب. رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية فرع الدراسات الدولية، جامعة بغداد، جمهورية العراق. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/4vdh63vv
- دالاي، غالب (٢٠٢٤). الدبلوماسية الإقليمية في خضم الحرب على غزة. متوفر في الرابط التالي: https://mecouncil.org/ar/blog_posts
- داود، لما (٢٠٢٥). نظرية استقرار الهيمنة. الموسوعة السياسية. متوفر في الرابط التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary
- دحام، صدام (٢٠٢٤). التدخل الدولي الإنساني في الفكر السياسي الغربي المعاصر. كلية العلوم السياسية. جامعة النهرين. متوفر في الرابط التالي:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/06/2902d595c203a66df58d5cfcf0cd013c.pdf

- الدرمكي، محمد (٢٠٢٣). أثر توازن القوى على الأمن والاستقرار الإقليمي–الخليج العربي نموذجاً. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، جامعة الإسكندرية، ٩(١٨)، ٢٣٧–٢٦٨. متوفر في الرابط التالي: https://esalexu.journals.ekb.eg/article_365299_ddb9ed904019c70ce19e65188e74f767.pdf
- درويش، اسماعيل (٢٠٢٥). صراع النفوذ... إلى أين يصل التصعيد التركي–الإسرائيلي في سوريا؟. عربية. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/ycy8vs66
- راشد، سامح (٢٠٢٥). جديد التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط.. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/10806
- رأفت، إجلال (٢٠١٣). العرب والقرن الأفريقي: جدلية الجوار والانتماء. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الرماحي، أحمد (٢٠٢٥). القوى الإقليمية التعديلية وأثرها في توازن القوى الاستراتيجي كوريا الشمالية وإيران نموذجا. *مجلة كلية القانون والعلوم*

السياسية، ٢٠٢٥(٢٩). متوفر في الرابط التالي: https://jlps.edu.iq/index.php/jlps/ar/article/view/514/755

- روق، آية (٢٠٢٤). سباق التسلح وتأثيره على التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة (إيران–إسرائيل) ٢٠١٥–٢٠٢٢م. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://www.democraticac.de/?p=99703
- الزعبي، إهداء (٢٠٢٥). هيئة تحرير الشام ودورها في التغيير السياسي في سوريا عام ٢٠٢٤: نموذجاً في أدوار الفاعلين من غير الدول. *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*. ١١(٤٥)، ٤٥–٦٤. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/2vxvbzfp
- الزغول، محمد (٢٠٢٢). استعصاء الاستقرار في الشرق الأوسط: مقاربة تطبيقية لنظرية "استقرار الهيمنة". مركز الامارات للسياسات. متوفر في الرابط التالي: https://epc.ae/ar/details/featured/astiesa-aliastiqrar-fi-alsharq-al-awsata-muqaraba-tatbiqiya-linazariat-aistiqrar-alhaymana-#:~:text=
- السعدي، سعاد؛ قاسمي، غلا (٢٠٢٥). التدخل الإنساني مفهومه وتطوره التاريخي. *مجلة لارك*، كلية الاداب. جامع واسط ١٧(١)، ٥٩٦–٦١٩. متوفر في الرابط التالي:

https://lark.uowasit.edu.iq/index.php/lark/ar/article/view/3979

- سعيد، ندى؛ حميد، رائد (٢٠٢٣). الحرب الأهلية اليمنية عام ١٩٩٤. ٣٠(١،١١)، ٢٣١-٢٤٣. متوفر في الرابط التالي: https://www.researchgate.net/publication/390650116_alhrb_alahlyt_alymnyt_am_1994
- السعيدي، سعد؛ الشاهين، عمار؛ الوحيلي، حنين؛ جميل، نور (٢٠٢٥). إسقاط النظام السياسي السوري (نظام بشار الأسد): المقدمات، الآثار، والتداعيات المحتملة. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية. العراق. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/23u4utmf
- سلامة، عماد (٢٠١٥). الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. متوفر في الرابط التالي: https://repository.najah.edu/server/api/core/bitstreams/c495f90a-87cd-4c95-bf62-065560083afe/content
- السواعير، ليث (٢٠٢٥). التوجهات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه سوريا بعد عام ٢٠٢٤ قراءة في المصالح والصراع على النفوذ. *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*. ١١(٤٥)، ١٧٩-٢٠٠. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/2vxvbzfp

- الشحات، محمد؛ عاشور، خليل (٢٠١١). أثر المتغيرات الدولية على النظام الأمني الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١. *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية*، ١٦(٨)، ٧١٩-٧٦٤. متوفر في الرابط التالي: https://journals.ekb.eg/article_305830_7eb3dc68193a4d8354030182c77eb517.pdf
- شروق، مستور (٢٠٢٥). القوى المتوسطة بين التأثير التعديلي وتحقيق التوازن في النظام الدولي. *مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية*، ٤(١)، ١٨-٣٦. متوفر في الرابط التالي: https://search.mandumah.com/Record/1602597
- الشعراوي، إيمان (٢٠٢٤). تحديات النفوذ التركي المتصاعد في دول القرن الإفريقي. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/38cwscbh
- شلال، عباس (٢٠٢٥). كيف تنتصر بلا صراخ "الصبر الاستراتيجي والذكاء العاطفي في فن التفاوض المعاصر". مركز الفيض العلمي لاستطلاع الرأي والدراسات المجتمعية، العراق. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/55wxsabh
- شليغم، عبير (٢٠٢٢). مدخل العلاقات الدولية. متوفر في الرابط التالي: https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/bitstream/123456789/9190/1/%D9%8

5%D8%B7%D8%A8%D9%88%D8%B9%D8%A9%20%D8%B9%D8%A8%D9%8A%D8%B1.pdf

- الشيخ، محمد (٢٠٢٤). مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء الحرب على غزة أكتوبر ٢٠٢٣. *مجلة مدارات سياسية*، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا. طرابلس، ليبيا. ٨(٢١)، ٥٩-٧٩. متوفر في الرابط التالي: file:///Users/apple/Downloads/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B6%D9%88%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A3%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%A8%D8%B1-2023-the-future-of-the-palestinian-issue-in-the-light-of-the-war-on-gaza-in-october-2023.pdf
- الشيشي، رامز؛ مطر، ميرنا (٢٠٢٤). التحالفات الدولية الجديدة وانتقال القوة في النظام الدولي: من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية. المركز

الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=94127

- صايم، بدر (٢٠٢٤). التنافس الصيني الأمريكي وتداعياه على النظام العالمي. *مجلة حمورابي للدراسات*، ٢٠٢٤(٥٠)، ٢٥٨-٢٨٥. متوفر في الرابط التالي: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/21/16e64f02ceb7c3f694f3042a09ac2a5f.pdf
- الصباغ، سعيد (٢٠٢٤). سياسة إيران تجاه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في ضوء استراتيجية الخطوة الثانية ٢٠١٩-٢٠٢٣م. *مجلة الدراسات الإفريقية*، ٤٦(١)، ٢٣١-٣٠٨. متوفر في الرابط التالي: https://esalexu.journals.ekb.eg/article_365299_ddb9ed904019c70ce19e65188e74f767.pdf
- ضبيش، رشا (٢٠٢٢). التدخل الدولي وتأثيره على ظاهرة الإرهاب دراسة حالة الدولة الليبية. *مجلة السياسة والاقتصاد*، ١٤(١٣)، ١-٣٧. متوفر في الرابط التالي: https://jocu.journals.ekb.eg/article_212832_e01ed640021f7353e90a0b11ad47d964.pdf
- طاهري، الزهراء؛ بن غزال، ابتسام (٢٠٢٥). التحالفات الإستراتيجية كأداة لاختراق المؤسسات للأسواق الدولية (نماذج عن تحالفات إستراتيجية

دولية). *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، جامعة المسيلة ٦(١)، ١٨٦-١٩٩.

- طه، محمد (٢٠٢٥). موقف الجامعة العربية ومصر من الحرب العراقية-الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨. *دورية الانسانيات-كلية الآداب-جامعة دمنهور*. ٤(٦٤)، ٥٠٢-٥٣٢. متوفر في الرابط التالي: https://journals.ekb.eg/article_406670_004a8e1ceba51a8e44c3ef42691a4898.pdf
- العازمي، هند؛ طايع، محمد (٢٠٢٢). الصراع اليمني وتأثيره على المحيط الإقليمي. متوفر في الرابط التالي: https://www.researchgate.net/publication/388186917_alsra_alymny_wtathyrh_ly_almhyt_alaqlymy_2011-2021
- عايش، محمد (٢٠٢٥). الحرب بين إيران وإسرائيل... ودلالاتها الاستراتيجية. القدس العربي. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/28kamup3
- عبد الوهاب، خالد (٢٠٢٤). العلاقة بين الأمن القومي والديموقراطية. مؤسسة عبدالحميد شومان. متوفر في الرابط التالي: https://shoman.org/Readblogs/ID/4737/The-relationship-between-national-security-and-democracy

- عبدالحميد، محمود (٢٠٢٠). الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول: دراسة حالة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب ٢٠١٧. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=68983
- عبدالحي، وليد (٢٠٢٤). مركزية القوة في إدارة التفاوض السياسي الأمريكي. ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. متوفر في الرابط التالي: https://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/AcademicArticles/PA_Walid-AbdalHay_CentralityPower-PolNeg-US_7-24.pdf
- عبيدات، ميسون (٢٠١٧). التحالفات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية والمواقف المختلفة منها (٢٠١١م -٢٠١٥م). *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية*، ٢٠٢٥(٤)، ١٨٦-١٨١. متوفر في الرابط التالي: file:///Users/apple/Downloads/reviewer,+9.pdf
- العبيدان، هنادي (٢٠٢٥). تطور الدبلوماسية وتعدد أدوارها. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٦(٣)، ٧٨-١٣١. متوفر في الرابط التالي: https://www.hnjournal.net/en/6-3-5/
- عدوان، إسماعيل (٢٠٢٤). الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٧(٥)، ٦٧٧-٦٨٦. متوفر في الرابط التالي: https://www.hnjournal.net/ar/5-7-35/

- عزيز، أحمد؛ منذر، محمد (٢٠٢٥). الاستراتيجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٦(١٠)، ٦٨٥-٧٠١. متوفر في الرابط التالي: https://www.hnjournal.net/ar/6-10-42/
- العقيبي، عادل (٢٠١٨). مفهوم القوة في العلاقات الدولية ١٩٩١-٢٠١٧ (المنظور الأمريكي: دراسة حالة). جامعة الشرق الأوسط. متوفر في الرابط التالي: https://meu.edu.jo/libraryTheses/5ca84ef6e8983_1.pdf
- العكيلي، زينب (٢٠٢٤). مبدأ السيادة الوطنية بين النصوص القانونية والممارسات الدولية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، ٨(٨٠)، ١٠١٥-١٠٣٨. متوفر في الرابط التالي:https://tinyurl.com/5n9akk8s
- العكيلي، هبة (٢٠٢١). تأثير النظرية الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية (٢٠١١-٢٠٢١). رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/y7bbvdsp
- علوان، ابتسام (٢٠٢٤). التنافس في منطقة الشرق الأوسط وأثره على توازن القوى. *المجلة السياسية الدولية*، ٢٠٢٤(٥٩)، ٢٣-٤٠. متوفر في الرابط التالي:

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/25/14459ab942ffb780406de7ed0aa12795.pdf

- العمري، منثور؛ القطاطشة، محمد (٢٠٢٤). الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الروسي بعد العام ٢٠١١. *مجلة العلوم السياسية والقانون*، ١٠(٤٢)، ١٧٤-٢٠٥. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/eudytnwy
- عواد، عامر (٢٠٢٢). الاستراتيجية العسكرية الامريكية تجاه منطقة شرق أسيا ٢٠٢١-٢٠٢٥. *المجلة السياسية والدولية*، ٢٠٢٢(٥٢)، ٣٥-٦٦. متوفر في الرابط التالي: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2024/12/24/fb00e6f1ec7260ec8b591403ee9e0ba4.pdf#:~:text=*%20(0(%20*%20%D9%A3%D9%A5%20*%20
- غراف، عبدالرزاق (٢٠٢٥). مختصر الأزمة في ليبيا بُنية النزاع ومستقبل الدولة. مركز الخليج للأبحاث. متوفر في الرابط التالي: https://ar.grc.net/wp-content/uploads/2025/09/Brief-summary-of-the-crisis-in-Libya.pdf
- غروي، الحسين (٢٠٢١). احتمالات الحرب بين الصين والولايات المتحدة وفق افتراضات نظريات انتقال السلطة في النظام الدولي. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=74989

- غزالة، عبد الرحمن؛ أحمد، يوسف (٢٠٢٥). الشرق الأوسط الجديد: تحليل سياسي للتغيرات والتحديات. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=106079
- فاضل، شيماء؛ الشمري، جواد (٢٠٢٢). اساسيات العملية التفاوضية – رؤى مفاهيمية. *مجلة كلية مدينة العلم*، الجامعة العراقية. ١٤(٣)، ٦٠-٧٣. متوفر في الرابط التالي: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/06/01/29978b511488ad8ee32f57e633c0d12d.pdf
- فاضلي، علي (٢٠٢٤). التدخل الدولي الإنساني وإشكالية السيادة. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=98864
- فايز، عبدالقادر (٢٠٢٣). صراعات النفوذ بين إيران والسعودية: تداعيات المواجهة وإمكانيات المصالحة. مركز الجزيرة للدراسات. متوفر في الرابط التالي: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5602
- قادر، إلهام؛ فتحي، محمد (٢٠٢٥). الشرق الأوسط والمتغيرات المؤثرة في معادلات توازنه الاستراتيجي منذ عام ٢٠٠١. *مجلة دراسات إقليمية*، ١٩(٦٤)، ٢٠٧-٢٥٠. متوفر في الرابط التالي: https://iasj.rdd.edu.iq/journals/uploads/2025/04/01/d1a8487a65d0fe866c1b503dcba94d3b.pdf

- قائد، عبدالسلام (٢٠٢٣). أحداث يناير ١٩٨٦ الدامية.. من الجذور إلى تأثيراتها الراهنة. بلقيس. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/5xp3hheu
- قوي، بوحنية (٢٠٢٥). الحروب بالوكالة والميليشيات المسلحة العابرة للحدود في إفريقيا ومنطقة الساحل. مركز الجزيرة للدراسات.
- كاظم، أحمد (٢٠١٨). إشكاليات الاستقرار السياسي في الحكم بعد أحداث الربيع العربي رؤية تقويمية. *حوليات آداب عين شمس*، ٤٦(٤)، ١٥٦-١٧٥. متوفر في الرابط التالي: https://aafu.journals.ekb.eg/article_46818.html?lang=ar
- كايا، إيميرهان (٢٠٢١). الأزمة السورية: هل هي صراع اجتماعي طويل الأمد؟. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/2xtymus5
- الكجك، رنا (٢٠٢٥). حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وفقاً للقانون الدولي. *مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة*، الجامعة الإسلامية في لبنان، ٦(١٨)، ٤٣٤-٤٥٢. متوفر في الرابط التالي: https://www.elqarar.com/wp-content/uploads/2025/06/elqarar_%D9%90%D9%90-Rana-Safwat-EL-Koujok__434-452_19_18-6-2025.pdf

- كمر، صبا؛ حميد، هالة (٢٠٢٥). تأثير التحالفات الأمنية على ديناميات الصراع في منطقة الخليج العربي بعد ٢٠٠٣. *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، ٢٠٢٥(٧٠)، ١٥١-١٨٢. متوفر في الرابط التالي: https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/858
- اللقاني، طارق؛ الحمراوي، محمد (٢٠٢٥). المواقف الدولية والإقليمية تجاه الأزمة اليمنية وتداعياتها على واقع ومستقبل الأزمة. *مجلة الدراسات التجارية والادارية*. ٦(٢)، ٧٨-١٠٧. متوفر في الرابط التالي: https://journals.ekb.eg/article_424255_d7f91c392060f21b2efe42c5cf5a042b.pdf
- ليهوا، ليو؛ هواوي، لي (٢٠٢٥). منطق الممارسة في دبلوماسية الوساطة القطرية وفعالية الحوكمة الإقليمية: دراسة تجريبية على اتفاق وقف إطلاق النار في غزة. *المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية*. ١١(٤٥)، ٣٦٥-٣٧٨٠. متوفر في الرابط التالي: https://tinyurl.com/2vxvbzfp
- محمد، أحمد (٢٠٢١). سيادة الدول في ظل التحولات الدولية. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٢(١١). متوفر في الرابط التالي: https://www.hnjournal.net/en/2-11-17/
- محمد، عبدالكريم (٢٠٢٠). الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: تحليل زمني لحروب غزة ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين في الصراع. المركز

الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي:
https://democraticac.de/?p=104040

- محمد، هالة (٢٠٢٥). الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي:
https://democraticac.de/?p=106462
- مركز الشرق الأوسط (٢٠٢٢). المنظمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودورها في صنع السلام وتعزيزه. متوفر في الرابط التالي:
https://eprints.lse.ac.uk/114560/5/MENA_regional_organisations_in_peacemaking_Arabic.pdf
- المصالح، صدام (٢٠٢١). تنافس القوى الرئيسية بمنطقة الشرق الأوسط. المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. متوفر في الرابط التالي:
https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6441
- المعايطة، خالد (٢٠٢٤). الصراع السياسي وتداعياته على دول الربيع العربي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، ٣(٧)، ٤٤٥-٤٦١. متوفر في الرابط التالي: https://www.hnjournal.net/ar/3-7-28/
- منصور، رفيق؛ الدسوقي، ايمن (٢٠٢٢). التحوط الاستراتيجي في السياسة الإيرانية تجاه الولايات المتحدة الأميركية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- الميموني، هشام (٢٠٢٥). الإطار المفاهيمي للقوى الصاعدة في الساحة الدولية. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=104368
- ناجي، عبدالحسن (٢٠٢٥). الحالات الاستثنائية لمبدأ عدم التدخل الإنساني. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=107149
- نسيم، بلهول؛ عطاء الله، فشار (٢٠٢٣). القوى الإقليمية واتجاهات انتقال السلطة في البيئة الدولية. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، ٨(٢)، ٧٠٥–٧٢٨. متوفر في الرابط التالي: https://asjp.cerist.dz/en/article/229276
- نفاد، جهاد؛ يوسف، عبدالرحمن؛ سيلمان، فجر؛ فايد، محمد؛ قاسم، نورهان (٢٠٢٥). تأثير صعود اليمين الشعبوي في السياسة الخارجية دراسة حالتي: الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://www.democraticac.de/?p=105504
- هاشم، فراس (٢٠٢٥). الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية تجاه ساحات التنافس الجيوبوليتيكية (منطقة جنوب شرق آسيا نموذجا). *مجلة العلوم السياسية*، جامعة بغداد، ٢٠٢٥(٦٩)، ١٥٥–١٨٤. متوفر في الرابط التالي:

https://jcopolicy.uobaghdad.edu.iq/index.php/jcopolicy/article/view/805

- الهاشمي، عبدالله (٢٠٢٥). الشرق الأوسط ٢٠٢٥.. ملامح نظام إقليمي جديد. مركز الاتحاد للأخبار. متوفر في الرابط التالي: https://www.aletihad.ae/opinion/4561460/
- وفا (٢٠٢٤). ٢٤ عاما على انتفاضة "الأقصى". وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. متوفر في الرابط التالي https://www.wafa.ps/pages/details/104548
- الوليدي، يوسف (٢٠٢٥). الشعبوية والجيوسياسية.. العناق الخطر. المركز الديمقراطي العربي. متوفر في الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=106401

المراجع الأجنبية

- Abu-Bader, S., Ianchovichina, E. (2019). Polarization, foreign military intervention, and civil conflict. *Journal of Development Economics*. 2019(141). pp102-248. Available at: https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0304387818302190
- Aidt, T. S., Albornoz, F. (2011). Political Regimes and Foreign Intervention. *Journal of Development Economics*. 94(2). pp192-201. Available at https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S030438781000026X
- Aidt, T., Albornoz, F., Hauk, E. (2021). Foreign Infuence and Domestic Policy. *Journal of Economic Literature*. 59(2). pp 87-

426. Available at https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/jel.20201481

- Albornoz, F., Hauk, E. (2014). Civil War and U.S. Foreign Influence. *Journal of Development Economics*. 2014(110). pp 64-78. Available at https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0304387814000534
- Army, P., Ehtisham, K (2023). The Role of Regional Powers in the Contemporary Complex Geo-Political Environment. Available at: https://nesa-center.org/the-role-of-regional-powers-in-the-contemporary-complex-geo-political-environment/
- Castellan, P. (2012). Human Rights and Peacekeeping. University for Peace Available at: https://cdn.peaceopstraining.org/course_promos/human_rights_2/human_rights_2_english.pdf
- Clementi, F., Fabiani, M., Molini, V. (2021). How polarized is sub-Saharan Africa? A look at the regional distribution of consumption expendiiture in the 2000s. *Oxford Economic Papers*. 73(2). pp 796-819. Available at https://academic.oup.com/oep/article-abstract/73/2/796/5864471?redirectedFrom=fulltext&login=false
- Donovan, O., Staunton, E., Zimmerman, S. (2025). The Responsibility to Protect at a Crossroads. Available at: https://brill.com/view/journals/gr2p/17/1/article-p3_002.xml?srsltid=AfmBOorlEqPrJ30hj2V65ZK5wv50nR7kt-km6SEz4SoPc48fTB3QKUuL
- Flemes, Daniel (2007). Conceptualising Regional Power in International Realtions: Lessons from the South African Case. Available at: https://www.files.ethz.ch/isn/47142/wp53.pdf
- Gray, M. (2025). CAIS Public Lecture Series | Regional Security Complex Theory and the Middle East. Available at: https://www.aaims.org.au/upcoming-events/cais-public-

lecture-series-regional-security-complex-theory-and-the-middle-east/

- Hidalgo, O. (2025). The Shortcomings of Just War Theories and the Legitimacy of Just Peace. Available at: https://www.cogitatiopress.com/politicsandgovernance/article/view/10159
- Hillert, L. (2023). Human Rights and Peacebuilding: Bridging the Gap. *Journal of Human Rights Practice*. 16(1). pp 302-324. Available at https://academic.oup.com/jhrp/article/16/1/302/7261650
- Kantowitz, R. (2020). Advancing the Nexus of Human Rights and Peacebuilding. *Development dialogue paper*. 2020(27). pp 1-8. Available at https://www.daghammarskjold.se/wp-content/uploads/2020/02/dd-paper_no27_hr-peace.pdf
- Kaplan, R. (2021). Kennan's Containment Strategy: A Consensus on What Not to Do. Available at: https://nationalinterest.org/feature/kennans-containment-strategy-consensus-what-not-do-183428
- Lawson, F. (2022). Why foreign military interventions prolong civil wars: lessons from Yemen. *Springer Nature Link*. 2022(59). pp 1167-1186. Available at https://link.springer.com/article/10.1057/s41311-021-00357-6
- Martinez, L. (2017). Transnational Insurgents: Evidence from Colombia's FARC at the border with Chavez's Venezuela. *Journal of Development Economics*. 2017(126). pp 138-153. Available at https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0304387817300081
- Mia, Minichiello (2025). North Africa. EBSCO. Available at: https://www.ebsco.com/research-starters/history/north-africa
- Molendijk, T. (2025). Just War Theory for Morale and Moral Injury: Beyond Individual Resilience. *Journal of Military Ethics*.

2025(23). pp 201-218. Available at https://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/15027570.2024.2442802#abstract

- Norton, E. C., Chunrong, A. (2003). Interaction terms in logit and probit models. *Economics Letters*. 80(1). pp123-129. Available at https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0165176503000326
- Parlevliet, M. (2019). Resolving Conflict between Human Right and Peacebuliding. University for Peace Available at: https://www.c-r.org/news-and-insight/resolving-conflict-between-human-rights-and-peacebuilding
- Pratt, Nicola (2025). Scholasticide in Gaza: Settler Colonial Elimination, Genocide, and the Crisis of Academic Resposibility. E-International Relations. Available at: https://www.e-ir.info/2025/11/25/scholasticide-in-gaza-settler-colonial-elimination-genocide-and-the-crisis-of-academic-responsibility/
- Radulovic, Ugljesa (2025). Capture and Disc;osure: South Africa's Past, Present, and Tipping Point. E-International Relations. Available at: https://www.e-ir.info/2025/11/25/capture-and-disclosure-south-africas-past-present-and-tipping-point/
- Sasan, J. (2021). The Social Contract Theories of Thomas Hobbes and John Locke: Comparative Analysis. *International Journal of Arts, Science and Humanities*. 9(1). pp 34-45. Available at https://rksmvv.ac.in/wp-content/uploads/2021/04/Study-Material-Sem-5-CC11-Hobbes-and-Locke-Comparative-Analysis-of-Social-Contract-Theory.pdf
- Sell, T (2025). An Introducation to Politics. Available at: file:///Users/apple/Downloads/Full.pdf
- Singh, V. (2025). The Principle of Responsibility to Protect (R2P): Legal Mechanisms and Global Justice. *International Journal for Research Trends and Innovation*. 10(6). pp 136-144. Available at https://www.ijrti.org/papers/IJRTI2506120.pdf

- UIA (2024). Foreign Military Intervention. Encyclopedia Of World Problems and Human Potential. Available at: https://encyclopedia.uia.org/problem/foreign-military-intervention
- Williams, K., Sullivan, N (2023). International Relations | Definition & Theories. Available at: https://study.com/academy/lesson/theoretical-approaches-to-international-relations-realism-liberalism-marxism.html#:~:text=International%20relations%20is%20a%20field,constructivism%20theory%2C%20and%20feminism%20theory.

الملاحق

ملحق بخرائط جغرافية لصراعات المنطقة:

الشكل رقم١: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الشكل رقم٢: موقع إيران من مضيق هرمز

الشكل رقم٣: موقع مضيق باب المندب ومضيق هرمز

الشكل رقم٤: موقع قناة السويس

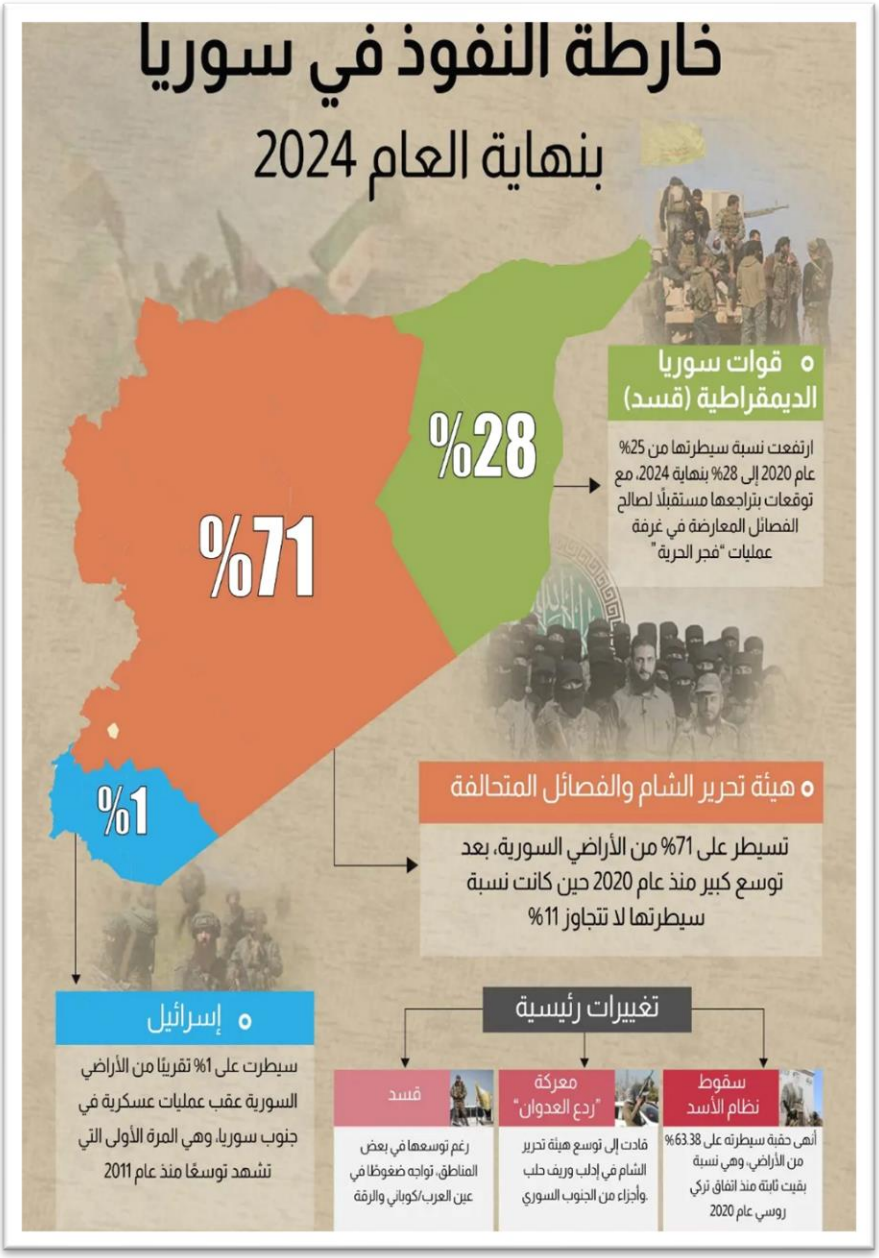

الشكل رقم٥: خريطة النفوذ في سوريا بنهاية عام ٢٠٢٤

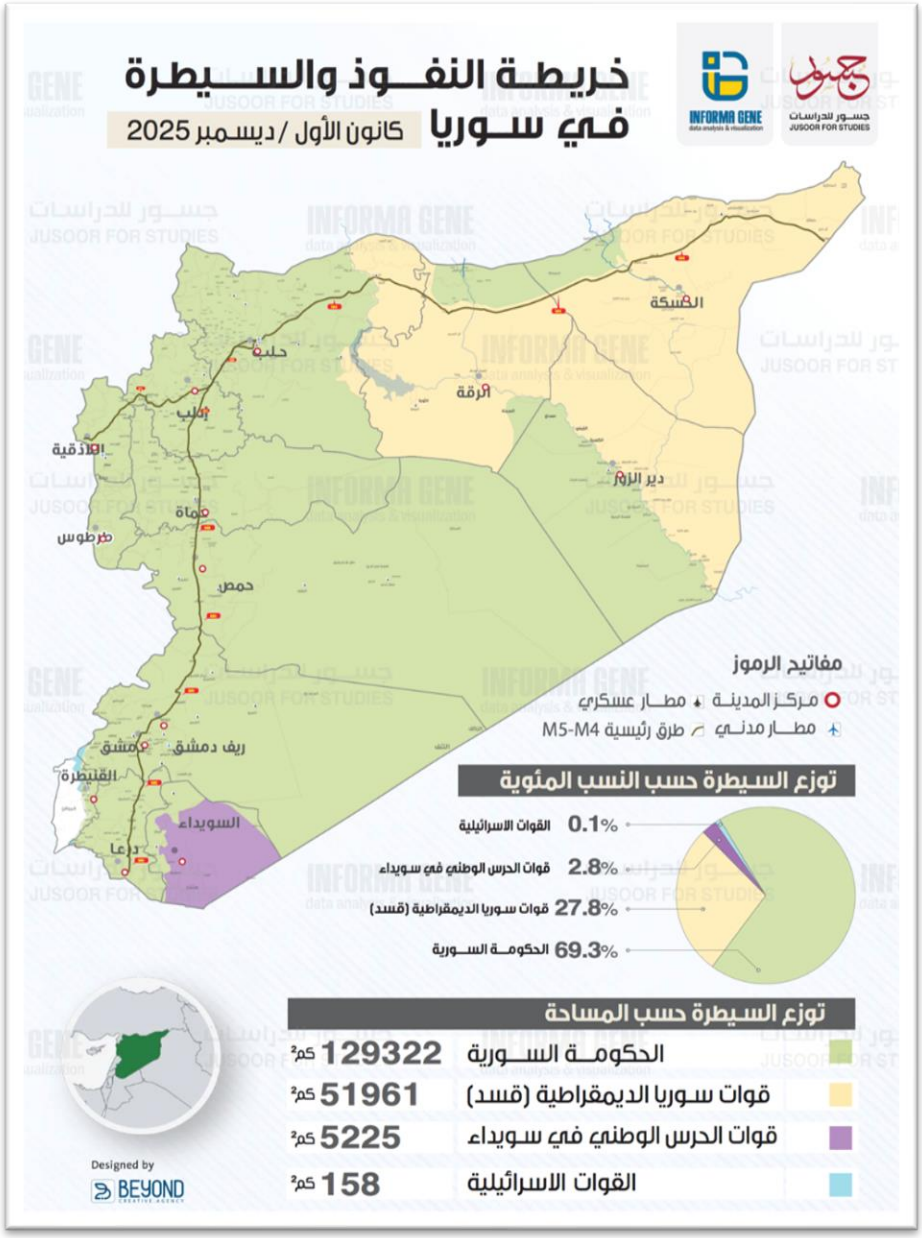

الشكل رقم٦: خريطة النفوذ في سوريا بنهاية عام ٢٠٢٥

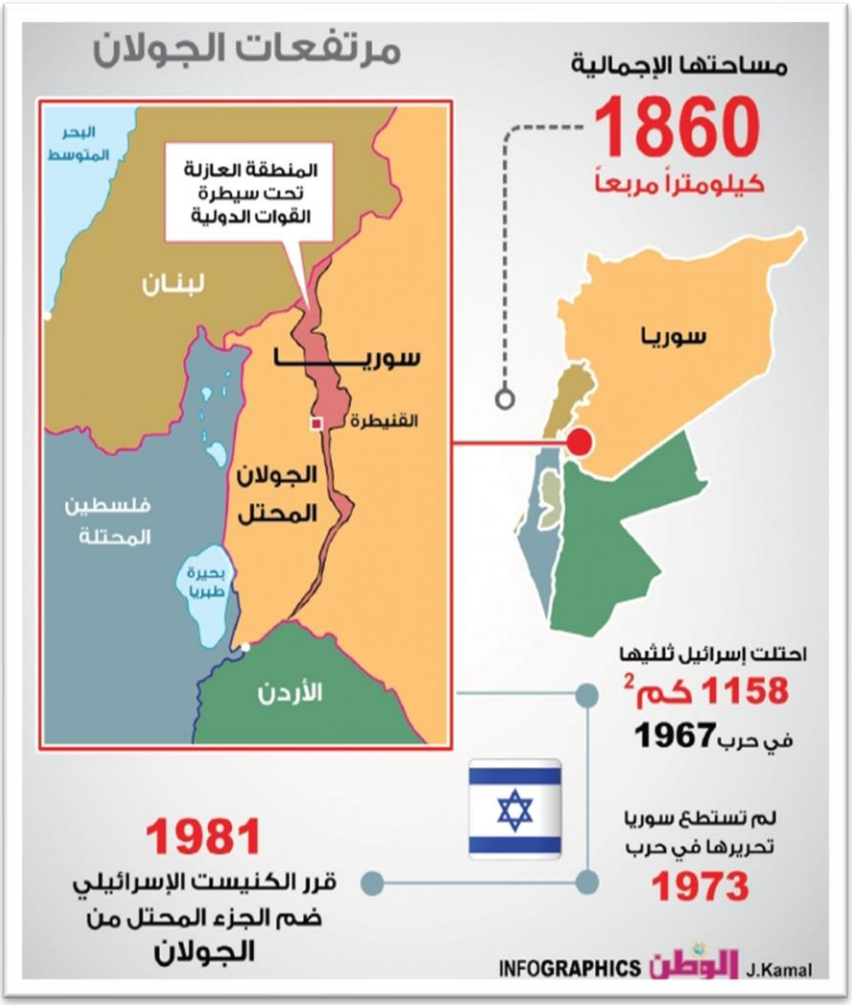

الشكل رقم٧: خريطة مرتفعات الجولان في سوريا

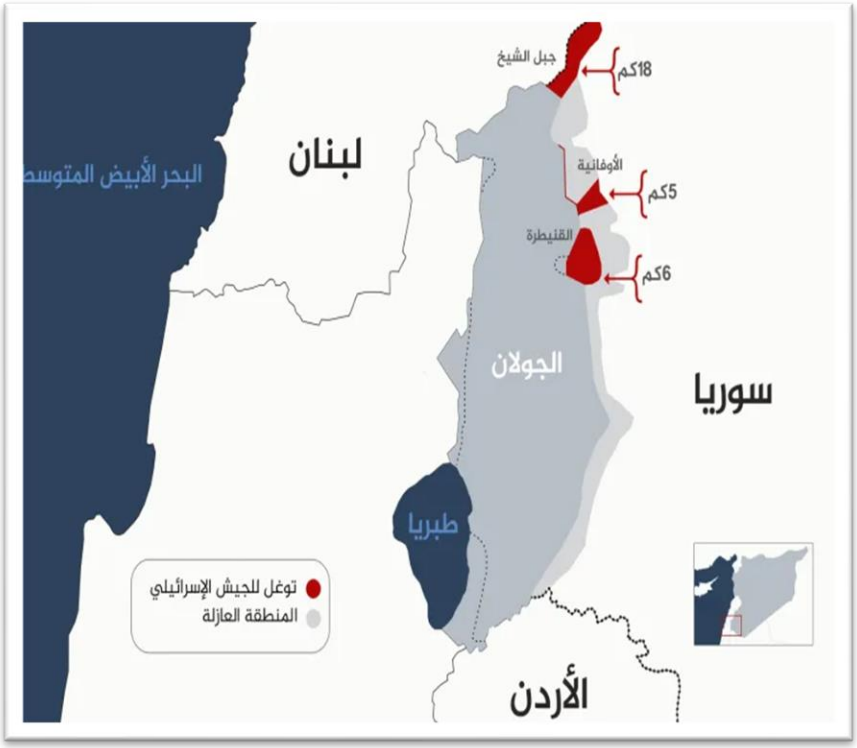

الشكل رقم٨: خريطة توغل الجيش الإسرائيلي لمرتفعات الجولان عام ٢٠٢٤

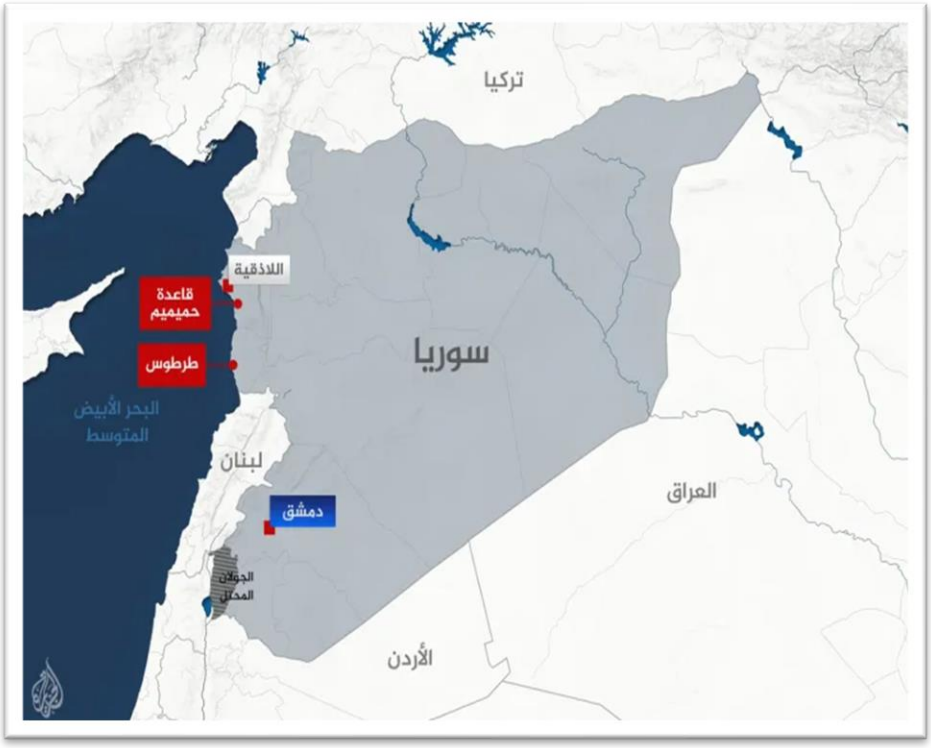

الشكل رقم٩: قاعدتي روسيا في سوريا

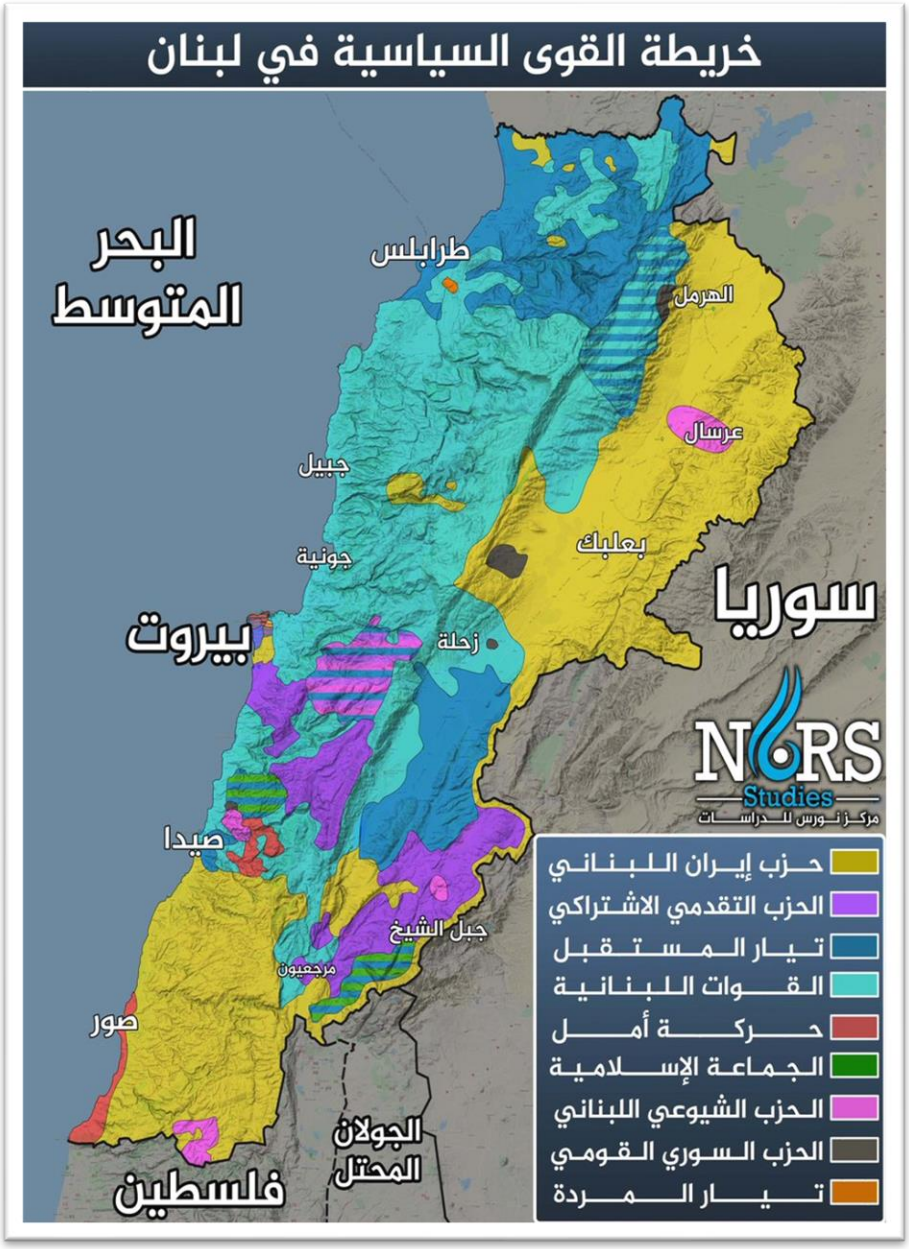

الشكل رقم١٠: خريطة القوى السياسية في لبنان

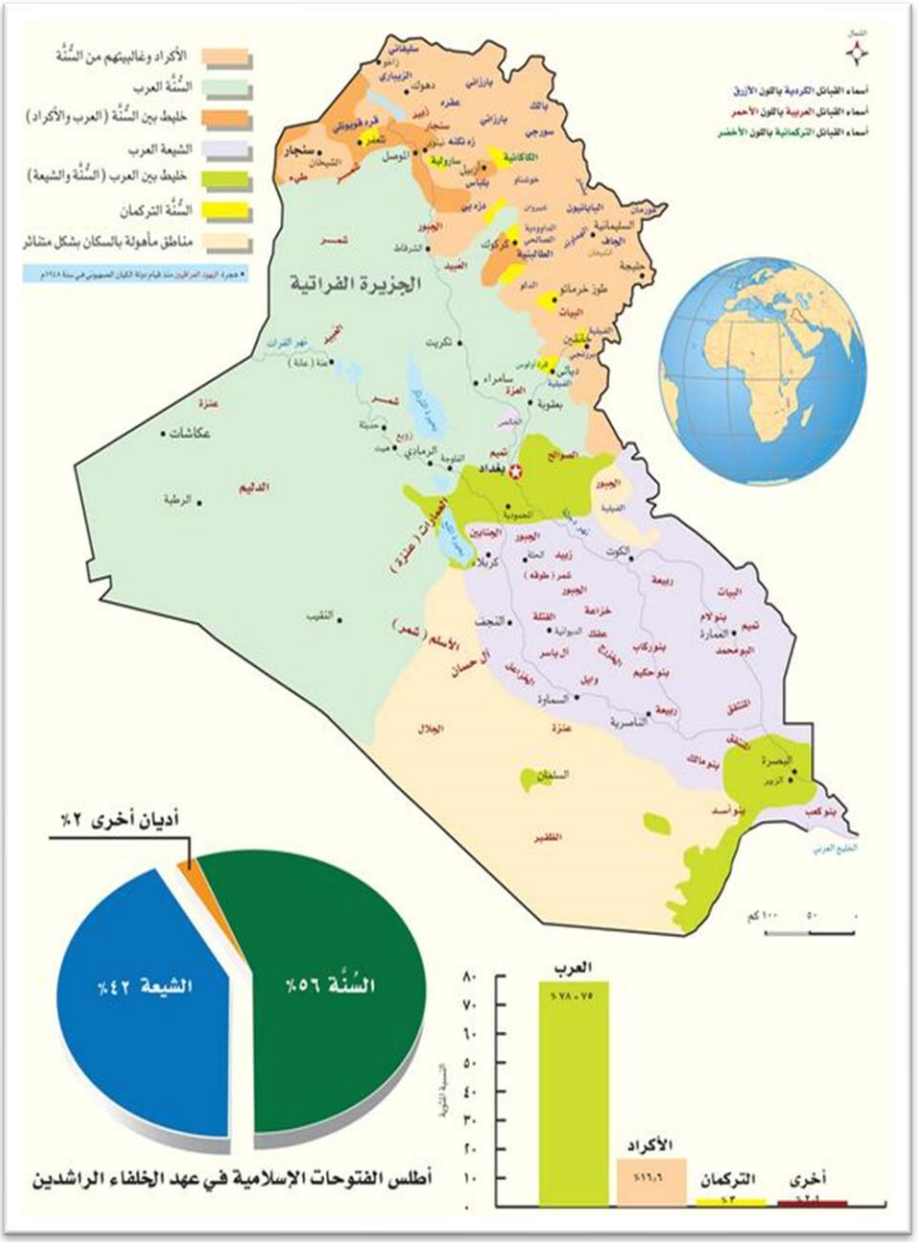

الشكل رقم١١: خريطة التركيبة الدينية في العراق

الشكل رقم١٢: خريطة مناطق السيطرة في اليمن

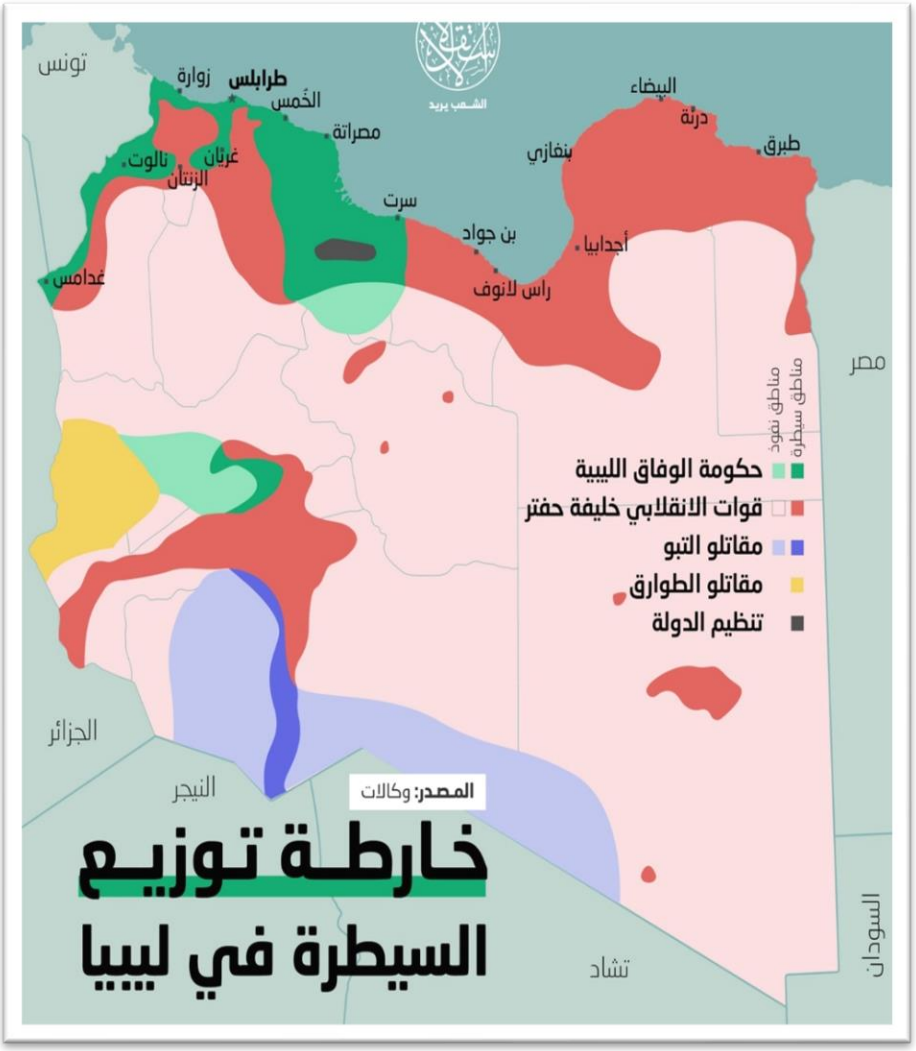

الشكل رقم١٣: خريطة توزيع السيطرة في ليبيا

الشكل رقم١٤: خريطة فلسطين

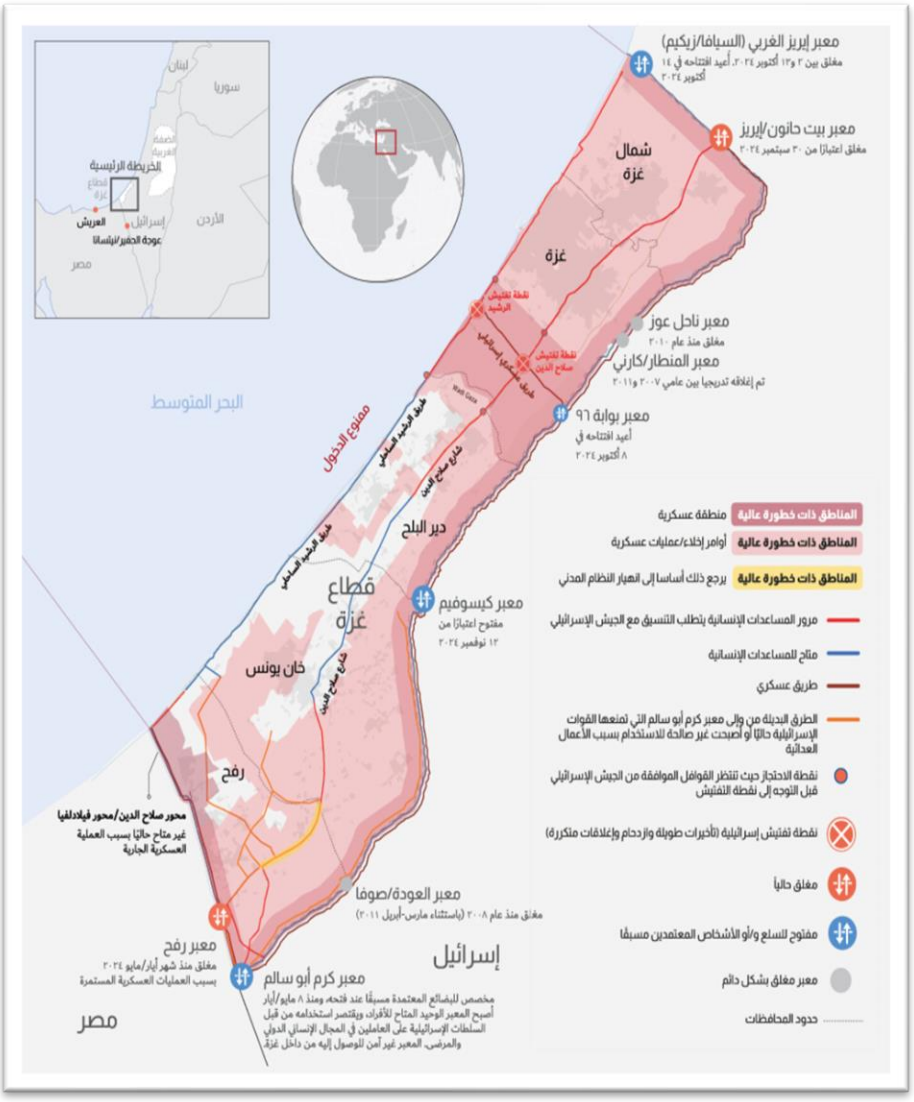

الشكل رقم١٥: المعابر الحدودية لقطاع غزة

Jewish Land
Palestinian Land
PALESTINE
1946
Israel Land
Palestinian Land
PALESTINE
ISRAEL
UN PLAN
1947
Israel Land
Palestinian Land
PALESTINE
ISRAEL
1967
Israel Land
Palestinian Land
ISRAEL
2010

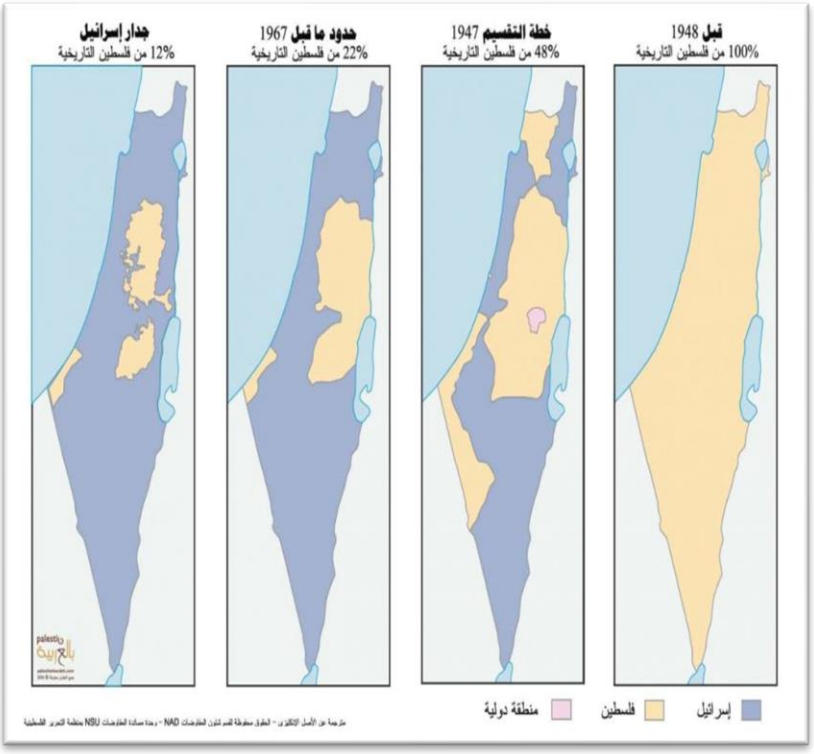

الشكل رقم١٦: النفوذ الإسرائيلي على فلسطين منذ عام ١٩٤٦ ولغاية ٢٠١٠

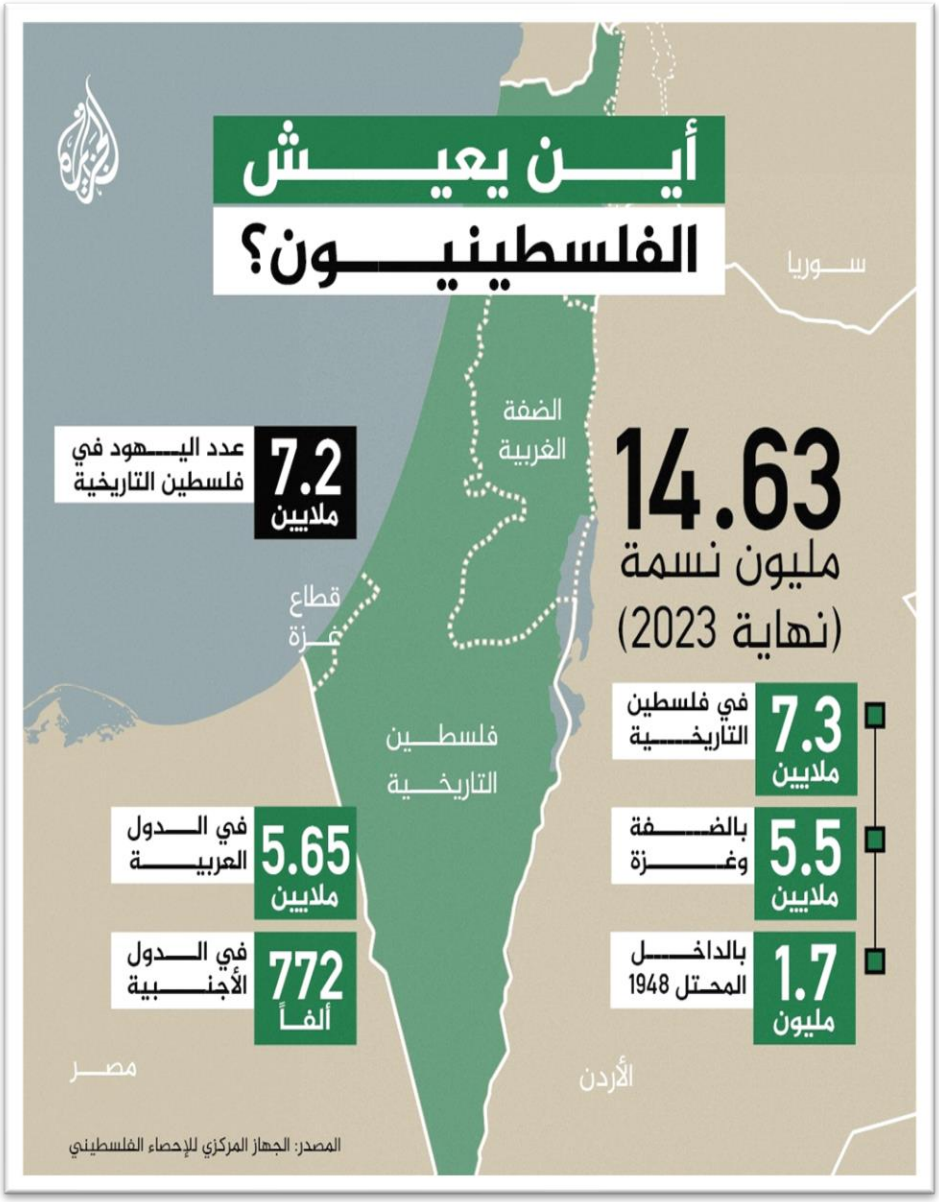

الشكل رقم١٧: توزيع الفلسطينيين على الجغرافيا

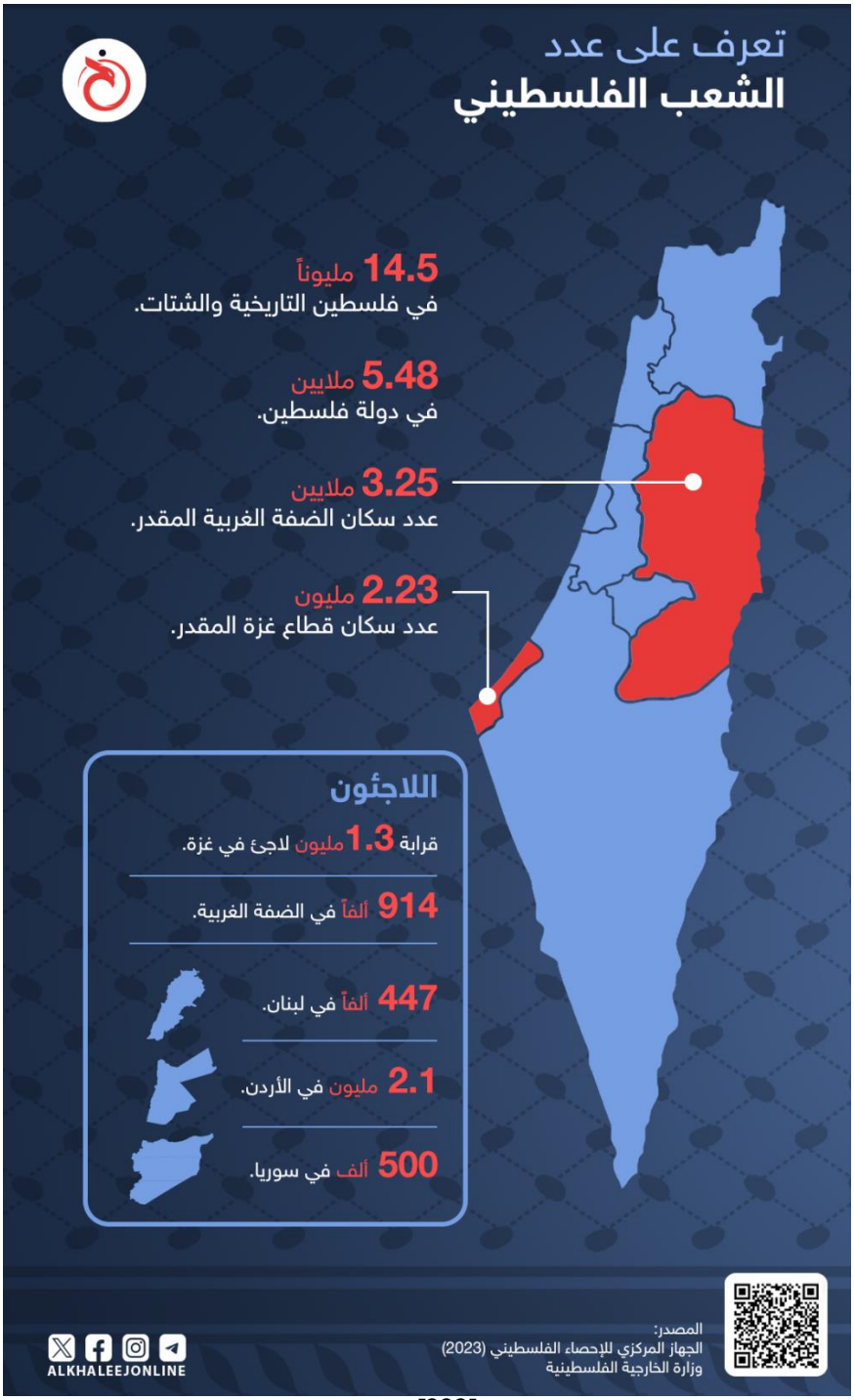
تعرف على عدد
الشعب الفلسطيني
14.5 مليوناً
في فلسطين التاريخية والشتات.
5.48 ملايين
في دولة فلسطين.
3.25 ملايين
عدد سكان الضفة الغربية المقدر.
2.23 مليون
عدد سكان قطاع غزة المقدر.
اللاجئون
قرابة 1.3 مليون لاجئ في غزة.
914 ألفاً في الضفة الغربية.
447 ألفاً في لبنان.
2.1 مليون في الأردن.
500 ألف في سوريا.
المصدر:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)
وزارة الخارجية الفلسطينية
ALKHALEEJONLINE

الشكل رقم١٨: أعداد الشعب الفلسطيني

الشكل رقم١٩: خريطة الموقع الإيراني–السعودي

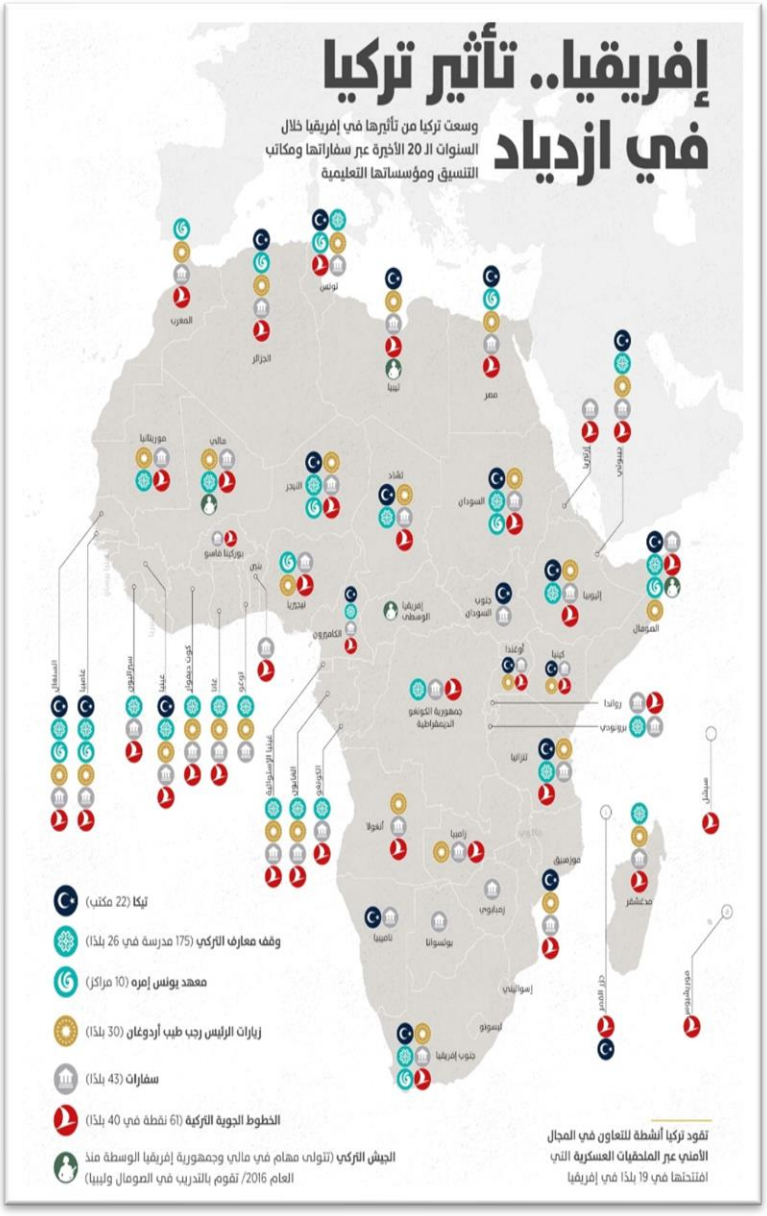

الشكل رقم٢٠: خريطة النفوذ التركي في أفريقيا

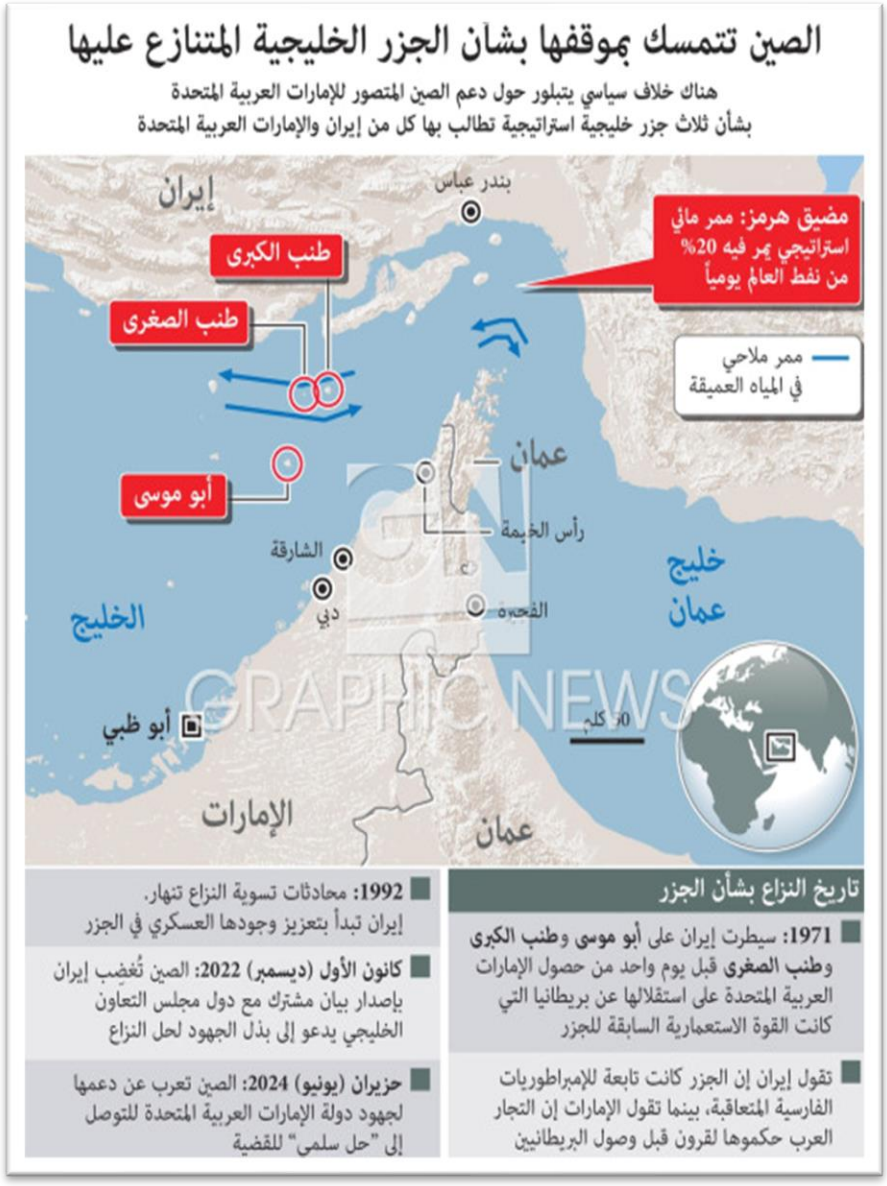

الشكل رقم٢١: خريطة الصراع على الجزر الخليجية

الشكل رقم٢٢: خريطة العالم

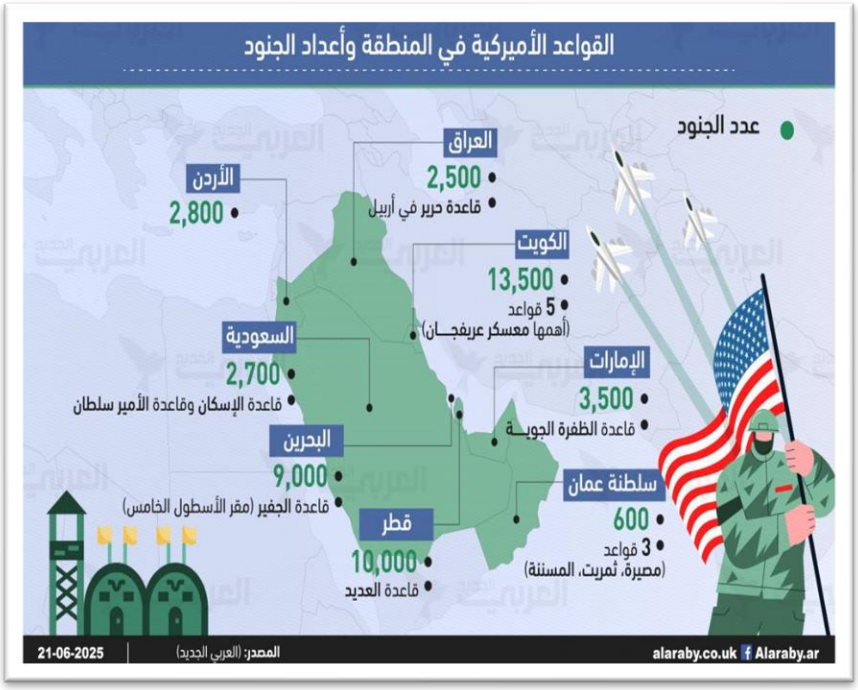

الشكل رقم٢٣: القواعد الأمريكية في المنطقة العربية

الشكل رقم٢٤: أهم القواعد الأمريكية العسكرية بالشرق الأوسط

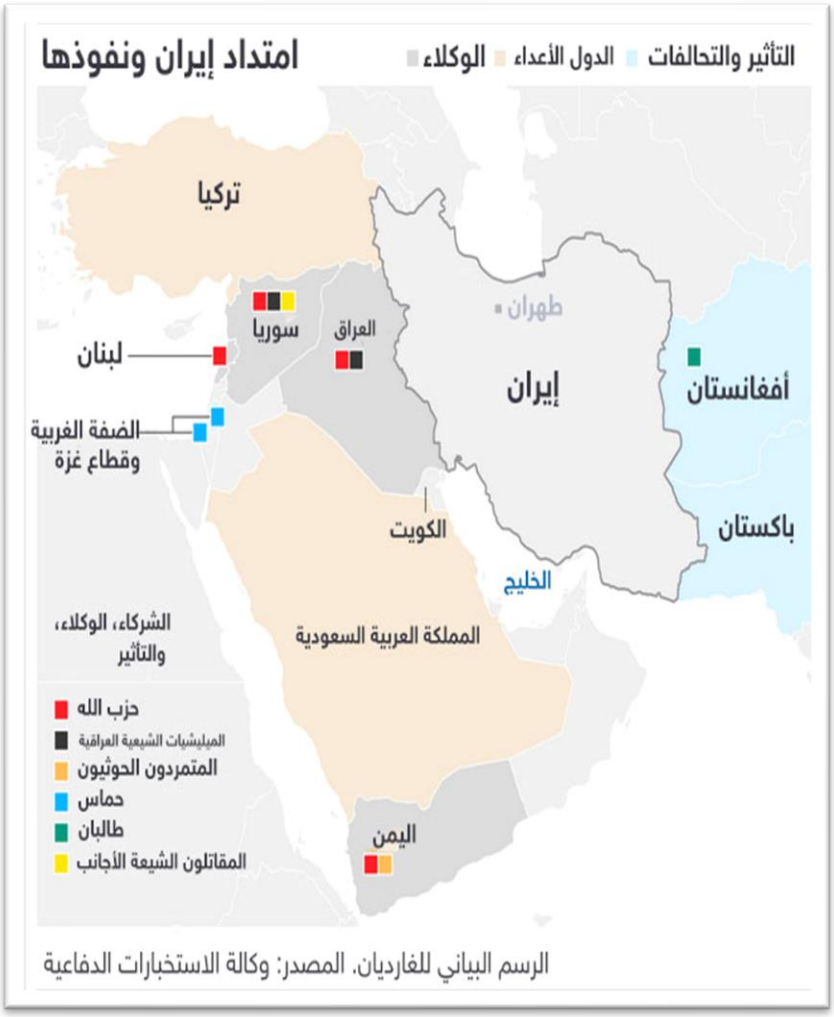

الشكل رقم٢٥: النفوذ الإيراني

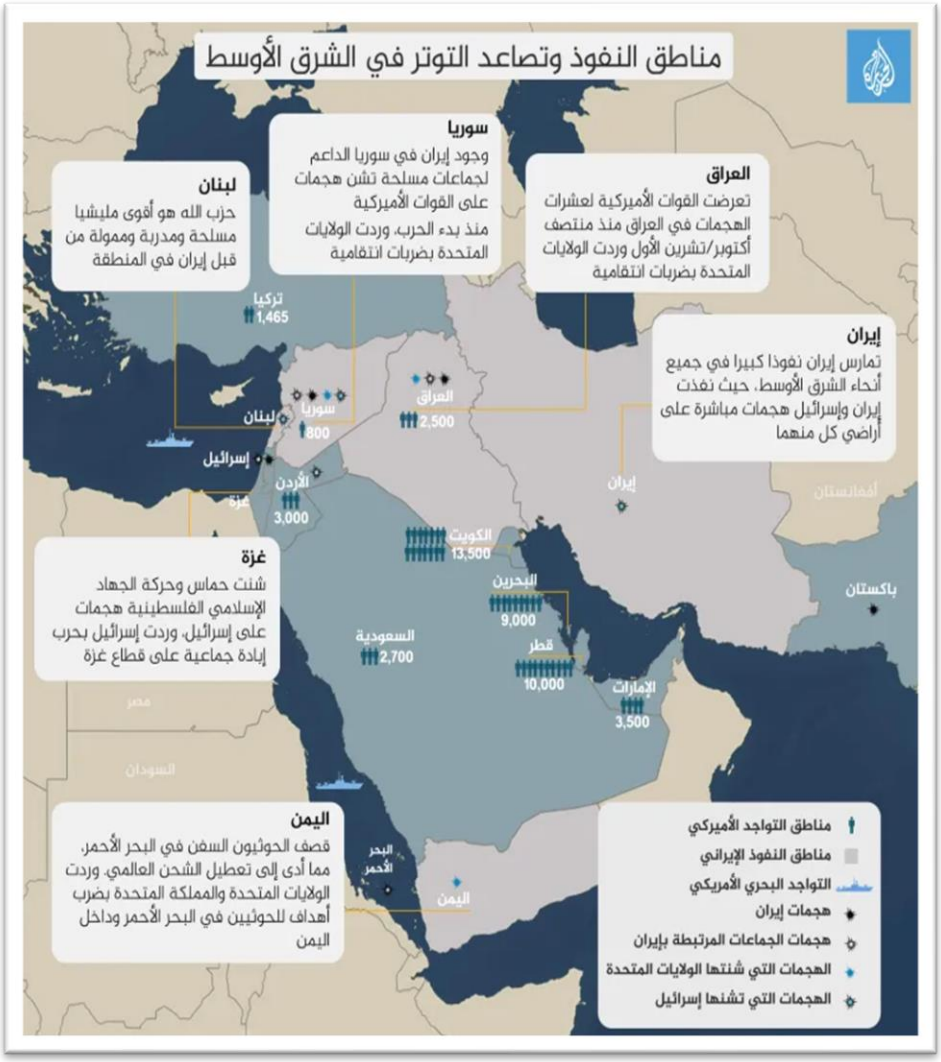

الشكل رقم٢٦: مناطق النفوذ في الشرق الأوسط

الشكل رقم٢٧: مناطق النفوذ الإيراني والتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة

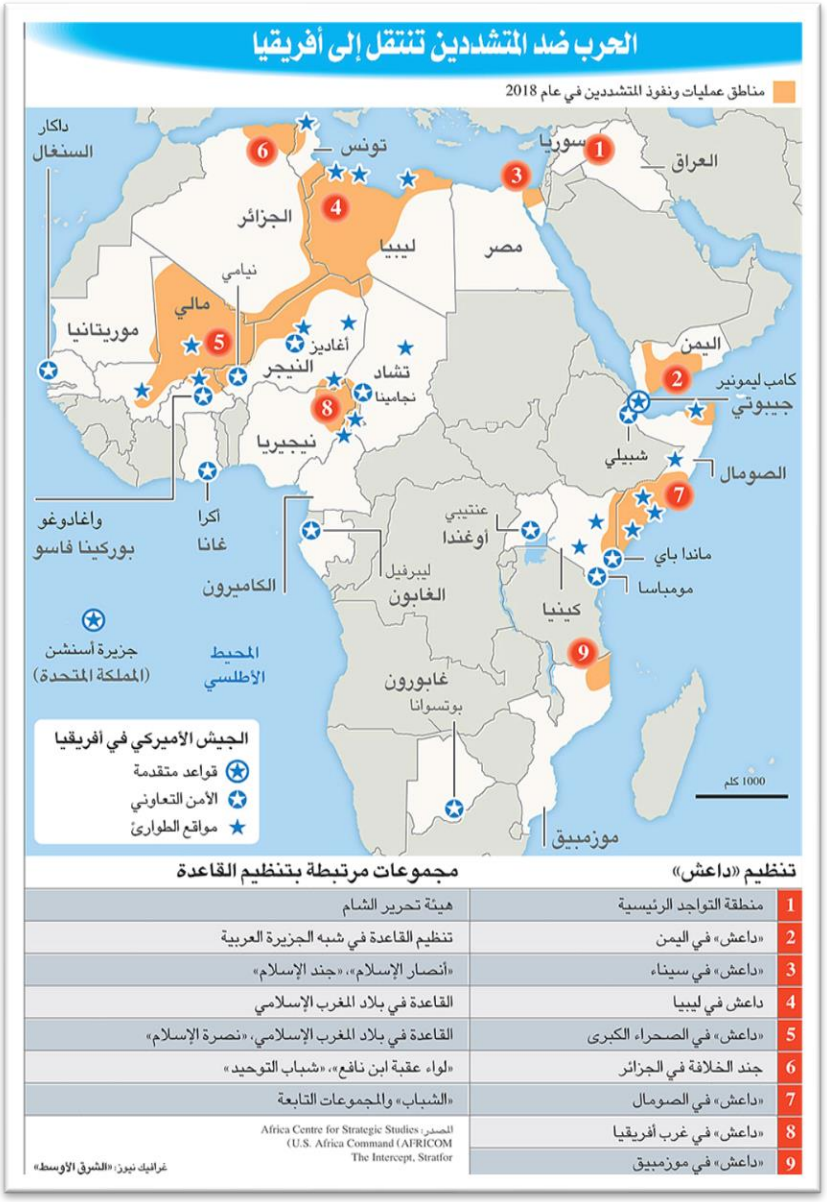

الشكل رقم٢٨: خريطة انتشار الفواعل غير الحكومية

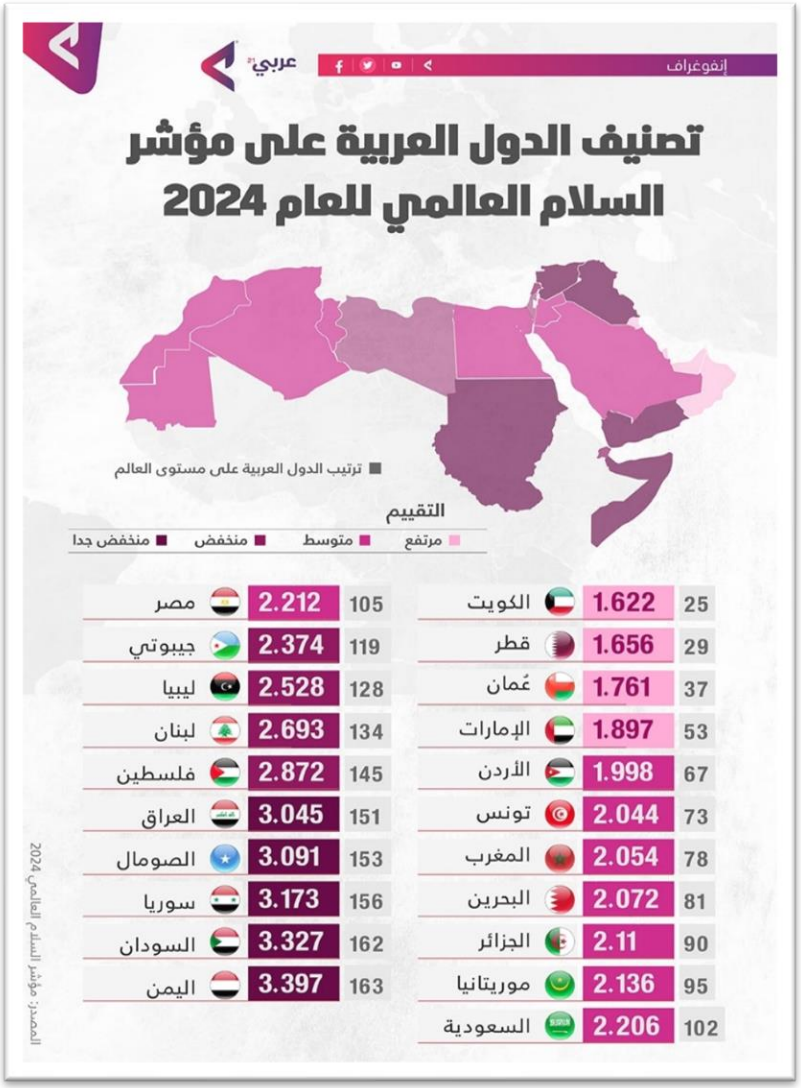

الشكل رقم٢٩: تصنيف الدول العربية على مؤشر السلام العالمي للعام ٢٠٢٤

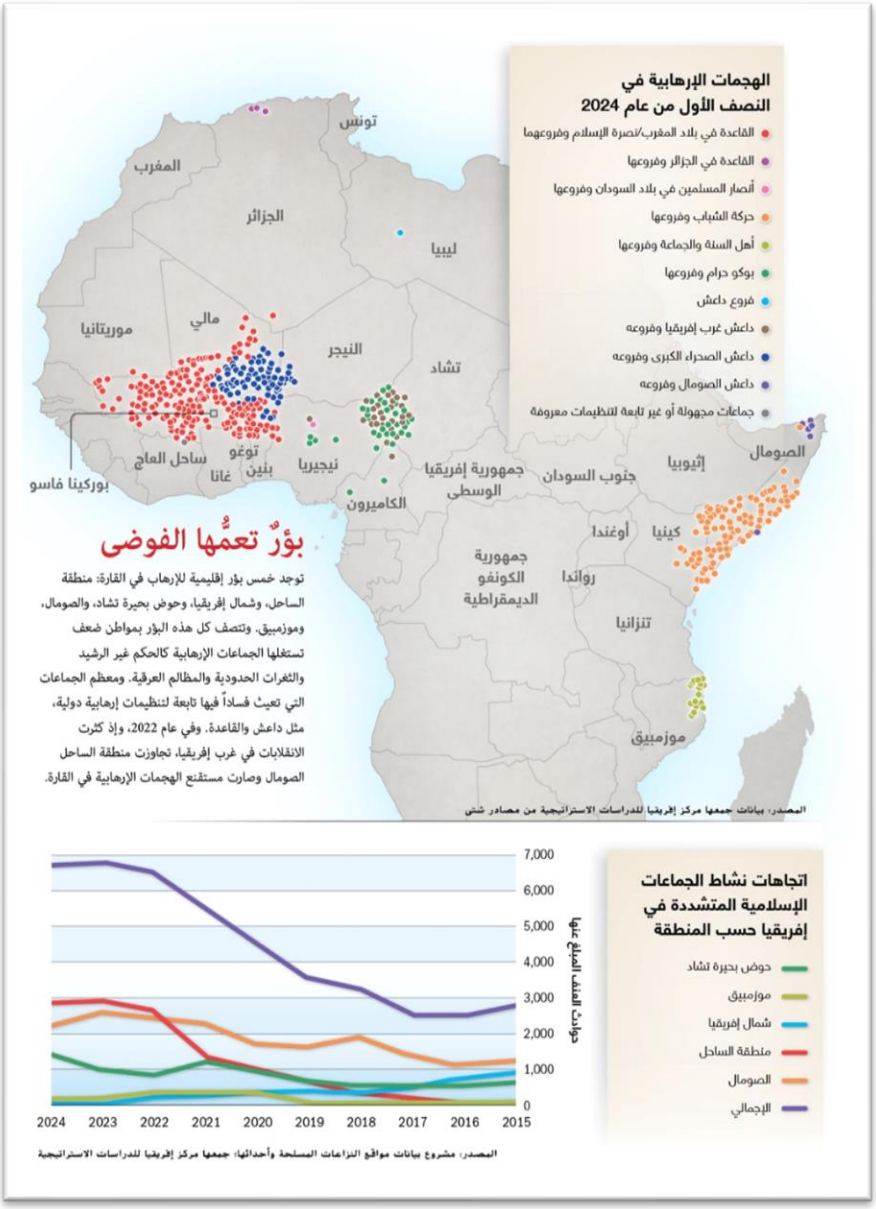

الشكل رقم٣٠: خريطة الهجمات الإرهابية في عام ٢٠٢٤

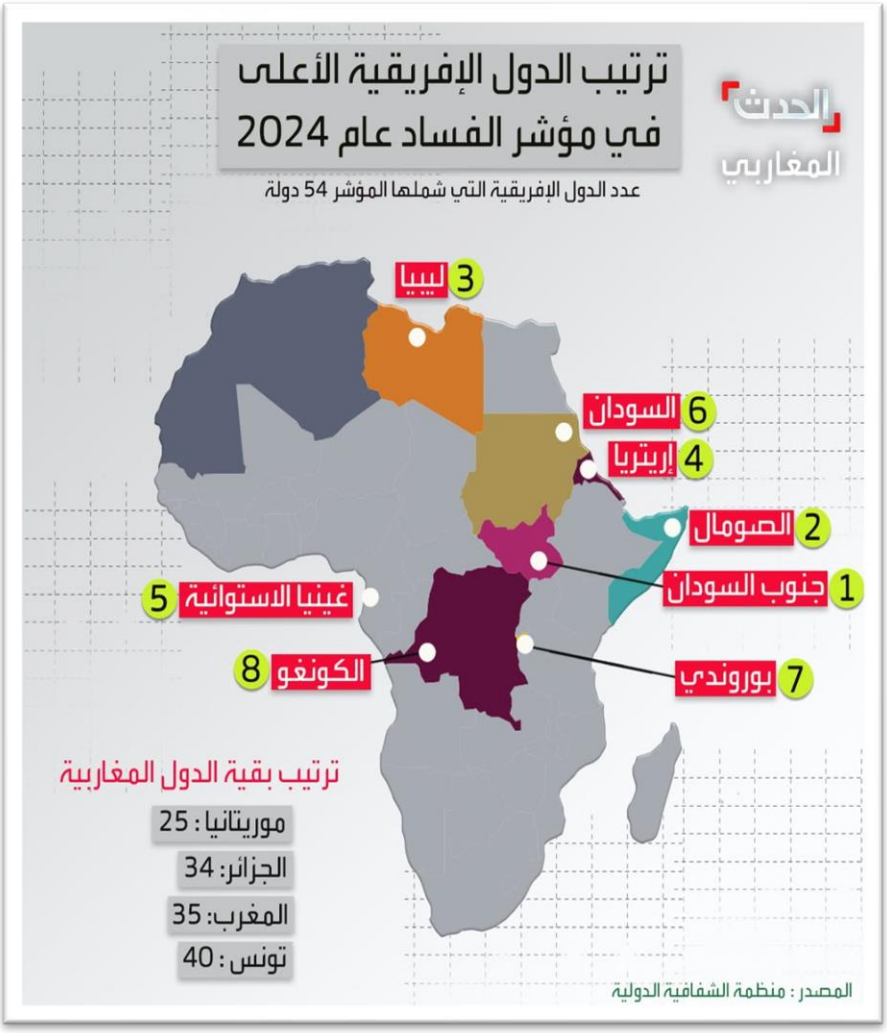

الشكل رقم٣١: مؤشر الفساد الإفريقي في عام ٢٠٢٤